

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

أثر حركة المقاطعة الدولية "BDS" على الاستثمارات الأجنبية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية

إعداد

عبد الله عادل علي عودة

إشراف

د. إبراهيم أبو جابر

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2021م

أثر حركة المقاطعة الدولية "BDS" على الاستثمارات الأجنبية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية

إعداد

عبد الله عادل علي عودة

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2021/07/14م، وأجيزت.

التوقيع

.....
أبراهيم أبو جابر

.....
أحمد يوسف

.....
عبد الرحيم الشويكي

أعضاء لجنة المناقشة

1. د. إبراهيم أبو جابر / مشرفاً ورئيساً

2. أ. د. أيمن يوسف / ممتحناً خارجياً

3. د. عبد الرحيم الشويكي / ممتحناً داخلياً

ب

الإهداء

إلى أبي

إلى أمي

إلى اهلي وأصدقائي

إلى كل من ساهم وساعد في إنجاز هذا العمل

أهديكم جميعاً هذا العمل المتواضع

الشكر والتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومنه سار على دربه بإحسان إلى يوم الدين.

أتقدم بخالص الشكر والاحترام للدكتور (ابراهيم أبو جابا) على ما قدمه لي من إرشاداتٍ خلال انجازي لهذه الرسالة

كما أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة أطروحتي.

ولا أنسى في هذا المقام أن أتقدم بخالص الشكر لكل من ساهم وساعد في إنجاز هذا العلم، فلهم مني كل احترامٍ وتقدير.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

أثر حركة المقاطعة الدولية "BDS" على الاستثمارات الأجنبية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة، لم يكن سوى نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما أشرت إليه حيث ورد، وأن هذه الرسالة لم تقدم من قبل: كلها أو بعضها ؛ لنيل أي درجة أو لقب علمي، أو بحثي، إلى أي مؤسسة تعليمية، أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification .

Student's name:

اسم الطالب: عبد الله عادل عايم عوده

Signature:

التوقيع: عبد الله عادل عوده

Date:

التاريخ: ٢٠١٤ / ٧ / ٢٠

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	الرقم
ج	الإهداء	
د	الشكر والتقدير	
هـ	الإقرار	
و	فهرس المحتويات	
ط	الملخص	
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
2	مقدمة الدراسة	1.1
4	مشكلة الدراسة	1.2
5	أسئلة الدراسة	1.3
6	أهداف الدراسة	1.4
6	أهمية الدراسة	1.5
7	فرضيات الدراسة	1.6
7	مصطلحات الدراسة	1.7
8	منهجية الدراسة وأدواتها	1.8
9	حدود الدراسة	1.9
9	الدراسات السابقة	1.10
15	التعقيب على الدراسات السابقة	1.11
16	فصول الرسالة	1.12
18	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي	
19	مقدمة	2.1
21	مرحلة تأسيس حركة المقاطعة لإسرائيل BDS	2.2
24	المؤتمر الأول لحركة مقاطعة إسرائيل BDS	2.3
25	مدى انتشار المقاطعة في فلسطين	2.4
26	منهجية الحركة وأساليبها في الضغط	2.5
28	انجازات حركة المقاطعة العالمية	2.6
30	المقاطعة في القانون الدولي	2.7

الصفحة	الموضوع	الرقم
30	مفهوم المقاطعة الاقتصادية	2.7.1
30	المقاطعة في عهد عصبة الأمم	2.7.2
31	المقاطعة في عهد الأمم المتحدة	2.7.3
33	المقاطعة العربية لإسرائيل	2.7.4
36	الفصل الثالث: الاستثمارات الأجنبية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الفلسطينية المحتلة	
37	مفهوم الاستثمارات الأجنبية	3.1
39	انواع الاستثمار الأجنبي	3.2
39	الاستثمار المباشر	3.2.1
39	الاستثمار المشترك	3.2.2
40	الاستثمار المملوك بالكامل من قبل المستثمر الأجنبي	3.2.3
40	الاستثمار غير المباشر	3.2.4
41	المستوطنات الإسرائيلية	3.3
43	واقع الاستثمار الأجنبي في المستوطنات الإسرائيلية	3.4
50	المغريات الإسرائيلية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية	3.5
52	شعبة سلطة التعاون الصناعي	3.6
53	الموقف الإسرائيلي من حركة المقاطعة	3.7
58	الفصل الرابع: استراتيجية حركة المقاطعة الدولية "BDS" في مواجهة شركات الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية	
59	مقدمة	4.1
64	التحديات التي تواجه حركة المقاطعة الدولية "BDS"	4.2
64	تحديات ذات بعد فلسطيني	4.2.1
68	تحديات ذات بعد عربي.	4.2.2
71	تحديات ذات بعد اوروبي وامريكي	4.2.3
74	تحديات إسرائيلية	4.2.4
81	الإنجازات التي حققتها في مواجهة حركة المقاطعة	4.3
83	طرق وسائل تعامل الحركة مع ما واجهها من تحديات	4.4

الصفحة	الموضوع	الرقم
84	الفصل الخامس: أثر حركة المقاطعة الدولية "BDS" على الاستثمارات الأجنبية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية	
85	المقدمة	5.1
87	حركة المقاطعة وتأثيراتها الاقتصادية	5.2
91	الموقف الاوربي الذي يتساق مع حركة المقاطعة	5.3
97	أثر الدور الإسرائيلي في مواجهة نجاحات حركة المقاطعة العالمية	5.4
98	الامارات والسوق البديلة للاستيطان	5.5
99	شركة "طورا"	5.5.1
99	شركة "براديس"	5.5.2
100	شركة "نبيذ أرنون"	5.5.3
100	شركة "نبيذ هار براخا"	5.5.4
103	الخاتمة	
105	النتائج والتوصيات	
107	قائمة المصادر والمراجع	
b	Abstract	

أثر حركة المقاطعة الدولية "BDS" على الاستثمارات الأجنبية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية

إعداد

عبد الله عادل علي عودة

إشراف

د. إبراهيم أبو جابر

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر حركة المقاطعة الدولية "BDS" على الاستثمارات الأجنبية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية حيث لقد نشأت حركة المقاطعة الدولية "BDS" عام (2005) من أكثر من (170) مؤسسة من اتحادات شعبية ونقابات وأحزاب ولجان شعبية ومؤسسات أهلية فلسطينية في إطلاق النداء التاريخي لمقاطعة إسرائيل، حيث ناشدوا أحرار وشعوب العالم بمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، حيث ان من بين الأهداف التي تسعى الحركة لتحقيقها ضرب الاستثمارات في المستوطنات الإسرائيلية، والتي لا تشكّل انتهاكاً للقانون الدولي فقط، بل أيضاً تشكّل انتهاكاً للقوانين والسياسات الأوروبية التي تحظر الاستثمار في المستوطنات الإسرائيلية القائمة على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن حركة المقاطعة هي حركة فلسطينية ذات امتداد عالمي، أي أنها تعمل في كافة البلاد التي يتواجد بها الشعب الفلسطيني، وهي تسعى لتحقيق الحرية والعدالة والمساواة، وتعمل من أجل حماية حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، والتي نصت عليها المواثيق والقوانين الدولية.

وتفترض هذه الدراسة ان حركة المقاطعة الدولية "BDS" ساهمت في فرض مقاطعة اقتصادية مؤثرة على إسرائيل نسبياً من خلال سياسة ملاحقة عديد الشركات والمؤسسات الأجنبية المستثمرة في مستوطنات الضفة الغربية، وحملها لهذه لشركات بإلغاء عقودها الاستثمارية ونقل مقارها من المستوطنات إلى داخل إسرائيل أو الخارج وللتحقق من هذه استخدم الباحث

المقابلات شخصية مع عدد من الشخصيات التي نادى في المقاطعة الدولية وتم عمل صدق وثبات للأداة للإجابة الفرضية استخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي.

وقد تضمن الفصل الاول مشكلة الدراسة وأستلتها وأهدافها والفرضيات الرئيسية لها، وكذلك المنهجية المتبعة في الدراسة، وفي النهاية الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الرسالة.

اما الفصل الثاني فقد تعرض لمفهوم المقاطعة الدولية "BDS"، ونشأتها والمفاهيم التي تعتمد عليها، وواجه نشاطها، وانجازاتها على صعيد المقاطعة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأبرز القائمين عليها. كما يتضمن المقاطعة في القانون الدولي.

اما الفصل الثالث فقد تضمن مفهوم الاستثمارات الأجنبية، واقع هذه الاستثمارات، والمغريات التي عرضتها إسرائيل في تشجيع الاستثمارات الأجنبية، والموقف الكيان الاسرائيلي من الحركة واجراءاته ضدها.

اما الفصل الرابع فقد تعرض الى دراسة الخطط والاليات التي اتبعتها حركة المقاطعة الدولية في مواجهة شركات الاستثمار، على المستوى الإعلامي والشعبي والرسمي ثم وسائل الضغط التي وظفتها حركة المقاطعة في حمل هذه الشركات على الغاء عقود الاستثمار او اخلاء مقار شركاتها في المستوطنات ونماذج لنجاحات حركة المقاطعة.

اما الفصل الخامس فقد تعرض الى أثر حركة المقاطعة الدولية "BDS" على الاستثمارات الأجنبية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، حيث تضمن التعرف على التأثيرات الاقتصادية لحركة المقاطعة الدولية وايضا الموقف الاوروبي وايضا الدور الإسرائيلي في مواجهة نجاحات حركة المقاطعة العالمية، وايضا التطبيع الإماراتي والسوق البديلة للاستيطان.

الفصل الاول
الإطار العام للدراسة

الفصل الاول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

تُعتبر الحملة الدولية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات عليها، المعروفة عالمياً (Boycott Divestment and Sanctions Movement-BDS)، نقطة تحول كبيرة بالنسبة للقضية الفلسطينية، حيث ساهمت في تطور وتغير مواقف الكثير من دول العالم والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية تجاه الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس.¹

حركة المقاطعة الدولية لإسرائيل التي يطلق عليه اسم (BDS) التي تم تأسيسها في العام 2005 تعتبر حديثة العهد وناجحة نسبياً، فلقد حققت العديد من الانجازات على المستويين المحلي والعالمي، من خلال العمل الدؤوب والمتكامل، ولجان المناصرة، حيث ارتفع عدد الدول الراضية للسياسات الاستيطانية والاحتلالية الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية، كما حققت العديد من الإنجازات على مستوى المقاطعة للكيان الإسرائيلي، أكاديمياً وثقافياً وسياسياً، وإلى درجة معينة اقتصادياً، حتى بات هذا النظام يعتبر الحركة من أكبر التهديدات الاستراتيجية التي يوجهها.²

لقد سعت حركة المقاطعة التي تم تأسيسها في عام 2005، والتي شارك أكثر من 170 مؤسسة من اتحادات شعبية ونقابات وأحزاب ولجان شعبية ومؤسسات أهلية فلسطينية في إطلاق النداء التاريخي لمقاطعة إسرائيل، حيث ناشدوا أحرار وشعوب العالم بمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، حيث ان من بين الأهداف التي تسعى الحركة لتحقيقها ضرب الاستثمارات في المستوطنات الإسرائيلية، والتي لا تشكل انتهاكاً للقانون الدولي فقط، بل

¹ كرم، نهاد نعمان (2018). حملة المقاطعة الدولية (BDS) وتداعياتها على المواقف الدولية اتجاه القضية الفلسطينية

2005 - 2016، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ص14

² ابو عون، ثائر والزعانين، غسان وتوبة، فانتن والغصين، فاطمة (2018). انجازات حركة مقاطعة إسرائيل BDS، دورة

التفكير الاستراتيجي وإعداد السياسات، مركز مسارات. ص4

أيضاً تشكل انتهاكاً للقوانين والسياسات الأوروبية التي تحظر الاستثمار في المستوطنات الإسرائيلية القائمة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكي تجبر الحركة الشركات على سحب استثماراتها من إسرائيل، قام ناشطوها باتباع سياسة الحملات المنظمة والمستمرة بهدف ملاحقة الشركات التي تستثمر في إسرائيل (وخاصة في مستوطنات الضفة الغربية) من خلال التهديد بمقاطعة منتجاتها أو التحريض عليها، أي عملت على تحريض المستهلكين الأوروبيين بالامتناع عن شراء منتجات الشركات التي تعمل في المستوطنات أو خدماتها، وهذا الأمر يؤدي عادة إلى ثني المستهلك عن شراء بضائع هذه الشركات والاستغناء عنها واستبدالها بسلع أخرى مما يكبد هذه الشركات خسائر مادية كبيرة والتقليل من إيراداتها وفرض تكاليف إضافية في السوق عليها عن طريق إحداث ردود فعل سلبية بين جمهور المستهلكين وتشويه سمعة هذه الشركات بين زبائنها.¹

يعتبر البعض السياسات الاقتصادية انها مجموعة من التشريعات والقوانين والأنظمة واللوائح الناظمة للعمل الاقتصادي، حيث تهدف العملية الاقتصادية في أي مجتمع إلى رخاء الفرد وإتاحة مساحة أوسع نحو الرفاه بما ينسجم مع طبيعة الموارد المتاحة في المجتمع، وإمكانية الاستغلال الأمثل لهذه الموارد. ويعد الاستثمار بشتى أشكاله أحد أهم المؤشرات الدالة على الحالة الاقتصادية لدى أي مجتمع، وإن وضع قانون لتشجيع الاستثمار أو تنظيم وجذب الاستثمار هو بحاجة ماسة بأن تكون السياسات الاقتصادية رافعة للقانون، وعلى الأنظمة والقوانين أن تأخذ بعين الاعتبار مجمل الأوضاع بحيث لا تشكل تضارباً وعائقاً له.²

أما في الحالة الفلسطينية ونتيجة لغياب السيادة الوطنية وإحلال سلطة الاحتلال مكانها لم تنح الفرصة لوضع سياسات وأنظمة وقوانين تخدم المجتمع الفلسطيني إلا في بداية 1994، ذلك اثر البدء بتطبيق اتفاقية اوسلو في الاراضي الفلسطينية، ومع ذلك لا زالت السياسات الاقتصادية الفلسطينية والقوانين المعمول بها مستمدة من دول عدة (اعتماد القوانين في الضفة الغربية على

¹ نواجعة، محمود (2015). حركة مقاطعة إسرائيل: الإنجازات، والمعوقات، والآفاق، مجلة العربي الجديد، مكة المكرمة، السعودية، ص145

² مسلم، نجاح (2015). الحركة الفلسطينية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات كأداة للمقاومة اللاعنفية بالمقارنة مع حركة المقاطعة الجنوب افريقية، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، ص4

القانون الأردني والقوانين في قطاع غزة على القانون المصري)، ولهذا فهي ربما لا تكون الأنسب للوضع الفلسطيني بحكم الاحتلال، الذي يعتبر الأراضي الفلسطينية امتداداً طبيعياً لنشاطه الاقتصادي، وكما أنه المتحكم في الحدود والمسيطر على الموارد الطبيعية ويعمل بكل الوسائل على إعاقة أي تقدم في الحالة الاقتصادية الفلسطينية.¹

فرغم حداثة السلطة الفلسطينية وافتقارها للصلاحيات الكاملة التي تؤهلها لتنمية الاقتصاد الفلسطيني الأمر الذي أعاق عملية الاستثمار والتنمية وأفقدتها القدرة على السيطرة على الحالة الفلسطينية من الناحية الاقتصادية وأهمها سياسة السوق الحر أو نظام السوق، فقد عملت السلطة على إيجاد بعض السياسات الاقتصادية خاصة بها ووضعت وطورت بعض التشريعات والقوانين والأنظمة على أمل أن تحدث نقلة في الحالة الاقتصادية، ومن الأمثلة على الجهود المبذولة تعديل قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني عام 1998.²

ان حركة المقاطعة الدولية "BDS" تعمل على جلب الاستثمارات الى المناطق الفلسطينية من خلال الدول المانحة ومنظمات المجتمع المدني في أوروبا وغيرها بهدف التخفيف من الإجراءات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، وتحارب تلك الاستثمارات الأجنبية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الفلسطينية المحتلة.³

1.2 مشكلة الدراسة

لقد استطاعت حركة المقاطعة الدولية الضرر بالاستثمارات الأجنبية في المستوطنات من خلال إيجاد وعي جماهيري لهذه البضائع وتجنبها مما حدا بالكثير من الشركات والمؤسسات الاقتصادية الأجنبية بإنهاء عقود الاستثمار في إسرائيل وخصوصاً داخل مستوطنات الضفة الغربية، حيث عملت حركة المقاطعة الدولية "BDS" على إيجاد حالة من التأثير المتعاظم ضد

¹ نواجعة، محمود: حركة مقاطعة إسرائيل: الإنجازات، والمعوقات، والآفاق، مرجع سابق، ص149

² ابو عون، ثائر والزرعانيين، غسان وتوبة، فاتن والغصين، فاطمة: انجازات حركة مقاطعة إسرائيل BDS، دورة مرجع سابق. ص4

³ البرغوثي، عمر (2014). إسرائيل تحارب حركتنا من خلال وزارة الشؤون الإستراتيجية، مجلة أفاق التنمية والبيئة،

المنتجات الإسرائيلية من المستوطنات وعدم شرائها من المستهلكين الأجانب في أوروبا وأفريقيا وكثير من الدول، مما أدى إلى عدم التعاطي مع تلك المنتجات، وتفكير الكثير من الشركات في عدم اتخاذ المستوطنات في الضفة الغربية مكانا لإنتاجها وأيضاً خروج عدد لا بأس به من الشركات من المستوطنات إلى داخل إسرائيل.¹ منها وشركات وبنوك، بالذات في أوروبا، ضد شركات ومؤسسات إسرائيلية متورطة في الاحتلال والاستيطان.²

لذلك فإن هذا البحث يتمحور حول دراسة أثر حركة المقاطعة الدولية "BDS" على الاستثمارات الأجنبية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الفلسطينية المحتلة، لذلك فإن هذه الدراسة تسعى إلى الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما هو أثر حركة المقاطعة الدولية "BDS" على الاستثمارات الأجنبية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الفلسطينية المحتلة؟

1.3 أسئلة الدراسة

ويتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المقصود بحركة المقاطعة الدولية "BDS"؟
2. ما أهم الانجازات والنجاحات التي حققتها حركة المقاطعة الدولية "BDS" على سحب الاستثمارات الأجنبية وفرض العقوبات على المستوطنات الإسرائيلية ومنتجاتها بكافة أشكالها؟
3. ما الموقف الإسرائيلي من الانجازات والنجاحات التي حققتها حركة المقاطعة الدولية "BDS" على سحب الاستثمارات الأجنبية وفرض العقوبات على المستوطنات الإسرائيلية؟

¹ مسلم، نجاح: الحركة الفلسطينية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات كأداة للمقاومة اللاعنافية بالمقارنة مع حركة المقاطعة الجنوب أفريقية، مرجع سابق، ص4

² البرغوثي، عمر: إسرائيل تحارب حركتنا من خلال وزارة الشؤون الإستراتيجية، مرجع سابق، ص19

4. ما الموقف الاوروبي من الانجازات والنجاحات التي حققتها حركة المقاطعة الدولية "BDS" على سحب الاستثمارات الأجنبية وفرض العقوبات على المستوطنات الإسرائيلية
5. ما آليات ووسائل عمل حركة المقاطعة الدولية محليا وعالميا؟
6. هل هناك تحديات تواجه حركة المقاطعة الدولية "BDS" وكيف تم التعامل معها؟
7. هل يمكن لحركة المقاطعة الدولية أن تكون استراتيجية الفلسطينية للتعامل مع إسرائيل؟

1.4 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية وهي:

1. التعرف على ماهية حركة المقاطعة الدولية "BDS".
2. بيان حجم الانجازات والنجاحات التي حققتها حركة المقاطعة الدولية "BDS" على سحب الاستثمارات الأجنبية وفرض العقوبات على المستوطنات الإسرائيلية.
3. كشف استراتيجية عمل حركة المقاطعة الدولية "BDS" في مواجهة الشركات والمؤسسات الاستثمارية الأجنبية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.
4. التعرف على التحديات التي تواجه حركة المقاطعة الدولية "BDS".
5. الكشف عن الوسائل التي تستخدمها إسرائيل في مواجهة عمل حركة المقاطعة الدولية.

1.5 أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من عدة اعتبارات أهمها:

1. قلة البحوث التي تبحث في حركة المقاطعة الدولية "BDS" في المكتبات العربية.
2. تنطرق الدراسة إلى موضوع حيوي هام وهو حركة المقاطعة الدولية "BDS" دورها في محاصرة إسرائيل اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا.

3. تعتبر هذه الدراسة الأولى التي تتعرض لموضوع حركة المقاطعة الدولية "BDS" ودورها في سحب الاستثمارات الأجنبية في المستوطنات الإسرائيلية.
4. تقدم هذه الدراسة تصورا عاما لطبيعة عمل حركة المقاطعة الدولية واستراتيجيات عملها تحديدا بمواجهة المستثمرين الأجانب في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

1.6 فرضيات الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى التحقق من الفرضيات التالية:

1. ساهمت حركة المقاطعة الدولية "BDS" في فرض مقاطعة اقتصادية مؤثرة على إسرائيل نسبيا من خلال سياسة ملاحقة عديد الشركات والمؤسسات الأجنبية المستثمرة في مستوطنات الضفة الغربية، وحملها لهذه لشركات بإلغاء عقودها الاستثمارية ونقل مقارها من المستوطنات إلى داخل إسرائيل أو الخارج.
2. هناك عدة تحديات تواجه حركة المقاطعة الدولية "BDS" في فرض مقاطعة اقتصادية مؤثرة على إسرائيل.
3. يساهم التطبيع العربي وخصوصا الإماراتي في التخفيف من فرض مقاطعة اقتصادية مؤثرة على إسرائيل وخصوصا المستوطنات.

1.7 مصطلحات الدراسة

المقاطعة: عرفها عز الدين فودة "بأنها إجراء تلجأ إليه سلطات الدولة أو هيئاتها وأفرادها المشتغلون بالتجارة لوقف العلاقات التجارية مع دولة أخرى ومنع التعامل مع رعاياها بقصد الضغط الاقتصادي عليها ردا على ارتكاب أعمال عدوانية".¹ وعرفها بيير رينوفان بأنها "الفعل المركز الهادف إلى قطع العلاقات التجارية والاجتماعية مع شخص أو مجموعة يأخذ عليها

¹ فودة، عز الدين (1961). المقاطعة العربية لإسرائيل، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 146

موقعوا المقاطعة مآخذ منكرة¹.¹ والمقاطعة هي عملية التوقف الطوعي عن استخدام أو شراء أو التعامل مع خدمة لجهة معينة كتعبير عن الاحتجاج. أو هي حالة من الرفض للاحتلال وشكل من أشكال مقاومته سياسيا واقتصاديا وثقافيا، والتطبيع معه.²

حركة المقاطعة BDS: هي حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، تهدف إلى إنهاء نظام الاضطهاد الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، وهي شكل من أشكال المقاومة الشعبية والمدنية، انطلقت في يوليو 2005 من مجموع 171 منظمة فلسطينية غير حكومية حول العالم.³

الاستيطان: هو الاستيلاء على الأرض والإحلال محل سكانها الأصليين، واقتلاعهم من أرضهم إما بالتهجير، أو الطرد. وهذا النموذج وبشكله المتفرد والموجود في فلسطين لم يتكرر في التاريخ وبهذه الصورة الجذرية، إذ استوطن الفرنسيون الجزائر واستوطن الأوروبيون أمريكا، كل هذه النماذج اختلفت عن الاستيطان الإسرائيلي الإيديولوجي، الذي يعني اقتلاع الإنسان الفلسطيني من أرضه والادعاء بالميراث الإلهي والحق الشرعي، الذي يخصه دون غيره من الأمم والشعوب.⁴

1.8 منهجية الدراسة وأدواتها

يقوم الباحث باعتماد منهجين في هذه الدراسة: المنهج التاريخي لما له من أهمية في تسليط الضوء على السياق التاريخي لحركة المقاطعة الدولية "BDS"، وكذلك المنهج الوصفي التحليلي كونه يقوم على الوصف الدقيق والتفصيلي للظاهرة، ويصفها وصفا دقيقا كما هي في الواقع من خلال الاعتماد على قاعدة المعلومات والبيانات المتوفرة حول موضوع البحث بشكل دقيق وموثق.

¹ رينوفان، بيبير (1967). مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، مكتبة الفكر الجامعي، بيروت ص61

² ابو عون، ثائر والزعانين، غسان وتوبة، فاتن والغصين، فاطمة: إنجازات حركة مقاطعة إسرائيل BDS، مرجع سابق. ص5

³ البرغوثي، عمر: إسرائيل تحارب حركتنا من خلال وزارة الشؤون الإستراتيجية، مرجع سابق، ص20

⁴ غلمي، محمد (2000). تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس 1967-1998، رسالة ماجستير في التاريخ غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، ص12.

ادوات جمع المادة

ومن خلال الاطلاع على ما كتب حول هذا الموضوع في المراجع والكتب والدوريات كمصادر أولية، والصحف والانترنت والبيانات والمنشورات والاوراق البحثية الأخرى كمصادر ثانوية، ومن ثم القيام بتحليلها وتقديمها للقارئ بمصادقية ومنهجية علمية إضافة إلى مقابلات متخصصة مع أصحاب الاختصاص.

1.9 حدود الدراسة

الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية في هذه الدراسة من عامي 2005-2019.

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة بالضفة الغربية والقدس.

الحدود الموضوعية: ستقتصر هذه الدراسة على المستوطنات في الضفة الغربية والقدس من الناحية الاقتصادية ومنتجاتها.

1.10 الدراسات السابقة

الدراسات العربية

دراسة نزال (2010) النضال السلمي في الصراعات الدولية: فلسطين نموذجا¹

تتناول هذه الدراسة دور النضال السلمي في الصراعات الدولية، وتكمن أهمية هذا الموضوع في أهمية المقاومة اللاعنفية السلمية ذاتها، كأحد أشكال المقاومة المشروعة للاحتلال وظلم الحكام لشعوبها، وفي محاولة إظهار فعالية هذا الشكل من المقاومة من خلال دراسة العديد من تجارب الشعوب والأمم التي اعتمدت هذا الشكل من النضال، ومقارنتها بالتجربة النضالية الفلسطينية التي اعتمدت أسلوب الكفاح المسلح في سبيل تحقيق أهدافها، ومن ثم اعتماد أسلوب ونهج

¹ نزال، حسبان (2010). النضال السلمي في الصراعات الدولية: فلسطين نموذجا، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.

المفاوضات في سبيل حل وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي. وتسعى هذه الدراسة للبحث في الأسباب التي جعلت مكونات حركة المقاومة الفلسطينية - الوطنية والإسلامية - تتحى عن هذا الخيار وعدم جعله خياراً استراتيجياً للمقاومة والنضال ضد الاحتلال والوجود الإسرائيلي في فلسطين، خاصة بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو والدخول في مفاوضات مباشرة مع الجانب الإسرائيلي. والآن وبعد الإعلان عن عبثية هذه المفاوضات، تتساءل الدراسة عن مدى إمكانية اعتماد المقاومة اللاعنفية كاستراتيجية عمل وفعل نضالي للضغط على حكومة الاحتلال والدخول في مفاوضات جدية تنهي الاحتلال وتحقق الحرية والاستقلال للشعب الفلسطيني.

وقد انطلقت الدراسة من الفرضيات التالية:

1. أن إسرائيل كقوة احتلال، أدركت خطورة النضال السلمي قبل أن يدرك الفلسطينيون أهمية هذا الشكل من المقاومة، وأنها تخشى من نشر وتعميم استراتيجية المقاومة السلمية واللاعنفية.

2. أن للمكون الديني والإرث التاريخي دوراً هاماً، في جعل فصائل وقوى حركة المقاومة الفلسطينية تتبنى خيار الكفاح المسلح والعمل الجهادي، وتقديمه على الخيارات الأخرى.

إن خيار المقاومة اللاعنفية يبقى خياراً نموذجياً لمواجهة الرفض الدولي لخيار المقاومة المسلحة للاحتلال، وتعتمد وصفه بالإرهاب. كما يمكن أن يكون خياراً فعالاً في دعم الموقف الفلسطيني ومفاوضيه. وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي والوصفي، كما يظهر جلياً المنهج المقارن في الفصل الرابع، حيث عمدت الدراسة لمقارنة التجربة الفلسطينية بتجارب الشعوب والأمم التي اعتمدت هذا النوع من المقاومة. وتأتي هذه الدراسة في مقدمة وأربعة فصول، أما المقدمة فقد تحدثت عن أهمية النضال السلمي باعتباره أحد أشكال المقاومة، مع الإشارة بإيجاز إلى بعض التجارب الدولية ذات العلاقة، بالإضافة إلى أهمية الدراسة وأهدافها وفرضياتها.

دراسة نواجعة (2015) حركة مقاطعة إسرائيل: الإنجازات، والمعوقات، والآفاق¹

يصادف هذا العام الذكرى العاشرة لتأسيس الحركة العالمية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، والتي بدأت نشاطاتها مؤخراً تأخذ زخماً متصاعداً؛ الأمر الذي دفع تل أبيب إلى التحذير بأن الحركة يمكن أن تشكل "خطراً استراتيجياً" على دولة إسرائيل. تذهب هذه الورقة، وفقاً للحيثيات المعطاة، إلى أن الحركة ربما لن تجبر إسرائيل الآن على الركوع أمام المطالب الفلسطينية، ولكنها -بكل تأكيد- تشكل مرتكزاً حيويّاً في مراكمة الإنجازات التي يمكن البناء عليها مستقبلاً في التأثير على قرارات إسرائيل الاستراتيجية، وبالتالي تغيير قواعد اللعبة والاشتباك. فتراكم إنجازات الحركة يمكن أن يحدث اضطراباً في السوق الإسرائيلية أو التدفقات الاستثمارية، وهو ما يمكن أن يشكل خطوة أولى يمكن أن تؤدي مع الوقت إلى تصاعد المقاطعة ضد إسرائيل بكافة أشكالها، ويحدّ من قدرة الشركات الإسرائيلية أو المستثمرين الأجانب على الاستخدام الفعّال والأمثل لموارد السوق. كما أن زيادة زخم التغطية الإعلامية لنشاطات الحركة وإنجازاتها يمكن أن يسهم تدريجياً في فرض الحركة كواقع مؤثّر ومُلمّ في المشهد الفلسطيني. تتناقش هذه الورقة أهداف الحركة، واستراتيجيتها، وإنجازاتها، وردّة الفعل الإسرائيلية على تعاضم حضورها على الساحة الإعلامية والدولية، وآفاق النزاع بين الطرفين.

دراسة مسلم (2015) الحركة الفلسطينية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات كأداة للمقاومة اللاعنافية بالمقارنة مع حركة المقاطعة في جنوب إفريقيا²

هدفت الدراسة إلى عرض أسباب بروز المقاطعة من جديد كأداة للمقاومة اللاعنافية على شكل حركة (BDS) من خلال فهم آلية وتأثير المقاطعة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، استخدمت الدراسة المنهج المقارن لمقارنة حركة (BDS) في ضوء حركة المقاطعة في جنوب

¹ نواجعة، محمود: حركة مقاطعة إسرائيل: الإنجازات، والمعوقات، والآفاق، مرجع سابق.

² مسلم، نجاح: الحركة الفلسطينية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات كأداة للمقاومة اللاعنافية بالمقارنة مع حركة المقاطعة الجنوب إفريقية، مرجع سابق.

إفريقيا، وتوصلت الدراسة إلى أن المقاومة اللاعنفية كانت شكلاً نضالياً بارزاً في كل من فلسطين وجنوب إفريقيا، لنتشابه مقدمات النضال الوطني في كلتا الحالتين. واستنتجت الدراسة أن المقاومة اللاعنفية عموماً والمقاطعة الدولية تحديداً كانتا أحد أبرز أدوات مناهضة نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا دون التنازل عن خيار الكفاح المسلح. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها، استخلاص العبر من تجربة المؤتمر الوطني الإفريقي في مناهضة نظام الأبارتهايد، والوقوف عند مدى توفرها في التجربة الفلسطينية.

دراسة كرم (2018) حملة المقاطعة الدولية (BDS) وتداعياتها على المواقف الدولية اتجاه القضية الفلسطينية 2005 - 2016¹

تناولت الدراسة حملة المقاطعة الدولية (BDS) وتداعياتها على المواقف الدولية تجاه القضية الفلسطينية، كإحدى الأدوات السلمية للضغط على إسرائيل، حتى تتصاع للقرارات الدولية وتطبيقها، وصولاً لتحقيق ثلاث متطلبات أساسية وهي: الالتزام بالقوانين الدولية وتنفيذ ما يطالب به المجتمع الدولي من إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والتخلي عن نظام التفرقة العنصرية التي تمارسها إسرائيل، ومنح الفلسطينيين من سكان إسرائيل حقوقهم ومساواتهم الكاملة بالسكان اليهود، مع الإقرار بحق العودة للاجئين الفلسطينيين انصياعاً لقرار الأمم المتحدة رقم 194، وقد استعرضت الدراسة النماذج الحيوية التاريخية لحمات المقاطعة، وبينت أهمية وأهداف حملة المقاطعة الدولية (BDS) والوسائل والأدوات التي استخدمتها بهدف تحقيق أهدافها المعلنة لإعادة الحقوق للشعب الفلسطيني.

واستخدمت الدراسة عدداً من مناهج البحث العلمي، حيث اعتمدت على المنهج التاريخي؛ وذلك لسرد نماذج المقاطعة تاريخياً وكيف حققت أهدافها، كذلك تتبعت المواقف الدولية من القضية الفلسطينية وتطورها مع انطلاق حملة المقاطعة الدولية (BDS)، كما اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، من منطلق حاجة الدراسة إلى وصف وتحليل السياسات الإسرائيلية تجاه

¹ كرم، نهاد نعمان (2018). حملة المقاطعة الدولية (BDS) وتداعياتها على المواقف الدولية اتجاه القضية الفلسطينية 2005 - 2016، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

الفلسطينيين، ووصف وتحليل آليات حملة المقاطعة الدولية (BDS) تجاه مقاطعة الاستيطان الإسرائيلي، وتحليل مواقف الأطراف ذات الشأن من الاستيطان الإسرائيلي، وصولاً إلى نتائج آثار حملة المقاطعة الدولية (BDS) على المجتمع الدولي من أجل الضغط على إسرائيل لوقف الاستيطان في الضفة الغربية والقدس. كذلك استخدمت الدراسة المنهج المقارن لتوضيح أوجه الشبه بين حملة المقاطعة الفلسطينية (BDS) وحركة المقاطعة في جنوب أفريقيا، بالإضافة إلى منهج صنع القرار الذي استخدمته الدراسة للوصول إلى المحددات والعوامل التي دفعت دول الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالمقاطعات للاستيطان الإسرائيلي.

الدراسات الأجنبية

دراسة (Suzanne Morrison, 2015)¹ **The Emergence of the Boycott, Divestment, and Sanctions Movement**

هدفت الدراسة إلى إظهار أن حركة المقاطعة الفلسطينية ليست وليدة الظروف الحالية لأن لها جذور تاريخية حيث تم استخدامها على نطاق واسع في الانتفاضة ضد الحكم الاستعماري البريطاني في ثلاثينيات القرن العشرين وتم نشرها على نطاق واسع في جميع أنحاء المجتمع الفلسطيني خلال الانتفاضة الأولى. ومع ذلك، يمكن العثور على ظهور حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات (BDS) بشكلها الحالي في مجموعة من العمليات بدءاً من عام 2000 فصاعداً. ومن وجهة نظر الحركة الاجتماعية التحليلية فقد استطاعت على وجه التحديد، استخدام الاستراتيجيات المناسبة مثل الفرص والقيود السياسية، وديناميات التعبئة، وأطر العمل الجماعي، وقد تطورت المقاطعة باعتبارها ذخيرة تكتيكية منظمة وحركة عالمية تركزت على المقاطعة الدولية للمستوطنات وسحب الاستثمارات والعقوبات بدأت في الظهور واثبات نفسها على الساحة الدولية، وان نجاح حركة المقاطعة الدولية كان ضمن مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى تعاضم هذه الحركة حتى باتت قادرة على إحداث التفاعل الدولي المطلوب اتجاه مطالبها، وبالتالي خلقت أساساً يمكن البناء عليه.

¹ Suzanne Morrison (2015). **The Emergence of the Boycott, Divestment, and Sanctions Movement**, Contentious Politics in the Middle East pp. 229-255.

دراسة (Philippa Barnes, 2108) ¹ Nonviolence and (de) legitimacy: BDS and the formal Palestinian political process.

أدى فشل عملية أوصلو للسلام ومحاولات التفاوض اللاحقة الى إحياء المجتمع المدني الفلسطيني للمقاومة الشعبية اللاعنافية. حيث أصبحت حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات استراتيجية وتنظيم مركزيين لحركة التحرير الوطني الفلسطيني. مبنية بالكامل على الممارسات اللاعنافية، تعتمد الحركة في جزء كبير منها على مشاركة الشبكات الدولية. ان حركة BDS تتحايل عمدا على النظام السياسي الرسمي. هناك ادعاءات بأن دائرة المقاطعة قد حذفت النهج الإحصائي التقليدي والجهات الفاعلة الرسمية المعترف بها، مما فرض السؤال: هل تجرد دائرة المقاطعة من شرعية القيادة السياسية الفلسطينية وعملية السلام الرسمية؟ الشرعية ليست لعبة حصلتها صفر، لكن التفاعلات بين مختلف الفاعلين المشاركين في حركة التحرير الوطني تتطلب مزيداً من الدراسة. لقد تم التأكيد على أن زخم الشرعية الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية جاء من السلطة التي تحتفظ بها داخل الشعب الفلسطيني. مع زيادة الدعم لحركة المقاطعة غير الإحصائية، كيف يمكن أن يؤثر ذلك على شرعية الجهات الفاعلة والعمليات الفلسطينية الرسمية؟ فيما يتعلق بالحركات اللاعنافية، يُنظر إلى الشرعية تقليدياً فيما يتعلق بالخصم (في هذه الحالة إسرائيل) واللاعنف كوسيلة لتغيير النظام. تسعى هذه الورقة إلى استكشاف قضية شرعية قيادة الحركة داخل التحرير، والتي تكون فيها آثار الشرعية متعددة الاتجاهات، وقد لا تتماشى مع النهج التقليدية للحركات غير العنيفة والشرعية. هل يمكن أن تكون حركة المقاومة اللاعنافية تنزع الشرعية عن القيادة الوطنية التي تتعايش في نفس حركة التحرر الوطني؟

¹ Philippa Barnes (2108). *Nonviolence and (de)legitimacy: BDS and the formal Palestinian political process*. Umea University

دراسة (Engaging the Palestinian-Israeli Conflict from Home: BDS and Conscious Consumerism) (Eman Akbik, Bayan Fares, and Yamen Atassi, 2018)¹

هدفت هذه الدراسة الى تقديم ملخص أساسي لبعض التجاوزات ضد القانون الدولي التي ترتكبها دولة إسرائيل، أي الانتشار غير المقيد للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية، والحصار على غزة، والقصف العشوائي للمدنيين في غزة والضفة الغربية. الهدف من العرض هو توفير تدبير عملي للأشخاص للمشاركة في معارضة هذه الأعمال غير القانونية وغير الأخلاقية. BDS (المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات) هي حركة تسعى إلى مقاطعة البضائع التي تنتجها إسرائيل، وخاصة البضائع التي يتم إنتاجها على الأراضي الفلسطينية. BDS هي إحدى الطرق التي يمكن للأميركيين أن يؤثروا بها بشكل إيجابي في هذا الصراع، بطريقة لم تكن قابلة للتحقيق دبلوماسياً من قبل حكومتنا والقوى الأجنبية الأخرى. في حين أن MSA مؤيدة لفلسطين بشكل غير اعتيادي (ومعاداة للصهيونية، وليست معادية لإسرائيل، ومعادية لإسرائيل، ولا معادية لليهود)، فإننا نأمل أن الطبيعة المثيرة للجدل لموضوعنا ليست سبباً لعدم اختيارها. لقد علمنا التاريخ في كثير من الأحيان أن العدالة يصعب الدفاع عنها وأنها يجب ألا نخجل من الدفاع عن العدالة حتى عندما لا يكون ذلك مناسباً.

1.11 التعقيب على الدراسات السابقة

لقد تعرضت الدراسات السابقة لموضوع حركة المقاطعة الدولية (BDS) من حيث النشأة والمقارنة مع جنوب إفريقيا في مناهضته لنظام الأبارتهيد، وتداعياتها على السياسة الإسرائيلية الاستيطانية التوسعية والمواقف السياسية اتجاه ذلك، من مختلف الدول ومنها الاتحاد الأوروبي، وبالتالي شكلت الدراسة السابقة الفهم للجانب السياسي والاستراتيجيات والأدوات المستخدمة من قبل حركة المقاطعة الدولية.

¹ Eman Akbik, Bayan Fares, and Yamen Atassi (2018). **Engaging the Palestinian-Israeli Conflict from Home: BDS and Conscious Consumerism**, Valparaiso University, Valparaiso, Indiana

إن الجديد في هذه الدراسة أنها سوف تبحث في حملة المقاطعة الدولية (BDS) من حيث تداعياتها على الاقتصاد الإسرائيلي وخصوصا الاقتصاد في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، والسياسات الإسرائيلية المتبعة لمواجهة حملة المقاطعة الدولية (BDS) والحد من تأثيرها، إضافة إلى فهم الاستراتيجيات والتكتيكات التي تتبعها حركة المقاطعة في مواجهة الاستثمار في المستوطنات، وهو مالم تطرق إليه الدراسات السابقة.

1.12 فصول الرسالة

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

يتضمن مشكلة الدراسة وأسئلتها وأهدافها والفرضيات الرئيسية لها، وكذلك المنهجية المتبعة في الدراسة، وفي النهاية الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الرسالة.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي

والذي تضمن مفهوم المقاطعة الدولية "BDS"، ونشأتها والمفاهيم التي تعتمد عليها، وأوجه نشاطها، وانجازاتها على صعيد المقاطعة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأبرز القائمين عليها. كما يتضمن المقاطعة في القانون الدولي.

الفصل الثالث: الاستثمارات الأجنبية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الفلسطينية المحتلة

ويتضمن مفهوم الاستثمارات الأجنبية، واقع هذه الاستثمارات، المغريات التي عرضتها إسرائيل في تشجيع الاستثمارات الأجنبية، الموقف الإسرائيلي من الحركة.

الفصل الرابع: استراتيجية حركة المقاطعة الدولية "BDS" في مواجهة شركات الاستثمار

الأجنبي في الضفة الغربية

ويتضمن دراسة الخطط والاليات التي اتبعتها حركة المقاطعة الدولية في مواجهة شركات الاستثمار، على المستوى الإعلامي والشعبي والرسمي ثم وسائل الضغط التي وظفتها حركة

المقاطعة في حمل هذه الشركات على الغاء عقود الاستثمار او اخلاء مقار شركاتها في المستوطنات ونماذج لنجاحات حركة المقاطعة.

الفصل الخامس: أثر حركة المقاطعة الدولية "BDS" على الاستثمارات الأجنبية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية

الخاتمة والنتائج والتوصيات

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي

2.1 تمهيد

تم في العام 1967 احتلال ما تبقى من فلسطين التاريخية وهي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، ومرتفعات الجولان السوري. وذلك استكمالاً لنكبة عام 1948 ومنذ ذلك الحين، تتبنى دولة الاحتلال سياسة منهجية تهدف إلى التطهير العرقي التدريجي للفلسطينيين من خلال مصادرة الأرض وعزل التجمعات السكانية في معازل عرقية محاطة بحواجز ومستعمرات وأبراج مراقبة وجدار الضم والفصل العنصري. كما فرضت دولة الاحتلال حصاراً على قطاع غزة، محولة إياه إلى أكبر سجن مفتوح في العالم، وتقوم بشكل شبه منتظم بشن اعتداءات غاشمة، أُدينت بشكل واسع عالمياً، بالذات لأنها شملت على جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ولاست حد الإبادة الجماعية.¹

يشكل الفلسطينيون الذين صمدوا في وطنهم رغم التطهير العرقي خلال نكبة عام 1948 ما نسبته 20% مما يسمى (عرب 1948) وهم يعانون من نظام فصل عنصري مؤسس ومنهمج (أبارتهايد) يفرضه عليهم النظام الإسرائيلي من خلال أكثر من 50 قانون أساسي يتحكم في مختلف مفاصل حياتهم. تواصل الحكومة الإسرائيلية سياسة التهجير المتدرج للتجمعات الفلسطينية من أراضيها، مثلما يجري في النقب والجليل. ويحرض قادة دولة الاحتلال علانية على العنف العنصري ضد فلسطينيي الـ 48.²

إن نضال الشعب الفلسطيني ضد منظومة الاستعمار-الاستيطاني الصهيوني مستمر منذ مطلع القرن الماضي حتى اليوم إلا أن إسرائيل تستمر بقمعها للفلسطينيين واستعمارها للأرض دون رقيب أو عتيد وذلك بسبب فشل الحكومات على المستوى الدولي بمحاسبة إسرائيل، واستمرار

¹ البرغوثي، عمر: إسرائيل تحارب حركتنا من خلال وزارة الشؤون الاستراتيجية، مرجع سابق.

² نزال، حسيان: النضال السلمي في الصراعات الدولية: فلسطين نموذجاً، مرجع سابق.

الشركات والمؤسسات العالمية بمساعدتها في جرائمها ضد الفلسطينيين وانتهاكاتها للقانون الدولي.¹

وانطلاقاً من فشل الحكومات و"المجتمع الدولي" وأصحاب القرار في وقف الاضطهاد الإسرائيلي المركّب ضد الشعب الفلسطيني، أصدرت أغلبية المجتمع المدني الفلسطيني نداءً تاريخياً في عام 2005 موجهاً لأحرار وشعوب العالم، يطالبهم بدعم مقاطعة إسرائيل كشكل رئيسي من أشكال المقاومة الشعبية السلمية الفلسطينية، وكأهم شكل للتضامن العالمي مع نضال الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه.

ماهية حركة المقاطعة الدولية "BDS"

حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها هي حركة فلسطينية المنشأ عالمية الامتداد تسعى لمقاومة الاحتلال والاستعمار-الاستيطاني والأبارتهايد الإسرائيلي، من أجل تحقيق الحرية والعدالة والمساواة في فلسطين وصولاً إلى حق تقرير المصير لكل الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات. تتناول مطالب حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) طموح وحقوق كافة مكونات الشعب الفلسطيني التاريخية من فلسطيني أراضي العام 1948 إلى قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس، إلى المخيمات والشتات، والذي شردمة الاستعمار-الاستيطاني الإسرائيلي على مراحل.²

لقد نجحت حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) في بداية الامر عزل النظام الإسرائيلي أكاديمياً وثقافياً وسياسياً، وإلى درجة ما اقتصادياً كذلك، حتى بات هذا النظام يعتبر الحركة اليوم من أكبر "الأخطار الاستراتيجية" المحدقة بها.

¹ البرغوثي، عمر: إسرائيل تحارب حركتنا من خلال وزارة الشؤون الاستراتيجية، مرجع سابق، ص 20

² المرجع السابق، ص 21

2.2 مرحلة تأسيس حركة المقاطعة لإسرائيل BDS

لقد مرت عملية تأسيس حركة المقاطعة لإسرائيل بمخاض عسير وذلك نتيجة تعدد مواطن التهجير للشعب الفلسطيني فبدأت الاتصالات بين المنظمات والأحزاب والهيئات والنقابات الفلسطينية من أجل تدارس هذا النوع من المقاومة الشعبية مستلهمين ذلك من تجربة جنوب إفريقيا.

ففي عام 2005، شارك أكثر من 170 جسماً من اتحادات شعبية ونقابات وأحزاب ولجان شعبية ومؤسسات أهلية فلسطينية في إطلاق النداء التاريخي لمقاطعة إسرائيل، ناشد أحرار وشعوب العالم بمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها لتحقيق المطالب التالية:

1. إنهاء احتلالها واستعمارها لكافة الأراضي الفلسطينية والعربية وتفكيك الجدار
2. إنهاء كافة أشكال الفصل العنصري ضد الفلسطينيين واعترافها بالحقوق الأساسي بالمساواة الكاملة لفلسطينيي أراضي العام 48.
3. احترام وحماية ودعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها واستعادة ممتلكاتهم كما نص عليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194.

وفي يناير 2005 قامت مبادرة الدفاع عن فلسطين وهضبة الجولان المحتلتين (OPGAI) بإطلاق نداء للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات ضد إسرائيل في المنتدى العالمي الاجتماعي الخامس المنعقد في بورتو أليغري في البرازيل من (26 - 31 يناير)، حيث ان انطلاق الحملة تزامن مع الذكرى السنوية الأولى لحكم محكمة العدل الدولية ضد الجدار الإسرائيلي العازل في الضفة الغربية.¹

¹ البرغوثي، عمر: إسرائيل تحارب حركتنا من خلال وزارة الشؤون الاستراتيجية، مرجع سابق، ص 21

وقد انضم إلى بيان التأسيس معظم الجامعات، النقابات، المنظمات الأهلية، القوى السياسية وهي بهذا تمثل أوسع تجمع للمجتمع المدني الفلسطيني، وتحظى على حالة من الإجماع الوطني، ويتجسد الهدف العام للحملة بالنضال من أجل إنهاء الاحتلال والاستيطان وسياسة التمييز العنصري الأمر الذي يعكس إرادة وطنية فلسطينية جماعية في نفس الوقت.¹

إن حركة المقاطعة هي حركة فلسطينية ذات امتداد عالمي، أي أنها تعمل في كافة البلاد التي يتواجد بها الشعب الفلسطيني، وهي تسعى لتحقيق الحرية والعدالة والمساواة، وتعمل من أجل حماية حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، والتي نصت عليها المواثيق والقوانين الدولية.

وتعتبر حركة المقاطعة امتداداً لنضال الشعب الفلسطيني وتاريخه الحافل بالمقاومة الشعبية منذ عقود، ومن ضمنها تجارب المقاطعة السابقة، لا سيما في الانتفاضة الأولى، واستلهاماً من تجارب النضال العالمية ضد الاضطهاد، بما في ذلك تجربة جنوب أفريقيا، لذلك فإن المقاطعة هي شكل من اشكال النضال الفلسطيني الذي يعتمد على المقاومة الشعبية للاحتلال وبالوسائل السلمية، وقد تنبعت اليه الهيئات والنقابات وهيئات المجتمع المدني من خلال المقاومة السلمية لنظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا، لذلك فقد أصدرت في 2005/7/9 الغالبية الساحقة من المجتمع الفلسطيني، من أحزاب ونقابات وهيئات واتحادات وحملات شعبية، نداءً تاريخياً لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، شكّل الأساس لحركة المقاطعة (BDS).²

تتناول مطالب حركة مقاطعة إسرائيل طموح وحقوق كافة مكونات الشعب الفلسطيني (والتي تشكلت بسبب مراحل الاستعمار الصهيوني لفلسطين)، وهي: فلسطينيو الشتات، ويشكلون، حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 50% من الفلسطينيين في العالم؛ الفلسطينيون في الأرض

¹ قبة، كمال (2014). القرار الأوروبي بمقاطعة المستوطنات: المقدمات والأبعاد، مركز الابحاث، البيرة، فلسطين،

² البرغوثي، عمر: إسرائيل تحارب حركتنا من خلال وزارة الشؤون الاستراتيجية، مرجع سابق، ص22

المحتلة عام 1967، ويشكلون 38% من الشعب الفلسطيني، وفلسطينيو الـ 48 (حاملو الجنسية الإسرائيلية)، ونسبتهم 12% من الشعب الفلسطيني.¹

إن إسرائيل في ذروة قوتها الاقتصادية والعسكرية، وبالذات النووية، ورغم فرض هيمنتها على دوائر صنع القرار الأمريكية فيما يتعلق بالمنطقة العربية وجوارها ككل، ورغم التواطؤ الرسمي الفلسطيني والعربي، فإن إسرائيل تشعر اليوم بالتهديد من حركة مقاطعة إسرائيل BDS كركيزة رئيسية من ركائز النضال الشعبي والمدني السلمي وكأهم حركة تضامن عالمي مع نضال الشعب الفلسطيني.²

ومن هنا نرى ان حركة المقاطعة الدولية لإسرائيل BDS استلهمت افكارها من تجربة جنوب أفريقيا، التي ناضلت من اجل انهاء الفصل العنصري فيها، حيث اعتمدت الحركة على المقاومة السلمية، من خلال تبيان التصرفات العنصرية لإسرائيلي، وازالة كل انواع التجميل لتوضيح الوجه القبيح للاحتلال الذي يمارس كافة اشكال التمييز العنصري، من بناء الجدار الى الاستيطان الى التنكيل الجماعي بالشعب الفلسطيني، ضاربة بذلك عرض الحائط لكل القيم التي ينادي بها المجتمع الدولي، والتي يؤمن بها الجماعات والمؤسسات الغربية، مما جعل لها ركائز عالمية في مواجهة الصلف الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية.

كما يتكون نداء المقاطعة الذي أطلقه المجتمع الفلسطيني في 2005 من شقين: أولاً، المبادئ والحقوق غير القابلة للتصرف، وثانياً، التكتيكات المطلوبة للوصول إلى الأهداف. كل حلفائنا حول العالم يتبنون حقوقنا الثلاثة المنصوص عليها في نداء المقاطعة، ولكن كل منهم يقرر، بشكل لا-مركزي، الأهداف المناسبة للمقاطعة أو سحب الاستثمار في موقعه والتكتيك الأنسب للوصول للهدف. إننا نتبنى مبدأ الحساسية للسياق، أي أن كل شريك ومؤيد لحركة المقاطعة يقرر الأنسب في سياقه. البعض يقرر مقاطعة جميع الجامعات الإسرائيلية، مثلاً، كما حدث من قبل أربع جمعيات أكاديمية في الولايات المتحدة في 2013، والبعض الآخر يتبنى مقاطعة شركة

¹ قبعة، كمال: القرار الأوروبي بمقاطعة المستوطنات: المقدمات والأبعاد، مرجع سابق، ص19

² البرغوثي، عمر: إسرائيل تحارب حركتنا من خلال وزارة الشؤون الاستراتيجية، مرجع سابق، ص22

بعينها فقط لتورطها في المستعمرات المقامة في الأراضي المحتلة عام 1967، وكثيرون بين الإثنين.

2.3 المؤتمر الأول لحركة مقاطعة إسرائيل BDS

نشأت حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل، والتي تُعرف اختصاراً بالأحرف الثلاثة الأولى من اسمها الإنجليزي "BDS"، من مسارات جغرافية متنوعة. وقد تبلورت الحركة رسمياً في مؤتمرها الأول في سنة 2007 عندما أقرت التوصيات المتعلقة بكل مسار، مع ما تحمله هذه المسارات من أسئلة ومناقشات.¹

عُقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول لحركات المقاطعة عام 2007، وتلاه في 2008 تشكيل اللجنة الوطنية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، والتي تُعد أكبر ائتلاف في المجتمع المدني الفلسطيني في الوطن والشتات، بعد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول لحركة مقاطعة إسرائيل BDS في عام 2007، تشكلت اللجنة الوطنية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS National Committee -BNC) وتعمل اللجنة الوطنية للمقاطعة من أجل:

1. ترسيخ ونشر ثقافة المقاطعة كشكل أساسي من أشكال المقاومة الشعبية السلمية لنظام الاحتلال والاستعمار-الاستيطاني والفصل العنصري (الأبارتهايد) الإسرائيلي.
2. بلورة وتطوير استراتيجيات وبرامج عمل لتطبيق نداء المقاطعة عبر حملات فعّالة تراعي الحساسية للسياق وضرورة تشكيل تحالفات عريضة.
3. قيادة حركة مقاطعة إسرائيل BDS عالمياً، وتقديم الدعم والتوجيه للناشطين/ات إقليمياً ودولياً.

¹ موقع حركة المقاطعة <https://bdsmovement.net/ar/bnc>، تاريخ الدخول 2020/12/8.

4. رصد ومناهضة مشاريع التطبيع الفلسطيني والعربي مع إسرائيل ومؤسساتها ورموزها، على الصعيد الاقتصادي والأمني والشبابي والعلمي والبيئي والرياضي والنقابي والنسوي والسياحي وغيرها.

5. تحديد وتطوير أولويات ومعايير المقاطعة.

6. التنسيق لمؤتمرات وورشات عمل محلية وعالمية لتطوير ودعم حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات المختلفة.

7. تقديم أوراق بحثية ومعلومات دقيقة حول تورط الشركات الإسرائيلية والعالمية في انتهاكات القانون الدولي تمهيداً لمحاسبتها.¹

2.4 مدى انتشار المقاطعة في فلسطين

إن نداء مقاطعة إسرائيل (BDS)، الذي صدر في 2005، أيدته كل القوى والأحزاب السياسية الرئيسية، واتحادات نقابات العمال، وجمعيات حقوق اللاجئين، والاتحادات الأكاديمية، ومنظمات المزارعين، وشبكات المنظمات الأهلية، واتحادات المرأة والمعلمين والكتاب والحركات الشبابية وغيرها، وبذلك، يعدّ نداء المقاطعة الوثيقة الوطنية الأوسع تبنياً ودعمًا في المجتمع الفلسطيني خلال العقود الأخيرة.

تمثل المنظمات الموقعة على نداء المقاطعة في عام 2005 الأطر الشعبية الأكبر للفلسطينيين/ات الذين يعيشون في قطاع غزة، والضفة الغربية، بما فيها القدس، وأراضي الـ 48، والشتات (وغالبيتهم من اللاجئين).²

من الطبيعي ألا يستطيع الفلسطينيون الواقعون تحت نظام الاضطهاد الاستعماري الصهيوني أن يقاطعوا الشركات وهيئات الاحتلال الإسرائيلية بشكل كامل، فبالرغم من سياسات إسرائيل لزيادة

¹ نواجعة، محمود: حركة مقاطعة إسرائيل: الإنجازات، والمعوقات، والآفاق، مرجع سابق، ص150

² كرم، نهاد نعمان: حملة المقاطعة الدولية (BDS) وتداعياتها على المواقف الدولية اتجاه القضية الفلسطينية 2005 -

2016، مرجع سابق، ص44

التبعية الاقتصادية الفلسطينية لها ومنع إنشاء أي مقومات لاقتصاد فلسطيني مستقل، فقد زادت مقاطعة البضائع الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل كبير منذ مجزرة غزة في عام 2014.

كما أشارت دراسة للبنك الدولي إلى انخفاض الصادرات الإسرائيلية إلى السوق الفلسطينية في الضفة وغزة في الربع الأول من 2015 بنسبة 24%، حيث عزت هذا الانخفاض إلى حملة المقاطعة المتنامية، برغم أن الاقتصاد الفلسطيني محاصر. كما وانخفضت الصادرات الإسرائيلية إلى الضفة وغزة في عام 2014 بنسبة 15% مقارنة بالعام 2013، أي من 3.4 مليار دولار إلى 2.9 مليار دولار.¹

وأوضح استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والبحثية أن ما نسبته 86% من المقيمين في الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967 يؤيدون حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS).

ومؤخرا عقد المؤتمر الوطني الخامس لمقاطعة إسرائيل في التاسع من نيسان (أبريل) 2016، بحضور أكثر من ألف شخص من بينهم ممثلو القوى الوطنية وقطاعات المجتمع المدني الفلسطيني المختلفة، حيث انبثق عن المؤتمر اللجان العاملة في المواقع المختلفة، والليات التي سيتم اتباعها في تحقيق غايات الحركة والتأكيد على وحدة جسم الحركة.²

2.5 منهجية الحركة وأساليبها في الضغط

تستند الحملة إلى وسائل النضال السلمي والقانوني بالارتكاز إلى مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بهدف حشد الرأي العام عبر مؤسساته الفاعلة من أجل ممارسة ضغوطات على إسرائيل أسوة بالعديد من النماذج التي تمت بالعالم ومنها نموذج جنوب إفريقيا "مانديلا"، ونموذج الهند "غاندي"، ونموذج حركة الحقوق المدنية الأمريكية "مارتن لوثر"

¹ البرغوثي، عمر: إسرائيل تحارب حركتنا من خلال وزارة الشؤون الاستراتيجية، مرجع سابق، ص 23

² كرم، نهاد نعمان: حملة المقاطعة الدولية (BDS) وتداعياتها على المواقف الدولية اتجاه القضية الفلسطينية 2005 -

2016، مرجع سابق، ص 48

تستخدم حركة المقاطعة، وسحب الاستثمارات، وفرض العقوبات، ضد إسرائيل، وسائل ضغط متعددة منها المظاهرات والاحتجاجات التي تستهدف الشركات التي لديها عقود مع الجيش الإسرائيلي أو الشركات العاملة في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والجولان السوري المحتل، الأعمال أيضاً من الممكن أن تستهدف الأفراد البارزين والمشهورين الذين يدعمون المستوطنات.¹

استخدام منصات وسائل التواصل الاجتماعي لجذب الانتباه إلى نشاطات الحركة، عبر المحادثات العامة على وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك الاحتجاجات، والعرائض، والمقالات، بالإضافة إلى أنها تقوم بالضغط على الأفراد لإلغاء مشاركتهم في أي أحداث داخل في إسرائيل أو في مستوطنات إسرائيلية، مثل الحفلات الموسيقية أو الأحداث الأكاديمية، من جهة أخرى، فهي تقوم بالضغط على الأفراد المشاركين لكي لا يقوموا بهذه الأحداث داخل الأراضي المحتلة وايضا اسرئيل باعتبارها دولة عنصرية.

الحركة أيضاً تستخدم أسبوع الأبارتيد الإسرائيلي، الذي هو سلسلة من المظاهرات والمحاضرات الجامعية والتجمعات، ضد الاحتلال الإسرائيلي لغزة والضفة الغربية، الحدث عادة ما يكون في شهر فبراير أو مارس، وفقاً للحركة، فإن الهدف من أسبوع الأبارتيد الإسرائيلي هو لتعليم الناس عن طبيعة إسرائيل كنظام أبارتيد ولبناء حركات المقاطعة كجزء من النمو العالمي لحركة المقاطعة، أسبوع الأبارتيد بدأ أولاً في تورنتو في عام 2005، ومنذ ذلك الحين أنتشر إلى 55 مدينة على الأقل، حول العالم تشمل، كندا، فرنسا، ألمانيا، الهند، إيطاليا، النمسا، الأردن، اليابان، كوريا، البرازيل، البوسنة، بوتسوانا، ماليزيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، جنوب أفريقيا، المكسيك، النرويج، أستراليا، وفلسطين.²

يلاحظ ان حركة المقاطعة BDS تقوم بالكثير من الورشات والمؤتمرات التي تعمل على توضيح حقيقة اسرئيل العنصرية في العالم، حيث انها لا تترك مجالاً الا وطرقت ابوبه من اجل توضيح القضية الفلسطينية وما تقوم به اسرئيل من ممارسات عنصرية بحق الشعب الفلسطيني

¹ البرغوثي، عمر: إسرائيل تحارب حركتنا من خلال وزارة الشؤون الاستراتيجية، مرجع سابق، ص 23

² قبعة، كمال: القرار الأوروبي بمقاطعة المستوطنات: المقدمات والأبعاد، مرجع سابق، ص 20

من خلال القتل والتهجير والسجن، اضعف الى ذلك قمعها لحقوق الانسان الفلسطيني وتهويج ارضه وسرقة مياهه لإقامة المستوطنات التي يعتبرها القانون الدولي غير قانونية، اضعف الى ذلك المعارك القانونية التي تستند الى القوانين الغربية في ملاحقة الساسة الإسرائيليين وفضح ممارساتهم.

2.6 انجازات حركة المقاطعة العالمية

يتنامى أثر حركة المقاطعة BDS بشكل ملموس بفضل الحملات الاستراتيجية والمنظمة التي تقوم بها حول العالم. فعلى سبيل المثال لا الحصر:

1. انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة 46% سنة 2014، وذلك وفقاً لتقرير صادر عن الأمم المتحدة. وتتوقع مؤسسة راند الأمريكية بأن تلحق حركة المقاطعة خسارة بإجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي تتراوح بين 1% إلى 2% -أي ما بين 28 إلى 56 مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة. كما كشف تقرير للبنك الدولي بأن الصادرات الإسرائيلية إلى السوق الفلسطيني انخفضت بنسبة 24% في الربع الأول من سنة 2015.¹

2. انسحبت شركة فيوليا الفرنسية بشكل كامل من الاقتصاد الإسرائيلي في 2015 بعد أن تكبدت خسائر فادحة تقدر بمليارات الدولارات نتيجة حملة المقاطعة ضدها بسبب تورطها في الاستعمار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وبعدها انسحبت كل من شركة أورانج (Orange) و CRH بالكامل.²

3. أعربت إحدى أكبر شركات تصنيع السلاح الإسرائيلية عن شكواها من أزمة التصدير التي تواجهها السوق الإسرائيلية بشكل عام؛ حيث عدت أحد أسباب هذه الأزمة انخفاض الرغبة العالمية في استيراد "بضائع ومنتجات مصنوعة في إسرائيل".

¹ البرغوثي، عمر: إسرائيل تحارب حركتنا من خلال وزارة الشؤون الإستراتيجية، مرجع سابق، ص24
² ابو عون، ثائر والزعانين، غسان وتوبة، فاتن والغصين، فاطمة: انجازات حركة مقاطعة إسرائيل BDS، مرجع سابق، ص4.

4. إعلان شركة جي فور إس (G4S) ويونيليفر (Unilever) عن اتخاذ خطوات لوقف تورطها في جرائم إسرائيل.

5. إعلان عشرات السلطات المحلية (البلديات) في إسبانيا عن نفسها "مناطق خالية من الأبارتهايد الإسرائيلي" وتبني بلديات في فرنسا وبريطانيا والنرويج وغيرها قرارات مختلفة لمقاطعة الشركات المتورطة في الاحتلال الإسرائيلي.

6. رفض الآلاف من الفنانين والفنانات مثل روجر واترز، وفرقة فايتلس، ولورين هيل، وبرايين إنو، والفيس كوستيلو وغيرهم إقامة حفلات فنية في مدن إسرائيلية، كتل أبيب.¹

تبنى مؤسسات أكاديمية واتحادات طلابية حول العالم في أمريكا الشمالية واللاتينية وجنوب أفريقيا وبريطانيا وقطر وغيرها لحركة مقاطعة إسرائيل وكذلك سحب عدد من الكنائس حول العالم، بالذات في الولايات المتحدة، استثماراتها من الشركات المتورطة في جرائم الاحتلال.

وفقاً للتصريحات الرسمية للحكومة الإسرائيلية فإن حركة مقاطعة إسرائيل BDS تعد "خطراً استراتيجياً" على منظومتها الاستعمارية.²

يستنتج مما سبق ان حركة المقاطعة الدولية BDS استطاعت تحقيق انجازات في مواقع عديدة في القارة الاوروبية وامريكا الجنوبية، لكن لا يخلو الامر من اخفاقات ايضا هنا وهناك لكن هذه الحركة استطعت ان تجسد الشخصية الفلسطينية، وان تعمل على احياء القضية الفلسطينية جماهيريا خارج حدود فلسطين التاريخية، لتنتقل المعركة الى خارج هذه الحدود وفي المعازل المحسوبة على اسرائيل في العلم مثل الدول الغربية الاوروبية، مستندة في ذلك الحق بمقارعة الاحتلال في المحافل الدولية الى حقوق الانسان والقوانين الناظمة في تلك الدول، مما ادى الى نجاحات خشيت اسرائيل على سمعتها الدولية امام فعاليات الحركة التي اصبحف تشكل هاجسا

¹ موقع حركة المقاطعة، مرجع سابق.

² مسلم، نجاح: الحركة الفلسطينية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات كأداة للمقاومة اللاعنفية بالمقارنة مع حركة المقاطعة الجنوب افريقية، مرجع سابق، ص45

جديدا الكيان الاسرائيلي مما حدى بها الى تشكيل وزارة مضادة لهذه الحركة المتنامية في الغرب.

2.7 المقاطعة في القانون الدولي

2.7.1 مفهوم المقاطعة الاقتصادية

يراد بالمقاطعة الاقتصادية economic boycott عموماً وقف العلاقات الاقتصادية والمالية مع دولة أخرى ورعاياها، بهدف ممارسة الضغط على هذه الدولة لتحقيق الأهداف المرجوة من ممارسة هذه المقاطعة، وتفيد المقاطعة معنى العموم من حيث شمولها لحركة السلع التجارية من ناحية الاستيراد والتصدير، أو من حيث امتدادها إلى مختلف أنواع السلع والخدمات. ويرجع أصل كلمة المقاطعة إلى مدير الأملاك البريطاني Charles C. Boycott الذي اشتهر بسوء السمعة بسبب استخدامه أساليب عنيفة في تجميع إيجار الأراضي الزراعية؛ فعندما طلب منه المستأجرون تخفيض قيمة الإيجار في حالة عدم نجاح المحصول، رفض طلب المستأجرين، فتعرض لأول تكتيك ناجح للعزل الكامل من جانب المستأجرين في خريف عام 1880، ومنذ ذلك التاريخ شاع استخدام اصطلاح boycotting بوساطة العديد من لغات العالم¹.

2.7.2 المقاطعة في عهد عصبة الامم

لقد نص عهد عصبة الأمم على جزاء المقاطعة الاقتصادية في الفقرة الأولى من المادة السادسة عشرة، إذ تقرر فيها «أن الدولة التي تلجأ إلى الحرب، إخلالاً بالتزاماتها المنصوص عليها في المواد من 12 إلى 15 تعتبر كأنها قامت بعمل حربي ضد الدول الأعضاء، وتتعهد هذه الدول بأن تقطع كل علاقة تجارية أو مالية مع الدولة المخلة». وتوجب هذه المادة أيضاً ضرورة التعاون بين الدول الأعضاء في تنفيذ جزاء المقاطعة الاقتصادية. ولم تمارس عصبة الأمم سلطتها في توقيع هذه الجزئيات حتى عام 1935، عندما استخدمتها لمواجهة العدوان الإيطالي

¹ مظلوم، محمد جمال (2002). الحروب الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام، كراسات استراتيجية (13)، القاهرة 2002. ص 62

على الحبشة، حيث تم توقيع هذه العقوبات على إيطاليا بموجب توصية صادرة عن الجمعية العامة للعصبة وبشكل جزئي محدود، علماً أن هناك شبه إجماع على أن إخفاق نظام العقوبات في العصبة في صدّ الغزو الإيطالي للحبشة كان النهاية الحقيقية للمنظمة.¹

2.7.3 المقاطعة في عهد الأمم المتحدة

أما في ميثاق الأمم المتحدة فقد جاء النص على المقاطعة الاقتصادية بوصفه جزءاً يتم فرضه على الدولة التي ترتكب جريمة العدوان أو أي عمل آخر من شأنه تهديد السلم والأمن الدوليين، وذلك لأن هذا الجزاء إنما يعدّ وسيلة مهمة للحفاظ على السلم والأمن الدولي، والإلزام على الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها لمصلحة الإنسانية جمعاء، وقد نصت المادة الحادية والأربعون من الميثاق على هذا الجزاء (إضافة إلى غيره من الجزائيات القسرية غير العسكرية الأخرى المنصوص عليها في الفصل السابع).²

وقد لجأت الأمم المتحدة إلى فرض جزاء المقاطعة الاقتصادية في العديد من المنازعات، ففرضت هذا الجزاء ضد جنوب إفريقيا بسبب سياسة التمييز العنصري، وذلك بموجب قرار مجلس الأمن رقم 232 في كانون الأول/ديسمبر سنة 1966، ثم قرار مجلس الأمن رقم 253 في أيار/مايو من عام 1968، كما لجأ مجلس الأمن الدولي إلى فرض هذا الجزاء إثر العدوان العراقي على الكويت عام 1990، وذلك بموجب قراره رقم 661 في آب/أغسطس 1990 والذي فرض مقاطعة اقتصادية شاملة على العراق.³

وتتخذ المقاطعة شكل الإجراءات الرسمية التي تتولاها سلطة الدولة، أو قد تتخذ الشكل الشعبي عن طريق قيام الأفراد والجماعات بتنظيم أعمال المقاطعة ضد إقامة أي شكل من أشكال العلاقات مع دولة أخرى ومواطنيها.

¹ أحمد، فانتة عبد العال (2000). العقوبات الدولية الاقتصادية. دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص 105

² قطيفي، عبد الحسين (1967). المقاطعة الاقتصادية في العلاقات الدولية مجلس السياسة الدولية، مجلة السياسة

الدولية، العدد 71، القاهرة، كانون الثاني يناير، ص108

³ أحمد، فانتة عبد العال: العقوبات الدولية الاقتصادية. مرجع سابق، ص107

تتضمن المقاطعة عديداً من التدابير والأفعال، كمنع الاستيراد والتصدير وتخفيض الاستيراد والتصدير وتنظيم الرخص وأساليب الرقابة المالية على النقد الأجنبي بما فيها الأرصدية في الخارج ونظم الملاحه، فهذه التدابير والجزائيات كلها تندرج ضمن المقاطعة الاقتصادية، ومن ثم فإن تعرض الدولة لجزاء المقاطعة سوف يؤدي إلى خلل قد لا يمكن معالجته بسهولة، وإن كان ذلك يتوقف على مدى الالتزام الدولي بفرض هذه الجزائيات وتنفيذها على الوجه المطلوب¹.

وقد لجأت الدول إلى فرض جزاء المقاطعة في علاقاتها المتبادلة في العديد من المناسبات، ومثال ذلك المقاطعة العربية لإسرائيل، وكذلك مقاطعة الولايات المتحدة الأمريكية ودول السوق الأوروبية المشتركة واليابان لإيران في أثناء فترة احتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية في طهران بين عامي 1979-1980، ومقاطعة الولايات المتحدة الأمريكية لبولونيا في 23 كانون الأول/ديسمبر 1981 إثر استخدام السلطات البولونية القوة لقمع حركة التضامن التي أُودع قاداتها السجن².

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه إذا كانت المقاطعة الاقتصادية كجزء دولي يتم فرضه على الدولة المعتدية أو المخلة بالسلم والأمن الدوليين، وبمقتضى قرار صادر عن الأمم المتحدة استناداً إلى نص المادة 41 من الميثاق؛ أمراً لا يثير أي إشكالية قانونية إذ إن الرأي مجمع على شرعية فرض هذا الجزاء، إلا أن الخلاف يثور بصدد اللجوء إلى فرض جزاء المقاطعة بمقتضى قرارات فردية صادرة عن الدولة في علاقاتها المتبادلة وبعيداً عن سلطة الأمم المتحدة في فرض هذا الجزاء.

فعلى الرغم من اتفاق الرأي حول مشروعية ممارسة أعمال المقاطعة في أثناء قيام حالة الحرب بين الدول، إلا أن هناك خلافاً في الرأي حول مدى مشروعية فرض مثل هذا الجزاء في حالة السلم أو من دون صدور قرار دولي عن الأمم المتحدة يقتضي فرض هذا الجزاء. والأرجح هنا أن مشروعية المقاطعة إنما تنشأ أساساً من مشروعية الدافع إليها والهدف المراد تحقيقه منها،

¹ مظلوم، محمد جمال: الحروب الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص 63

² حرب، علي جميل، (2010). نظام الجزاء الدولي، العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد، ط 1 منشورات الحلبي

الحقوقية، دمشق، سوريا. ص 57

فإذا كان الهدف مشروعاً فإن المقاطعة تعدّ عندئذ وسيلة مشروعاً للدفاع عن الحقوق ورد العدوان. وهذا ما يتحقق في حالة المقاطعة العربية لإسرائيل على سبيل المثال¹.

2.7.4 المقاطعة العربية لإسرائيل

تعود جذور المقاطعة العربية لإسرائيل إلى ما مارسه عرب فلسطين منذ أوائل القرن العشرين من مقاطعة شعبية ضد المنتجات الصهيونية من الصناعات اليدوية، وذلك رداً على حركة الاستيطان الصهيوني وما صاحبها من إنشاء صناعات يهودية في فلسطين، وعقب قيام جامعة الدول العربية التي أولت أهمية كبرى لموضوع المقاطعة العربية للمنتجات الصهيونية في فلسطين، ولذلك قرر مجلس جامعة الدول العربية في 2 / 12 / 1945: «باعتبار أن المنتجات والمصنوعات اليهودية في فلسطين غير مرغوب فيها في البلاد العربية، وأن إباحتها للبلاد العربية يؤدي إلى تحقيق الأغراض السياسية الصهيونية» ودعا مجلس الدول العربية الأعضاء في الجامعة إلى اتخاذ الإجراءات التي تناسبها والتي تتفق مع أصول الإدارة والتشريع فيها لتحقيق غرض المقاطعة، وفي أيار 1951 أعلن مجلس الجامعة العربية تنظيم مقاطعة شاملة لإسرائيل، وأصدر القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل بموجب قرار مجلس الجامعة العربية رقم 849 تاريخ 11/12/1954. وتقسّم الدول العربية مقاطعتها ضد إسرائيل إلى ثلاث درجات: تتضمن الدرجة الأولى منع التعامل المباشر بين الدول العربية وإسرائيل، وتتضمن الدرجة الثانية منع التعامل مع إسرائيل سواء بصورة مباشرة أم عن طريق وسيط ثالث، وأخيراً تتضمن المقاطعة من الدرجة الثالثة فرض عقوبات على الشركات التي تتعامل مع إسرائيل ووضعها في قوائم سوداء يحظر تعاملها مع أي دولة عربية، علماً أن بعض الدول العربية كانت قد خففت نسبياً من مستوى تلك العقوبات بعد مؤتمر مدريد للسلام في عام 1991، عندما خدع بعض العرب بدعوى السلام مع إسرائيل².

¹ أبي خليل، روديك إلبا، (2009). العقوبات الاقتصادية الدولية فهي القانون الدولي بين الفعالية وحقوق الإنسان، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، دمشق، سوريا. ص 81

² البطمة، سامية، وعمر البرغوثي. (2014). تأثير حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات عليها (BDS): البعد الاقتصادي. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ص 34

مكتب مقاطعة إسرائيل: أنشئ بموجب قرار مجلس الجامعة العربية رقم 357 د/ 14/ بتاريخ 19/ 5 /1951؛ الذي تضمن إنشاء جهاز يتولى تنسيق الخطط والتدابير اللازمة لمقاطعة إسرائيل والعمل على تحقيقها، يرأسه مفوض يعينه الأمين العام يعاونه مندوب عن كل دولة بصفة ضابط اتصال تعيينه حكومته، على أن يكون هناك مكتب مركزي رئيس مقره دمشق، مهمته توفير الاتصال بالمكاتب المختصة بشؤون المقاطعة في كل دولة لتنسيق آليات العمل وتفعيل المقاطعة¹.

الموقف الأمريكي من المقاطعة: كان الموقف الأمريكي من المقاطعة متناقضاً؛ ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية تلجأ إلى فرض سلاح المقاطعة بصورة فردية على العديد من الدول المعارضة لتوجهاتها وسياساتها الهادفة إلى الهيمنة على العالم وتعدّ هذا أمراً مشروعاً بل حقاً سيادياً خاصاً بها، فإن استهدفت هي بهذا الإجراء أو وجهه نحو الحليف الرئيس لها أي إسرائيل؛ أصبحت المقاطعة وسيلة غير مشروعة بل عدواناً يستوجب المواجهة والرد، هكذا تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية فرض عقوبة المقاطعة وسائر أنواع العقوبات الاقتصادية الأخرى على عدد من الدول، إذ يؤكد تقرير لرابطة الصناعيين الأمريكيين أن هناك 100 دولة تتأثر بالعقوبات الاقتصادية الأمريكية منها كوريا الشمالية وإيران وليبيا والسودان وكوبا ويوغسلافيا والعراق (قبل احتلاله عام 2003) وسورية (منذ عام 2004) على العكس، أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تشريعات تحرم الاستجابة أو التعاون مع أجهزة المقاطعة العربية لإسرائيل، من ذلك ما أصدره الكونغرس الأمريكي من تعديل لقانون مراقبة الصادرات المبرم عام 1949، إذ نص على معاقبة الشركات والأشخاص الذين يمثلون لأحكام المقاطعة بالسجن والغرامة، كما منعت الشركات الأمريكية من إعطاء التعهد الذي تقضي به مبادئ المقاطعة والذي ينص على نقل البضاعة على باخرة (لا تمر في ميناء إسرائيلي أو مدرجة في القائمة السوداء)².

¹ حرب، علي جميل: نظام الجزاء الدولي، العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد، مرجع سابق، ص60

² أبو رمضان، محسن (2017) حملة المقاطعة BDS بين التحديات والفرص، مقال علنة، صحيفة حزب الشعب الإلكترونية، على الرابط http://www.ppp.ps/ar_page.php?id=1468ed8y21401304Y1468ed8 تاريخ

وهذا ما يكشف حقيقة الموقف الأميركي المتناقض والمنحاز دائماً وأبداً إلى إسرائيل، وبصورة تخالف جميع قواعد القانون الدولي ومبادئ الشرعية الدولية، تناقض لا يمكن أن يخفى على تتبع للأحداث.

الفصل الثالث

الاستثمارات الأجنبية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الفلسطينية المحتلة

الفصل الثالث

الاستثمارات الأجنبية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الفلسطينية المحتلة

ويتضمن الفصل الثالث مفهوم الاستثمارات الأجنبية، واقع هذه الاستثمارات، المغريات التي عرضتها إسرائيل في تشجيع الاستثمارات الأجنبية، الموقف الإسرائيلي من الحركة حركة المقاطعة الدولية.

3.1 مفهوم الاستثمارات الأجنبية

الاستثمار لغة

أن الاستثمار في اللغة هو مصدر للفعل استثمر، وهو مشتق من ثمر الرجل ماله أي نماء، أي أن استثمار المال يعني طلب ثمره والذي يتمثل في الزيادة والإنتاج، أما اقتصاديا فالاستثمار يعني " التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي".¹

الاستثمار اصطلاحا

ومن الممكن تعريف الاستثمار بأنه " التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة لفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية لتلك الأموال التي تولى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول؛ وعن النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم؛ وعن المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حاول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها".²

¹ شموط، مروان وكنجو، عبود كنجو (2008). أسس الاستثمار، القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، ص 203.

² موسى، شقيري نوري وآخرون (2011). إدارة الاستثمار، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن،

وبناء على ما سبق يمكن تعريف الاستثمار على أنه توظيف منفعة سواء كانت مال أو جهد في نشاط اقتصادي قصد الحصول على منافع اقتصادية أكبر في المستقبل. ويمكن تقسيم الاستثمار الى نوعيت محلي واجنبي، اما الاستثمار المحلي: هو الاستثمار الذي يمول برأس مال محلي، سواء أكان مصدر التمويل من القطاع العام أم من القطاع الخاص و. يدار هذا الشكل من الاستثمار من قبل مستثمرين محليين يحملون جنسية البلد المحتضن لهذه الاستثمارات.¹

وهذا يعني ان الاستثمار المحلي هو ذلك الاستثمار الممول برأسمال من المؤسسات الحكومية او الخاصة (القطاع الاهلي) بغية الحصول على منافع اقتصادية

اما الاستثمار الأجنبي: هي تلك المشاريع الاستثمارية التي تجاوزت حدود الدولة الأم (صاحبة الموارد الاقتصادية)، بهدف جني الأرباح، وتحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية، أو السياسية والاجتماعية المختلفة.²

وقد عرف الاستثمار الأجنبي بأنه عبارة عن " كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضييفة (Country Host) سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء أكانت لهدف مؤقت، أم لأجل محدد، أم لأجل طويل.³

أن هذا الشكل من الاستثمار يترتب عليه انتقال كل أو بعض الموارد الاقتصادية خارج حدود السوق المحلي إلى سوق أو أسواق عالمية أخرى، أملاً في تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والمالية، كجني الأرباح، وفتح أسواق جديدة، والاستفادة من الميزات النسبية بين البلدان المختلفة، وتحقيق الأحجام الضخمة للمشروعات، بل قد يتعدى ذلك إلى غايات

¹ العزام، نضال (1994). محددات الطلب على الاستثمار، أطروحة ماجستير، جامعة اليرموك في الأردن، 1994. ص10

² المطايع، كامل فالج (2014). الاستثمار في المصارف، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص195

³ النجار، فريد (2000). الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 23.

سياسية، أو اجتماعية، أو ثقافية، كنشر ثقافة الدولة الأجنبية أو حضاراتها في مجتمع البلد المضيف.¹

كما يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه استخدام رأس المال في أنشطة اقتصادية خارج الحدود السياسية للدولة، حيث ظهر في السنوات الأخيرة اهتمام واضح به، خاصة في الدول النامية التي تعاني من شح الموارد لبعث التنمية الاقتصادية في بلدها، ذلك باعتباره وسيلة تمويل دولية فعالة تعتبر بديلًا للالتجاء للمديونية، حيث فُتحت نقاشات كبيرة حوله، مُحدثة تصحيحات هيكلية عميقة في اقتصاديات ونظم هذه الدول، فاتحة الحدود، ملغية الحواجز الجمركية، محررة التجارة، كذلك قدمت تحفيزات و ضمانات كبيرة من أجل جلب هذه الاستثمارات بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي اعتبارًا من مبدأ " أن هناك رابط بين الاستثمار الداخلي والاستثمار الخارجي"²

3.2 انواع الاستثمار الاجنبي

3.2.1 الاستثمار المباشر

يترتب على هذا النوع من الاستثمار قيام المستثمر الأجنبي بنقل الموارد المالية، والاقتصادية والخبرات الفنية، والتكنولوجيا، وفنون الإدارة المتطورة إلى الدولة المضيفة وتأخذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة عموماً أحد الأشكال التالية:

3.2.2 الاستثمار المشترك

وهو اشتراك شخصيتين معنويتين من دولتين مختلفتين في أحد مشروعات الأعمال بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال فقط، بل تمتد أيضاً إلى الإدارة والخبرة، وبراءات الاختراع، أو العلامات التجارية. الخ، وهو أكثر أشكال الاستثمار قبولا في الدول النامية لأنه يعمل على تخفيض درجة تحكم المستثمر الأجنبي في الاقتصاديات المحلية، وكذلك

¹ الدودة، رائدة (2010). الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة: مجاله ومحدداته خلال الفترة (1995-2007). رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الخليل. فلسطين، ص45

² عبد العال، نشأة على (2015). الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، مصر، ص

رغبة هذه الدول في الاستقلال عن الدول المتقدمة، كما يتيح للدولة قدرا من الرقابة على الأنشطة في المشروع الاستثماري.¹

3.2.3 الاستثمار المملوك بالكامل من قبل المستثمر الأجنبي

وهو امتلاك الشركة متعددة الجنسيات للمشروع الاستثماري، أو المستثمر الأجنبي، وبالتالي سيطرته الكاملة على إدارة المشروع، والنشاط الإنتاجي، والسياسات التسويقية والمالية وغيرها، وهذا النوع من الاستثمار هو ما تفضله الشركات الأجنبية المستثمرة لأنها يعطيها مميزات متعددة منها: التحكم في النشاط الإنتاجي والسيطرة على أوجه النشاط الوظيفي، والسياسات التسويقية، ويترتب على ذلك الخوف من التبعية الاقتصادية، والخوف من الاحتكار من قبل هذه الشركات للاقتصاد المحلي، لذلك تتردد الدول في قبول مثل هذه الاستثمارات.²

3.2.4 الاستثمار غير المباشر

ان قيام الشركات الأجنبية بشراء الأوراق المالية او السندات والاسهم يعد استثمارا غير مباشرا، ان هذا النوع من الاستثمار لا يتطلب دورا رقابيا او اداريا في المشاريع الاستثمارية وهو استثمار قصير الاجل مقارنة مع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهناك مجموعة من العوامل التي تقف وراء الاستثمار غير المباشر وهي الانظمة السائدة في الدولة، الاجراءات المتخذة لتشجيع الاستثمار، الاستقرار السياسي والامني، توفر المناخ الملائم لعملية الاستثمار فيها.، هذه العوامل هي التي تعمل على جذب الاستثمارات، او منعها، حيث ان وجود انظمة سياسية غير مستقرة ومعوقات امام المستثمر من ناحية وضع الإجراءات المعقدة، أو القيود أمام حركة رأس المال والأرباح الناجمة عن المشروع الاستثماري للخارج سوف تدفع المستثمر للتفكير مليا في الاستثمار فيها.³

¹ البريكان، سعود (2005). التكامل الاقتصادي العربي -التحديات والآفاق. صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، ابوظبي، الامارات.، ص25

² عبد العال، نشأة على: الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، مرجع سابق. ص200

³ ابو قحف، عبد السلام: اقتصاديات الاستثمار الدولي، مرجع سابق. ص107

ان اوجه الاستثمار متعددة سواء كان الاستثمار محليا او اجنبيا، وهنا يجب التنويه ان الاستثمار وجلبه يحتاج الى مقومات وسياسات تعمل على جلب هذا الاستثمار من خلال المزايا الاقتصادية، لذلك سارعت السلطة الفلسطينية الى اصدار قانون الاستثمار من اجل جلب المستثمرين الى الاراضي الفلسطينية، لكن عدم الاستقرار السياسي والامني نتيجة الممارسات الاسرائيلية يحول دون ان يكون هذا الاستثمار بأحجام كبيرة أضف الى ذلك البنية التحتية في مناطق الاستثمار.

3.3 المستوطنات الاسرائيلية

لم يكن الهدف الاستيطاني لليهود في فلسطين وليد لحظة إنشاء الدولة اليهودية، بل عمل اليهود على تحقيق هذا الهدف منذ زمن بعيد، وإن كانت هذه المحاولات قد اتخذت أشكالاً فردية متفرقة، سرعان ما وجدت الدعم المادي والمعنوي الكثيف من جانب الأثرياء الرأسماليين اليهود الأوروبيين الذين قاموا بتمويل المشاريع الإسكانية الأولى، الذي أبقى الاستيطان مستمراً.¹

لقد عمد الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلال الضفة الغربية عام 1967 الى الحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وبناء المستوطنات في الضفة الغربية من اجل عدم ايجاد تواصل بين المناطق الفلسطينية والقضاء على أي حلم بالتححرر والاستقلال، فقد عمدت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة على بناء المستوطنات في الضفة الغربية من خلال مخططات تعمل على تقسيم المناطق الفلسطينية الى جزر سكانية يسهل السيطرة الامنية عليها في أي وقت، كما عمدت الى ايجاد فواصل بين المناطق الفلسطينية من خلال المستوطنات ليكون التحرك الفلسطيني من منطقة الى اخرى تحت سيطرة الاحتلال وجنوده ومستوطنيه.²

لقد عمد الاحتلال الى بناء بنية تحتية تخدم المستوطنات تتكون من طرق ونقاط تفتيش وجدار فصل عنصري، وهذه أدت إلى تقطيع أوصال الضفة الغربية إلى مناطق مقسمة ومعزولة،

¹ معتوق، ازهار (2014). الاستيطان الصهيوني وآثاره التدميرية على الشعب الفلسطيني، مجلة الوحدة الاسلامية، عدد 149.

² ابراهيم، بلال (2010). الاستيطان في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، ص 22

والاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية، وهكذا باتت المستوطنات الإسرائيلية تسيطر الآن على نحو 42% من أراضي الضفة الغربية، وهذا الرقم يتضمن الرقعة المبنية والحدود البلدية للمستوطنات الإسرائيلية. وتفق المساحة الداخلة ضمن الحدود البلدية مساحة الرقعة المبنية للمستوطنات في الضفة الغربية بمقدار 9.4 أضعاف، وهي محظورة على الفلسطينيين إلا بتصريح. من الاحتلال.¹

حاولت الحكومات الإسرائيلية اضعاء الشرعية على الاستيطان من خلال التمييز بين المستوطنات الي يتم بناؤها عشوائيا وبين تلك المستوطنات التي تم بناؤها عن طريق الحكومات الاسرائيلية، في محاولة منها للتخلص من القيود المفروضة على المستوطنات في الضفة الغربية من قبل الجهات الدولية التي تعتبر الاستيطان في الضفة الغربية غير شرعي، وتعمل على تمييز المنتجات الواردة اليها من تلك المستوطنات ووسمها بوسم صنع في المستوطنات الاسرائيلية.²

لقد شُيِّدت معظم المستوطنات في الضفة الغربية في المنطقة (ج)، التي تمثل 60% من مساحة الضفة الغربية، وهي غنية بالموارد الطبيعية-4. ووفقاً لدراسة أعدها البنك الدولي، فإن 68% من مساحة المنطقة (ج) حُجزت لبناء المستوطنات الإسرائيلية، في حين أُجيزَ للفلسطينيين استخدام أقل من 1%.

يتركز الاستغلال الاستيطاني الإسرائيلي ضمن المنطقة (ج) في غور الأردن والجزء الشمالي من البحر الميت. وتسيطر المستوطنات الإسرائيلية على 85.2% من مساحة هذه الأراضي، وهي أخصب الأراضي في الضفة الغربية، حيث إن وفرة المياه والمناخ الملائم السائد فيها يوفران الظروف المثلى لازدهار الزراعة. وهذه الأراضي تنتج 40% من صادرات التمور من إسرائيل. وفي الوقت نفسه، يُمنع الفلسطينيون من العيش هناك أو البناء أو حتى رعي ماشيتهم بحجة أن الأرض هي إما "أراضي دولة" أو "منطقة عسكرية" أو "محمية طبيعية"³.

¹ خماسي، راسم (1999). استراتيجيا الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة وأثره في التخطيط القطري والتنمية في فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع36(1). ص 10-43.

² ابراهيم، بلال: الاستيطان في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، مرجع سابق، ص25

³ عرفة، نور والبطمة، سامية وفرسخ، ليلي (2020). المستوطنات الإسرائيلية تخنق الاقتصاد الفلسطيني، مجلة شيكه السياسات الفلسطينية.

تتبع إسرائيل أيضاً طرقاً أخرى لطرد الفلسطينيين من أراضيهم، كهدم المنازل، وحظر بناء المدارس والمستشفيات، وحرمان السكان من الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه وحفر الآبار. وفي المقابل، تُعتبر معظم المستوطنات "مناطق ذات أولوية وطنية"، مما يؤهلها للحصول على حوافز مالية من الحكومة الإسرائيلية في مجالات التعليم والصحة والإسكان والتنمية الصناعية والزراعية.

تُقدّر الإيرادات التي تجنيها إسرائيل من استغلال الأراضي والموارد الفلسطينية في غور الأردن وشمال البحر الميت بنحو 500 مليون شيكل سنوياً (حوالي 130 مليون دولار) ولمعرفة أثر ذلك على الاقتصاد الفلسطيني، تجدر الإشارة إلى أن التكلفة غير المباشرة الناجمة من القيود الإسرائيلية التي تحول دون حصول الفلسطينيين على إمدادات المياه في غور الأردن وبالتالي عدم قدرتهم على زراعة أراضيهم - بلغت 663 مليون دولار، أي ما يعادل 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في العام 2010.¹

يرى الباحث ان المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية قد تنوعت من حيث أهدافها، ففي منطقة الاغوار تكثرت المستوطنات الزراعية التي تعتمد على الزراعة بكافة انواعها اضافة الى مصانع الاغذية التي تهتم هذه المنطقة وتخدمها اقتصادياً، اضافة الى ذلك المستوطنات في محافظة سلفيت التي اتخذت الطابع الصناعي مثل مستوطنة بركان، واخرى سكنية وخدمائية واخرى عسكرية من اجل فصل اجزاء الضفة عن بعضها البعض مثل ارئيل، وكريات اربع، وبيت ايل، لذلك غان الخدمات التي تقدمها هذه المستوطنات للاحتلال متعددة الجوانب اهمها الامني والعسكري، ثم الاقتصادي والسكني، ثم الزراعي والصناعي.

3.4 واقع الاستثمار الاجنبي في المستوطنات الاسرائيلية

ان عملية الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية على نطاق واسع هدفها بناء مستوطنات تعمل على الاستغلال الاقتصادي لموارد تلك المناطق المقامة عليها، لاستغلالها في توسيع هذا الاستيطان، وتدمير الممتلكات الفلسطينية لاستخدامها في الاغراض الانشائية والزراعية ونهب

¹ عرفة، نور والبطمة، سامية وفرسخ، ليلي: المستوطنات الإسرائيلية تخنق الاقتصاد الفلسطيني، مرجع سابق.

الموارد المائية للمنطقة، فالمستوطنات التي يسكنها حوالي 599.901 نسمة من المستوطنين يستهلكون حوالي ستة اضعاف ما يستهلكه مواطني الضفة الغربية البالغ عددهم 2.86 مليون نسمة، ومن ضمن ذلك ايضا الاستيلاء على المواقع السياحية والأثرية، واستغلال المحاجر الفلسطينية والمناجم وموارد البحر الميت، وغيرها من الموارد الطبيعية غير المتجددة في خدمة هذه المستوطنات.¹

تعمل الشركات الاسرائيلية العاملة داخل المستوطنات على التحايل في منتجاتها بسهولة حيث عمدت الى فتح فروع لها داخل اسرائيل والمستوطنات لتجنب العقوبات المفروضة على المستوطنات وبإمكانها أيضاً أن تستخدم عنواناً داخل حدود إسرائيل المعترف بها دولياً كعنوانها الرسمي بدلا من موقع الإنتاج الفعلي، وذلك من اجل جلب الاستثمارات للمستوطنات او لبيع منتجاتها في الاسواق الأوروبية، وذلك في ظل العقوبات المفروضة من الاتحاد الأوروبي على منتجات المستوطنات في الضفة الغربية.²

ان حجم الاستثمارات الأوروبية التي يتم التحايل بشأنها في الاقتصاد الإسرائيلي والتي تصب في المستوطنات كبيرة، حيث ينخرط الاتحاد الأوروبي في مشاريع مع شركات إسرائيلية لها مشاركة وطيدة في المستوطنات والاحتلال، فقلد وافق الاتحاد الأوروبي على 205 مشاريع بمشاركة إسرائيلية في "عام 2020" وهو أضخم برامج البحث والابتكار في الاتحاد الأوروبي. ومن هذه الشركات الإسرائيلية شركة البيت التي تعمل مباشرة في بناء المستوطنات والجدار، وشركة صناعات الفضاء الإسرائيلية التي تزود المعدات اللازمة لبناء الجدار، وجامعة التخنيون التي تعمل مع المجمع العسكري الإسرائيلي. ترتبط المصارف الأوروبية أيضاً بنظيرتها الإسرائيلية التي تمدّ المستوطنين بقروض عقارية، وتموّل السلطات الإسرائيلية في المستوطنات وتموّل مشاريع الإعمار الاستيطاني التي ترعاها الدولة وغيرها من الأنشطة التجارية التي تديم المشروع الاستيطاني.³

¹ خماسي، راسم: استراتيجية الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة وأثره في التخطيط القطري والتنمية في فلسطين، مرجع سابق. ص 10-43.

² معتوق، ازهار: الاستيطان الصهيوني وآثاره التدميرية على الشعب الفلسطيني، مرجع سابق.

³ عرفة، نور والبطمة، سامية وفرسخ، ليلي: المستوطنات الإسرائيلية تخنق الاقتصاد الفلسطيني، مرجع سابق.

اتهمت منظمة "إمباكت" الدولية لسياسات حقوق الإنسان (ImpACT International for Human Rights Policies)، شركات دولية بتشجيع الاستيطان الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية، وقالت إن تلك الشركات تنافس مجموعة شركات دولية على الفوز في مناقصة لمشروع كبير في مستوطنة إسرائيلية مقامة بخلاف القانون الدولي، في وقت تصاعدت فيه الانتقادات لدولة البحرين، التي لحقت بالركب الذي بدأت الإمارات، وقررت استيراد منتجات المستوطنات، في إطار اتفاق تطبيع العلاقات الموقع مؤخراً، ودعت "إمباكت" ومقرها العاصمة البريطانية لندن، الشركات المتنافسة على المناقصة لمشروع بناء محرقة نفايات في مستوطنة "معالي أدوميم" إلى الانسحاب فوراً بموجب التزاماتها تجاه المحددات الواجبة لحقوق الإنسان والقرارات الدولية التي تدين الاستيطان، وتعتبره غير شرعي، وشددت على أن أي أنشطة في المستوطنات تقوم في الأساس على نظام غير قانوني ومسيء من حيث التعريف، بحيث ينتهك حقوق الفلسطينيين، ويكرس التمييز ضد العمال الفلسطينيين.

وأوضحت أنه إلى جانب ذلك، فإن تلك الأنشطة تسهم في مصادرة إسرائيل بشكل غير قانوني للأراضي والموارد الفلسطينية، فضلاً عن الاستفادة من امتيازات إسرائيلية مقدمة للمستوطنات على حساب الفلسطينيين، مثل إتاحة الأراضي والمياه والمساعدات الحكومية وتصاريح استصلاح الأراضي.

وهذه الشركات هي (Standardkessel Baumgarte) الألمانية، و (Hitachi Zosen Inova) السويسرية، و (Termomeccanica Ecologia) الإيطالية، و (Mitsubishi) اليابانية، إضافة إلى عدة شركات صينية.¹

في فبراير 2020، أطلقت 70 مجموعات من إقليم الباسك حملة تدعو شركة "كاف" إلى الانسحاب من العمل في مشروع قطار القدس الخفيف. وقبل أسبوعين، احتج الناس في جميع أنحاء الإقليم (في إيرونيا، وبلباو، وجاستيز، وأونات) مطالبين بتوقف شركة "كاف" عن بناء

¹ صحيفة القدس العربي ركزت دولية تتنافس على عطاء لمشروع ضخم في مستوطنة إسرائيلية. وانتقادات لقبول البحرين منتجات المستوطنات على الرابط <https://www.alquds.co.uk> تاريخ الدخول 2021/1/22.

قطار القدس الخفيف. وصرحت كيبا توريوخوس من منظمة سوديباز، إحدى المنظمات الموقّعة من إقليم الباسك، "بأن المجموعات في بلاد الباسك تعمل بلا كلل لإنهاء تواطؤ إقليم الباسك مع نظام الفصل العنصري الإسرائيلي. نحن نعمل عن كثب مع النقابات العمالية، التي سبق ودعت الشركة من البداية إلى عدم المشاركة في العطاء على هذا المشروع. كما نعمل مع مجلس العمال في مقر "كاف" في بيزاين بالشركة مطالبًا إياها بالانسحاب من المشروع. نحن مرتبطون أيضًا بمجموعات في جميع أنحاء أوروبا تحاول استبعاد شركة "كاف" من المناقصات العامة حتى تجربها على تعليق مشاركتها في مشاريع الفصل العنصري الإسرائيلي".¹

فيما صدرت الأمم المتحدة قائمة لشركات تعمل في مستوطنات بالضفة الغربية وعددها 112 شركة اجنبية تعمل في مستوطنات الضفة الغربية منها "إير بي إن بي" و"إكسبيديا" و"بوكنغ دوت كوم". وعملق التقنية "موتورولا" وشركة "جنرال ميلز" لصناعة الأغذية، وشركات إنشاءات وبنية تحتية تضم مجموعة "إيغيس ريل" الفرنسية وشركة "جيه سي بامفورد إكسكافيتورز"، وعدد من الشركات الإسرائيلية التي وضعتها الأمم المتحدة كشركات في القائمة السوداء التي تنتهك القانون الدولي.²

الشركات الأمريكية الداعمة للاستيطان في الضفة الغربية وارااضي 1967

تعتبر الشركات الأمريكية من أكثر الشركات الاجنبية التي تعمل في المستوطنات في الضفة الغربية، تتعدد المجالات التي تعمل بها هذه الشركات ما بين ادوات تكنولوجياية او ادوات تستخدم في عملية هدم منازل الفلسطينيين او في مجال الاتصالات، حيث تتخذ من المناطق الصناعية في الضفة الغربية مكانات لها ومن هذه الشركات ما يلي:

1. شركة فولفو (Volvo): وهي شركة الناقلات المشهورة تم تصنيفها من قبل مجموعة

BDS النشطة في مقاطعة المنتجات الاسرائيلية على قائمة المقاطعة لتزويدها اسرائيل

¹ مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان تاريخ الدخول 2021/1/2. على الرابط <https://cihrs.org/demand-basque-company-caf-be-included-in-un-settlement-database>

² الأمم المتحدة تنشر قائمة شركات تعمل في مستوطنات بالضفة الغربية بتاريخ 2020/12/22 على الرابط <https://www.dw.com>.

بجرافات الهدم التي تستخدم في هدم منازل الفلسطينيين كما انها تمتلك 27% من الشركة المالكة لحافلات نقل السجناء.

2. موتورولا (Motorola) حيث صنفتها حركة BDS النشطة في مجال مقاطعة المنتجات الاسرائيلية لشركة موتورولا كأحد الداعمين لإسرائيل حيث زودت المستوطنات وجدران الفصل العنصري بأدوات مراقبة كما عقدت اتفاقية مع اسرائيل لتزويد الجنود ولغايات الأمن بأجهزة هواتف ذكية مشفرة.

3. شركة لوريال (L'Oreal) وهي شركة مستحضرات التجميل الأميركية تمتلك شركة نستله منها 31% وتتضمن منتجاتها الكثير من المستحضرات المتداولة، منها أرمانى (Giorgio Armani) ولانكوم (Lancome) وفيشي (Vichy) وردكن (Redken) وكشاريل (Cacharel) ولاروش-بوساي، وبعض منتجاتها يتم صنعها في مجمع بركان الاستيطاني الصناعي.

4. شركة (Estee Lauder) وهي شركة منتجات التجميل الاميركية أنشأها (Ronald Lauder) وهو يهودي وعضو فعال في اكثر من جمعية يهودية، احداها رئاسة جمعية الدعم اليهودي وهي جمعية شبه حكومية تهدف الى اعطاء الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين صيغة شرعية.

5. شركة كوكا كولا (Coca-Cola) من أكبر منتجي المشروبات الغازية ومن أشهرها شعبيا في دعم اسرائيل، تنتشر في فعاليات الدعوة الى المقاطعة معلومات الجوائز التي ترعاها كوكا كولا في اسرائيل، والدعم السنوي الذي تقدمه لها، والذي يذهب معظمه الى دعم الاستيطان.

6. نستله (Nestle) بحسب نشطاء المقاطعة قامت بشراء 51% من أسهم شركة استثمارية اسرائيلية متخصصة في تصنيع وتوزيع منتجات غذائية داخل وخارج اسرائيل، وحصل

مديرها التنفيذي" على جائزة جولبيي في عام 1998 وهي اعلى جائزة تكريمية في اسرائيل.

7. ماركس اند سبنسر يشتهر لدى العامة بأنه يخصص نصيبا من أرباحه لصالح اسرائيل. كما ان صاحب اطول رئاسة له بحسب الجارديان مولود من عائلة يهودية متعصبة كان من الداعمين لإسرائيل وكان مسؤولا عن المواصلات والدعم في وزارة الدفاع الاسرائيلية.

8. ماكدونالدز والمعروف شعبيا بدعمه لإسرائيل اجاب في سؤال من أحد إذا كان داعما لاسرائيل فكان جوابه سياسيا غير مباشر كما كان السؤال ينص على ان دعم ماكدونالدز للجمعيات الخيرية يخضع لعدة شروط. وان هذا الدعم لا يعكس تضامن الشركة مع اي دين او رأي سياسي.

9. ستاربكس (Starbucks) المدير التنفيذي لشركة ستاربكس (Howard Schultz) وهو من عائلة يهودية، يواجه مع شركته الهجوم والهجوم المضاد اتجاه الدعم لإسرائيل.

10. شركة (Keter) للمنتجات البلاستيكية هي من اهم الشركات المنتجة في هذا المجال وهي شركة خاصة اسرائيلية بربح يقدر ب 1.1 بليون دولار، يشكل الربح من خارج اسرائيل مقدار 90%¹.

11. شركة الملابس الأمريكية "فيكتوريا سيكريت"، فهي من أكبر وأهم عملاء شركة Delta (Galil) "دلتا الجليل" الإسرائيلية، التي يقع مقرها في المنطقة الصناعية في الضفة الغربية

12. شركة "بامبرز (Pampers) التي تنتج حفاضات الأطفال الشهيرة في جميع أرجاء العالم "بامبرز"، هي شركة أمريكية في الأصل، إلا أنها واحدة من أكبر العملاء لشركة إسرائيلية تقوم بتصنيع الحفاضات وهي شركة Avgol Nonwoven Industries، التي تدير مصنع في مجمع بركان الصناعي، بالقرب من مستوطنة أرييل بالضفة الغربية.

¹ حركة المقاطعة (BDS)، مرجع سابق.

ووفقاً لموقع The Jerusalem Post الإسرائيلي، فقد أعلنت الشركة السويدية أيضاً استثماراتها في شركتين إسرائيليتين هما UVEye و MDGo الواقعتان في تل أبيب. ومن الشركات التي تستثمر مليارات الدولارات في إسرائيل هي شركة "إنتل" الأمريكية للإلكترونيات. أما شركة الاتصالات الأمريكية الشهيرة Motorola فتعتبر أيضاً واحدة من أضخم الشركات العالمية المستثمرة في إسرائيل. كما أشار التقرير إلى أن شركة hp الأمريكية الشهيرة، من الشركات لتكنولوجية التي تستثمر في إسرائيل أيضاً. تعد هذه الشركات من الشركات الكبرى في أمريكا والدول الأوروبية التي تدعم الكيان الصهيوني في مشاريعه الاستيطانية في فلسطين.¹

ومن هنا نرى ان حجم الاستثمارات الاجنبية في المستوطنات ضعيف لتعرض تلك الشركات للانتقادات والمساءلة والمقاطعة اولا، وثانيا ان المردود الاقتصادي لتلك الشركات في العمل في المستوطنات اخذ بالتراجع مما جعل العديد من الشركات تصرف النظر عن العمل في المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية، لأنها تنتهك القانون الدولي، وان هذه الشركات تدعم اسرائيل وليس المستوطنات في معظمها، وان البعض منها له فروع في المستوطنات الاسرائيلية او علاقات شراكة.

وبالنظر الى العلاقات التجارية بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي يظهر أنها لا تزال قوية ولم تتأثر بقرار وسم منتجات المستوطنات حيث بلغ مجموع الواردات الإسرائيلية خلال الأعوام (2016-2019) ليصل الى أكثر من 48 مليار يورو، يتضح أن هذه المواقف في معظمها إقرارات لا قرارات تعبر عن توجه رسمي خصوصا في ظل الانقسامات الأوروبية-الأوروبية حول كيفية التعامل مع السلوك الإسرائيلي.

ويمكن القول إنه رغم العلاقة خاصة التي تربط أوروبا بإسرائيل والتي تعتبر ثابتة ومن ركائز السياسة الأوروبية الخارجية، والتي لا تتغير بتغير الحكومات أو بالتصريحات المدافعة عن حقوق الإنسان، حيث تقف الحكومات الأوروبية مع الاحتلال الإسرائيلي من خلال المواقف الرسمية المعلنة، لكنها تأخذ منحى اخر عندما يتعلق الامر بحرمة المقاطعة، حيث ان موقف الاتحاد

¹ حركة المقاطعة (BDS). مرجع سابق.

الأوروبي والحكومات الأوروبية من هذه الحركة يخضع لاعتبارات سياسية داخلية وخارجية حيث نجد أغلب الدول الأوروبية تتجه نحو المباشرة العلنية بالدفاع عن الحق في حرية التعبير، لكن ضمناً فإن هذه الحكومات تخضع لإجبارية القرار الأمريكي والإسرائيلي على السواء والذي يفرض عليها منع أي اتجاه معادي لإسرائيل حتى ولو كان هذا الاتجاه لا عنفي، لكن مع كل هذه التناقضات لم يمنع ذلك من استمرار حملات المقاطعة ضد إسرائيل في أوروبا.¹

3.5 المغريات الإسرائيلية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية

تعتبر السياسات الاقتصادية الإسرائيلية الموجهة نحو أوروبا وأمريكا ومعظم الدول الغربية، سياسات استثمارية، ومن أجل تحقيق ذلك أنشأت إسرائيل ما يعرف بسلطة الاستثمارات الأجنبية والتعاون الصناعي، حيث كان هذا الانشاء ناتج عن تصورات لتوحيد سلطة التطوير مع مركز تطوير الاستثمارات الأجنبية. وذلك، من خلال الرؤيا العريضة للسياسات الاقتصادية لإسرائيل، أي أنه من الممكن ومن اللازم رفع التعاون الصناعي الاجنبي لتحسين الكثير من غايات الاستثمارات وتحسين الجودة في الصناعة الإسرائيلية، وفي ايضاً له مآرب اخرى وهي دفع هذه الاستثمارات وتشجيعها على الاستثمار في المستوطنات الواقعة في الضفة الغربية والجولان، حيث اصدرت جملة من التسهيلات التي تمنح للشركات العاملة في المستوطنات منها ما يلي:

1. يمنح القانون الإسرائيلي اعفاءات ضريبية غير مسبوقه للشركات المستثمرة في المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية حيث تعفى هذه الشركات من الضرائب.
2. تمنح الحكومة الإسرائيلية الشركات الاجنبية العاملة في المستوطنات تسهيلات في مجال القروض البنكية والتسهيلات المالية.
3. تمنح الحكومة الاسرائيلية الشركات العاملة في المستوطنات اعفاءات في مجال التصدير بأسعار مخفضة جداً.

¹ نواجعة، محمود: حركة مقاطعة اسرائيل الانجازات والمعوقات والافاق. مرجع سابق. ص5

4. عملت الحكومة الاسرائيلية للاستثمار في المستوطنات على توفير البنية التحتية اللازمة لهذه الاستثمارات.¹

وتقوم اسرائيل في مجال جذب الاستثمارات باستحداث دائرة تسمى Invest in Israel وتقوم بالوظائف التالية:

1. تطوير الاستثمارات التي تخلق أماكن تشغيل في المناطق البعيدة عن المركز، وأو تطور تشغيل مجموعات خاصة
2. إنشاء جهاز وشبكة شركاء لمعالجة المستثمرين الأجانب.
3. مرافقة شخصية ومستمرة للمستثمرين الأجانب.
4. بناء بنية تحتية في مجالات المعرفة والإعلام.
5. تطوير الاسم التجاري "إسرائيل" في العالم.
6. تمثيل الدولة في المنظمات العالمية لتطوير الاستثمارات.
7. المساعدة في تحديد سياسة الوزارة في مجال الاستثمارات.
8. المساعدة في موازنة أدوات الوزارة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية.²
9. إنتاج أدوات ومواد إعلامية تشجع على الاستثمار في إسرائيل، مثل: موقع انترنت مخصص للمستثمرين، تسويق أفلام قصيرة تصف القدرة الكامنة للعمل المضمنة في دولة إسرائيل. تحضير ملف مضامين مخصص للمستثمرين، عرض قصص نجاح لمستثمرين أجانب في إسرائيل، تسويق عرض شرائح (SHINE)، إنتاج معلومات عن الصناعات

¹ عرفة، نور والبطمة، سامية وفرسخ، ليلي: المستوطنات الإسرائيلية تخنق الاقتصاد الفلسطيني، مرجع سابق، ص17

² مجلة القدس العربي (2016) تاريخ الدخول 2020/1/17 على الرابط <https://www.alquds.co.uk>

المختلفة، بالتعاون مع جهات خارجية، عرض قصص نجاح إسرائيلية ومبادرات إسرائيلية وغير ذلك.¹

3.6 شعبة سلطة التعاون الصناعي

شعبة سلطة التعاون الصناعي في سلطة الاستثمارات الأجنبية والتعاون الصناعي، قيّمة على إدارة شأن التعاون الصناعي (التبادل) من قبل إسرائيل. ووفقا لذلك، فإن شعبة سلطة التعاون الصناعي مسؤولة عن المبادرة، المتابعة، الرقابة وتنسيق أنشطة التعاون الصناعي مع الشركات الأجنبية في إطار تعهدا بالتعاون الصناعي في إسرائيل.²

في هذا الإطار فإن سلطة الاستثمارات الأجنبية والتعاون الصناعي مؤهلة لكي تطالب المزودين الخارجيين (الشركات الأجنبية) التي تفوز بالمنقصات الحكومية والعامّة بتنفيذ تبادلات في البلاد بحجم 50% (في الصفقات الأمنية) أو 35% (في الصفقات المدنية) على الأقل من قيمة الصفقة (أو 20% للدول الأعضاء في اتفاقية الـ GPA).

ترتبط السلطة باتفاقيات تعاون صناعي مع ما يقارب 200 عضوا وتشكيلا أجنبيا، من الرواد في العالم، في مجالات الأمن، الطيران، الطاقة والبيئة، الكهرباء والالكترونيات، الحاسوب، التجهيزات الطبية، المركبات والمواصلات وغير ذلك.³

تقيم السلطة بشكل جارٍ لقاءات بين الصناعات الأجنبية والإسرائيلية، وتتلقى مطالب تقنية وعروضا للتعاون من الشركات الأجنبية، تصل بين مصانع إسرائيلية ورجال اتصال تم تعيينهم من قبل الشركات الأجنبية لغرض تنفيذ تعهداتها بالتعاون الصناعي وتقوم كذلك بالمتابعة والرقابة على تنفيذ هذه التعهدات.

¹ عرفة، نور والبطمة، سامية وفرسخ، ليلي: المستوطنات الإسرائيلية تخنق الاقتصاد الفلسطيني، مرجع سابق، ص 18-20

² ابراهيم، بلال: الاستيطان في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، مرجع سابق، ص 73

³ معتوق، زهار: الاستيطان الصهيوني وآثاره التدميرية على الشعب الفلسطيني، مرجع سابق، ص 14

3.7 الموقف الإسرائيلي من حركة المقاطعة

تولي إسرائيل أهمية قصوى لمكانتها أمام الراي العام العالمي بحيث تقف أمام كل من يحاول زعزعة هذه المكانة، وفي السنوات الأخيرة كثفت حكومة الاحتلال نشاطاتها في قلب مختلف الدول الأوروبية لإطلاق حملة مضادة تستهدف حركة المقاطعة الفلسطينية الذي وصفها بنيامين نتنياهو بأنها "باتت تشكل تهديداً استراتيجياً على إسرائيل"، ويجري تعاون وثيق وواسع للغاية بين حكومة إسرائيل وحكومات البلدان الأوروبية التي تنشط بها اللوبيات الصهيونية ذات الصلة الوثيقة بالأحزاب اليمينية الأوروبية، ودأبت إسرائيل من خلال وزارة الشؤون الإستراتيجية الى استخدام أساليب وذرائع مختلفة في عملية نزع الشرعية عن حركة مقاطعة إسرائيل.

وفي سياق سياستها إطباق الخناق على حركة المقاطعة في أوروبا وتماشيا مع استراتيجيتها الساعية الى إدانة الحركة نشرت وزارة الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلية تقرير من 34 صفحة تحت عنوان "مسار المال: تمويل الاتحاد الأوروبي للمنظمات التي تروج للمقاطعة ضد دولة إسرائيل"، ويشير التقرير إن الاتحاد الأوروبي قدم أكثر من 5 ملايين يورو إلى 10 منظمات غير حكومية أوروبية وفلسطينية تروج للمقاطعة ضد إسرائيل، ويحمل التقرير صيغة إتهام للمنظمات بأنها تقدم أموالها الى الحركات المسلحة في فلسطين والتي تعرف بأنها إرهابية على المستوى العالمي مدعيا وصول أموال دافعي الضرائب الأوروبيين إلى المنظمات غير الحكومية المؤيدة للمقاطعة¹.

ويلاحظ من مضمون التقرير أن إسرائيل باتت تتخذ خطوات فعلية لمواجهة حركة المقاطعة من خلال الضغط على الحكومات الأوروبية وإحراجها أمام مواطنيها، ويتضح هذا من خلال ما أورده التقرير من القلق على أموال دافعي الضرائب الأوروبيين الذين سيعتقدون أن الضرائب المدفوعة لحكوماتهم تسخر لدعم حركات إرهاب حسب وجهة النظر الإسرائيلية.

¹ Ministry of Strategic Affairs and Public Diplomacy. **THE MONEY TRAIL: EUROPEAN UNION FINANCING OF ORGANIZATIONS PROMOTING BOYCOTTS AGAINST THE STATE OF ISRAEL**. 2nd EDITION. JANUARY 2019

وتتجه وزارة الشؤون الإستراتيجية، نحو مضاعفة جهودها في مهمة مكافحة المقاطعة "استراتيجيا" بميزانية بلغت 130 مليون شيكل في الأعوام (2016-2019)، وقد جمعت الوزارة معلومات استخبارية عن أنشطة المقاطعة، والأفراد المشاركين بها، ومصادر الأموال التي تمول حملاتها، ونشرت على موقع il.org.il سلسلة من التقارير التي تصف بالتفصيل شبكات المنظمات الداعمة للمقاطعة وربطها في بعض الحالات بالحركات الفلسطينية مثل: حماس والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين¹.

ومن الملاحظ ان عقلية اسرائيل الامنية لا تزال تسيطر عليها حتى فيما يتعلق بملاحقة جركة المقاطعة حيث تستخدم المعلومات الاستخبارية، حول الاشخاص المشتركين فيها وفي حملاتها وايضا المتعاطفين مع القضية الفلسطينية المعروفين باسم لجان التضامن الدولي، وفي سبيل ذلك منعت اسرائيل عناصر هذه اللجان من الاجانب الدخول الى اسرائيل، ولكن ذلك لم يفت في عضد الحركة بل زاد عدد المتضامنين معها.

واستدراكاً لنجاح حملات حركة المقاطعة، حثت إسرائيل والولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي على اتخاذ إجراءات ضد المنظمات المؤيدة للحركة الدولية لمقاطعة إسرائيل، حيث جاء ذلك في موقف مشترك في البرلمان الأوروبي في بروكسل، أواخر سبتمبر العام 2019، بهدف تقديم تقرير وزاري إسرائيلي يدّعي أن أنشطة حركة المقاطعة تحمل طابعا عنصريا، وفي هذا الصدد إدعى وزير الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلية والوجه الأبرز في محاربة الحركة جلعاد إردان: "إن إسرائيل أثبتت دون أدنى شك أن BDS هي حملة معادية للسامية يقودها مؤيدو الإرهاب لغرض واحد: القضاء على الدولة اليهودية².

في خضم وقف نشاطات حركة المقاطعة وإسباغها بتهمة معاداة السامية، أوعز رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو دول الاتحاد الأوروبي على "زيادة جهودهم لمحاربة معاداة السامية

¹ Ibid. BICOM brifieng. p15

² Mfa. Ministry of Strategic Affairs report exposes the antisemitic nature of BDS at the European Parliament in Brussels. 25 sep 2019 <https://mfa.gov.il/MFA/ForeignPolicy/AntiSemitism/Pages/Ministry-of-Strategic-Affairs-report-exposes-the-antisemitic-nature-of-BDS-at-the-European-Parliament-in-Brussels-25-Septem.aspx>

ومظهرها الحديث "معادة الصهيونية" وقد لاقت إسرائيل تأييدا من فرنسا وجمهورية التشيك والنمسا بوصف كل من ينتقد إسرائيل بأنه معاد للصهيونية التي تعد شكلا من أشكال المعادة للسامية¹، وقد سبق أن اعتمدت ثمانى دول أوروبية تعريف التحالف الدولي لذكرى المحرقة لمعادة السامية وهي رومانيا، النمسا، ألمانيا، بلغاريا، سلوفاكيا، إيطاليا، المملكة المتحدة².

لا تتفك إسرائيل عن التطرق الى ذكرى المحرقة اليهودية ومعادة السامية في أي قمة او اجتماع مع دول الاتحاد الأوروبي وتبدو هذه الحملات والتصريحات مناورة مسبقة الإعداد والهدف منها هو إسكات وملاحقة كل من ينتقد السياسة الإسرائيلية في الساحة الأوروبية وبالتحديد حركة المقاطعة واليسار الأوروبي والمنظمات والمؤسسات الأكاديمية الداعمة لها، وهذا يتضح من خلال التقارير الإسرائيلية الصادرة عن وزارة الشؤون الإستراتيجية التي تستهدف منع أي دعم حكومي للمنظمات الأوروبية التي تربطها علاقات مع حركة مقاطعة إسرائيل.

من جانب آخر واستطرادا لما سبق الحديث عنه حول ربط حركة المقاطعة بمعادة السامية اتجهت إسرائيل نحو حث الدول الأوروبية لتتبنى اتجاهها حديث وهو معادة الصهيونية كشكل من أشكال معادة السامية، ويأتي هذا التحول من تبني معادة السامية الى معادة الصهيونية نتيجة استغلال وتتبع تصريحات القائمين على الحركة التي تقر أنها معادية للصهيونية وليس للسامية مما قد يشكل العديد من المعوقات أمام نشاط الحركة في بعض الدول الأوروبية في حال تبني قوانين تجرم معادة الصهيونية.

وتشمل بعض الإجراءات العالمية التي اتخذتها إسرائيل لقمع نشاط المقاطعة، إدخال قوانين تقييدية في إسرائيل وإقناع الحلفاء بفعل الشيء نفسه على مستوى العالم لمحاولة تجريم فعل المقاطعة، إلى جانب محاولات أوسع لنزع الشرعية عنها عن طريق تأطيرها باعتبارها معادية للسامية أو من خلال التعرف الزائف على الروابط بين نشاط المقاطعة والإرهاب، إضافة الى

¹ Muriel Asseburg & Nimrod Goren. Divided and Divisive Europeans, Israel and Israeli-Palestinian Peacemaking. MITVIM & SWP. may 2019, p30

² العربي، حميد. كيف تتلاعب إسرائيل بقضية معادة السامية. أورينت. 6 ديسمبر 2018

<https://orientxxi.info/magazine/article2898>

إشراك وكالة المخابرات الاسرائيلية الموساد من خلال تأسيس شركات هدفها الرئيسي تعزيز أنشطة تغيير وقولبة الرأي العام الأوروبي كجزء من المحاربة ضد حملة نزع الشرعية عن إسرائيل على المستوى الدولي¹، علاوة على دعم اللوبي الصهيوني في حملاته المضادة لتثويبه صورة حركة المقاطعة واتهامها بالمعاداة للسامية.

وحول الأدوات التي يستخدمها اللوبي الإسرائيلي في مواجهة العمل لأجل فلسطين في أوروبا منها تعزيز التثويه والاستهداف المعنوي للمتضامنين مع قضية فلسطين والناقدين لإسرائيل وتسويق الصورة الوهمية حول نفسه من أجل كسب التأييد والتعاطف معه وإطلاق الحملات الدعائية الترويجية لأي عدوان إسرائيلي جديد ضد الفلسطينيين أي بمعنى تديرها، ويجري العمل ضمن منظومة متكاملة تعمل بصفة شبيهة مركزية مرتبطة بأذرع الاحتلال الخارجية والحكومية وتنضم إليها السفارات الإسرائيلية ومنظمات اللوبي والمعلقين في وسائل إعلام مختلفة، وإطلاق الحملات الدعائية مثل حملة "نحن نؤمن بإسرائيل" و"قف معنا" في بريطانيا، التي أظهرت إسرائيل دولة ديمقراطية وحيدة في الشرق الأوسط لها الحق في الوجود².

وفي واقع الأمر يبدو أن جهود اللوبي الصهيوني ومؤسساته في ألمانيا قد حصدت ثمار ضغطها وتحالفاتها مع الأحزاب اليمينية حيث أقدم البرلمان الألماني "البوندستاغ" بتاريخ 2019/5/17، على إقرار مشروع قانون يعتبر حركة مقاطعة إسرائيل "مناهضة للسامية" وبالتالي تجريم نشاطاتها داعيا الحكومة الألمانية الى عدم تمويل او دعم أي مؤسسة تتعاون او تشارك في نشاطات تنظمها حركة المقاطعة³، وسارت على خطاها بريطانيا حيث عزم رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون الى تمرير مشروع قانون يمنع المؤسسات والشركات من مقاطعة منتجات الاحتلال وهو ما سيعيد ضربة لحركة المقاطعة.

¹ alsaafin, Linah. From spying to lobbying, Israel's fight against BDS intensifies. Aljazeera. 20 June 2019 <https://www.aljazeera.com/amp/news/2019/06/spying-lobbying-israel-fight-bds-intensifies-190620170711122.html>

² حجازي، ماهر. فلسطين واللوبي الإسرائيلي في أوروبا.. صراع الرواية والهوية. TRT عربي. 14 يناير 2020، <https://www.trtarabi.com/issues/فلسطين-واللوبي-الإسرائيلي-في-أوروبا-صراع-الرواية-والهوية-23505>

³ دنيا الوطن. اتحاد الجاليات في أوروبا: رفض وإسقاط قرار تجريم حركة المقاطعة مهمتها. 13-7-2019، <http://bit.ly/2Y0fzOi>

في المقابل وعلى الرغم من اتجاهات الحكومات الأوروبية نحو تضيق الخناق على حركة مقاطعة إسرائيل من خلال الضغط عليها من قبل الحكومة الإسرائيلية والولايات المتحدة الأمريكية وجماعات الضغط الإسرائيلية إلا أن حركة المقاطعة في أوروبا ما زالت تحقق انتصارات قانونية، ففي فرنسا قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بالإجماع ضد إدانات ناشطين حقوقيين فلسطينيين من قبل المحاكم الفرنسية بتهمة الاحتجاجات على المقاطعة التي نظمها قبل أكثر من عقد¹. وقضت المحاكم الألمانية في الأشهر الأخيرة في ثلاث قضايا منفصلة بأنّ حرمان مجموعات التضامن مع فلسطين من حقها في استخدام المرافق العامة وتضييق الخناق عليها بسبب دعمها لحركة مقاطعة إسرائيل BDS يعدّ انتهاكاً للحقوق الدستورية في الحق في حرية التعبير والتجمّع².

وما تجدر الإشارة إليه بأن جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل في أوروبا أقل قوة في صنع القرار من نظيراتها في واشنطن، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن اليهود الأوروبيين أقل قوة في الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية في أوروبا إضافة إلى أن أعدادهم قليلة، بالإضافة إلى ذلك، فإن هيكلية صنع القرار المعقدة والانقسامات في الاتحاد الأوروبي تجعل الضغط أكثر صعوبة مما يحد من قدرة اللوبي على الالتفاف على القضاء لإدانة النشطاء الذين يمارسون حرية التعبير، لكن مما لا شك فيه أن تصاعد الاتجاهات اليمينية في أوروبا والتي تربطها علاقات مصالح مع إسرائيل وجماعاتها قد ساعدت إلى حد ما في تمرير قوانين مناهضة لحركة المقاطعة.

¹ عربي 21. القضاء الأوروبي ينتصر لحركة مقاطعة إسرائيل في فرنسا. 11 يونيو 2020 على الرابط <https://m.arabi21.com/Story/1277501>

² اللجنة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة. حرب الحكومة البريطانية على حركة المقاطعة (BDS) تتلقى صفة قانونية مدوية. الموقع الرسمي لحركة المقاطعة. May 5, 2020 على الرابط <https://bdsmovement.net/ar/right2boycott-UK>

الفصل الرابع

استراتيجية حركة المقاطعة الدولية "BDS" في مواجهة شركات الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية

الفصل الرابع

استراتيجية حركة المقاطعة الدولية "BDS" في مواجهة شركات الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية

4.1 تمهيد

ان تنامي عمليات المقاطعة لبضائع المستوطنات، والمقاطعة الاكاديمية من قبل الكثير من الاكاديميين الاجانب لاسرائيل جعل الحركة تحت انظار السياسة الاسرائيلية، وحتى تحت انظار الساسة الاوروبيين الذين اتخذوا جملة من القرارات التي تم افشالها من خلال المحكمة الاتحادية العليا، هذ الامر ادى الى اضطراب كبير في القيادة الإسرائيلية التي رأت في هذه الحركة مساسا بها، مما جعل الرئيس الاسرائيلي روفين يحدّر منها، على اعتبار انها تهديد استراتيجي لدولة اسرائيل العنصرية.¹

ان السياسات الاسرائيلية ما زالت تراوح مكانها مع ارتفاع وتيرة الاستيطان غير الشرعي في الاراضي الفلسطينية، وايضا في ظل السياسات العنصرية والقمعية التي تمارسها إسرائيل ضد الفلسطينيين، من قتل وتدمير للمنازل، وسرقة الارض، ومحاولة طمس الهوية الفلسطينية، اضطر الناشطين الفلسطينيين وحلفاءهم الدوليين للسعي لإيجاد بدائل متنوعة لعزل إسرائيل ومعاقبتها؛ بهدف إجبارها على الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. ونتيجة لتراكم إنجازات الحركة، فقد بدأت أهدافها تحظى بدعم عدد متزايد من الفنانين، والنقابات الطلابية والمهنية، والزعماء الدينيين في بلدان متعددة؛ مما صعّد من الهجمة الإسرائيلية على الحركة وناشطتها بهدف محاصرتهم وتحجيمهم، ان اظهار مخاطر التطبيع للراي العام العالمي كان على سلم اولويات الحركة ولب عملها حيث كان الهدف منها الضغط على اسرائيل من خلال اظهار الممارسات الاسرائيلية اللاإنسانية والغير قانونية، وان الديموقراطية التي تدعيها اسرائيل هي ديموقراطية زائفة.²

¹ الجلدة، الياس (2019) المعوقات والتحديات التي تواجه حركة المقاطعة، بوابة الهدف على الرابط <https://hadnews.ps> تاريخ الدخول 2020/2/22.

² نواجعة، محمود (2015) حركة مقاطعة إسرائيل: الإنجازات، والمعوقات، والآفاق، مركز الجزيرة للدراسات. على الرابط <https://studies.aljazeera.net> تاريخ الدخول 2021/2/22

حققت حركة المقاطعة خلال مسيرتها إنجازات كبيرة مؤثرة في خلق حالة من الوعي لدى شعوب العالم، وحظيت بتأييد واسع من اتحادات ونقابات وأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والحركات الشعبية وغيرها من الجهات التي تمثل الملايين من الأعضاء والمؤيدين والمناصرين لقضيتنا من شعوب العالم، وتمكنت الحركة العالمية للمقاطعة من تحقيق إنجازات كبيرة في حصد دعم وتأييد ومناصرة شعوب كانت في الصف الداعم للاحتلال، أو محايدة، لتصبح فيما بعد من أشد المؤيدين والمناصرين لحقوقنا العادلة.¹

استراتيجيات حركة المقاطعة الدولية

مع تطور اداء الحركة وتوسعها أفقيا وعموديا، ووصول فكرة المقاطعة إلى الأوساط الشعبية الفلسطينية والعربية والدولية، إلا أن هذا السلاح الاستراتيجي المقاوم لن يكون فعالا ويحقق أهدافه، إلا بتوسيع نطاقه لتصبح المقاطعة ثقافة عامة وشخصية لدى كل مواطن، ولتحقيق ذلك فإنه يجب اتباع استراتيجيات تعمل على مواجهة الشركات الاجنبية العاملة في المستوطنات او منتوجات المستوطنات ومن هذه الاستراتيجيات ما يلي:

1. المقاومة غير العنيفة: مع تصاعد المفاهيم الاوروبية للاعنف في العالم برزت حركة المقاطعة الدولية كحركة تقوم على اللاعنف ونبذه، حيث تستند الحملة إلى وسائل النضال السلمي والقانوني بالارتكاز إلى مبادئ حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني بهدف حشد الراي العام عبر مؤسساته الفاعلة من اجل ممارسة ضغوطات على اسرائيل اسوة بالعديد من النماذج التي تمت بالعالم ومنها نموذج جنوب افريقيا "مانديلا"، ونموذج الهند "غاندي"، ونموذج حركة الحقوق المدنية الامريكية "مارتن لوثر".²

2. الضغط والمناصرة: يتم وفق هذه الاستراتيجية العمل على ايجاد اشخاص ومؤسسات في الدول الاجنبية تتبنى دعم القضية الفلسطينية، وتعارض الاحتلال واجراءاته التعسفية في فلسطين من خلال.

¹ الجلدة، الياس: المعوقات والتحديات التي تواجه حركة المقاطعة، مرجع سابق.

² نزال، حسبان: النضال السلمي في الصراعات الدولية: فلسطين نموذجا، مرجع سابق، ص80

أ. تبيان الوجه الحقيقي للاحتلال وفضح ممارساته التعسفية في الأراضي الفلسطينية وإجراءاته أحادية الجانب.

ب. دم شرعية إجراءات وسياسات المشروع الاستعماري التوسعي الإسرائيلي ومظاهره العنصرية في مناطق 48، والاحتلال الاستيطاني في مناطق 67.

ت. عدالة المطالب الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني باستعادة حقوقه وشرعية نضاله لتحقيق مطالبه، شكل لكمة قوية متعاضمة في مواجهة النفوذ الإسرائيلي الصهيوني في العالم والعمل على تطويقه وعزل رموزه وتعريضهم¹.

3. التغيير التدريجي: تعتمد هذه الاستراتيجية على حركة المقاطعة تسعى من خلاله كخطوة أولى إلى مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها في كافة المجالات (الاقتصادية والأكاديمية والثقافية والرياضية والعسكرية)؛ وذلك للوصول إلى الخطوة النهائية المتمثلة في عزل إسرائيل وفرض حصار دولي عليها بأشكال متعددة.²

4. مبدأ "حساسية السياق": بمعنى أن نشطاء الحركة وحلفاءهم يقومون برسم أهدافهم واستراتيجياتهم التي تراعي ظروفهم المحلية وسياقات التفاعل معهم في مجتمعاتهم. لذلك، يتم وضع حملات الحركة المختلفة بصورة غير مركزية. فبعض النشطاء يمكن أن يقرروا مقاطعة جميع الجامعات الإسرائيلية، بينما يرى البعض الآخر مقاطعة الشركات المتورطة في الاستثمار بشكل غير قانوني في مستوطنات الضفة الغربية والأراضي المحتلة عام 1967. لهذا السبب بالتحديد، يستهدف غالبية نشطاء الحركة في أوروبا -على سبيل المثال- الاستثمارات في المستوطنات الإسرائيلية، والتي لا تشكل انتهاكاً للقانون الدولي

¹ عادل البربار: مقابلة إلكترونية. ناشط في حركة (BDS)، غزة، عبر تطبيق زوم بتاريخ 2021/1/15.

² محمود نواجعة مقابلة إلكترونية، ناشط في حركة (BDS)، عبر تطبيق واتساب، بتاريخ 2021/1/3. محمود نواجعة باحث مختص في الشأن الفلسطيني وتقاطعاته الإقليمية. حاصل على درجة الدكتوراه في دراسات الشرق الأوسط من جامعة إيرلنجن-نورمبرغ، ألمانيا. نواجعة حاليًا باحث في "معهد إيرلنجن لدراسة الإسلام والقانون في أوروبا"، وعمل سابقًا في عدد من المراكز البحثية مثل المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ومعهد ماكس بلانك للأبحاث الأنثروبولوجية والأكاديمية البافارية للعلوم الإنسانية. وناشط في حركة (BDS) في أوروبا.

فقط، بل أيضاً يمكن أن تشكل انتهاكاً لبعض القوانين والإجراءات الأوروبية التي تحظر الاستثمار في المستوطنات.¹

5. لجان التضامن الدولي: وهم اصحاب الجهود التطوعية لأفراد ومؤسسات مؤيدين لحقوق الفلسطينيين على مستوى العالم، إضافة إلى المبادرات الفردية والجماعية المنظمة؛ حيث تتسق الحركة مع حلفائها حول العالم، الفعاليات المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني، وتلعب لجان التضامن الدولي دوراً مهماً في إبراز الصورة الحقيقية للاحتلال الاسرائيلي امام شعوبها من خلال ما تقوم به اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني الاعزل وممارساتها العنصرية.²

6. وترى حملة المقاطعة في المؤسسات الاسرائيلية التي ترفض الاحتلال والاستيطان وسياسية التمييز العنصري لا تتدرج في اطار مفهوم التطبيع، أي ان الشخصيات والمؤسسات التي تناصر حق الشعب الفلسطيني من المؤسسات والشخصيات الاسرائيلية هي خارج عملية المقاطعة، لأنها تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني كاملة وبهذا الصدد فإنها ترفض "التطبيع" الذي وفق التعريف الذي حددته الحملة يعنى العلاقة مع مؤسسات أو اشخاص أو لجان اسرائيلية لا تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني كاملة بما يشمل حق العودة، وتقرير المصير، والمقاطعة سلمية تهدف لتشديد الضغط على دولة الاحتلال حتى تدعن للقانون الدولي.³

أن تنامي قوة حركة "بي دي إس" في العالم وخاصة في الغرب من خلال مجموعات التضامن الدولي، قد شكّل مصدر إزعاج رئيسي للقيادة الإسرائيلية التي بدأت تتخوّف من فقدان مكانتها في العالم. كما زادت من قلق القيادة الإسرائيلية التغطية الإعلامية المتزايدة التي بدأت تحظى بها الحركة من قِبل وسائل إعلامية مختلفة ومؤثرة مثل الـ بي بي سي، ونيويورك تايمز،

¹ محمود نواجعة مقابلة الكترونية، مرجع سابق.

² عادل البربار: مقابلة الكترونية، مرجع سابق.

³ محمود نواجعة: مقابلة الكترونية، مرجع سابق.

والغارديان وغيرها، وهو ما أسهم في شرح أوسع لأهداف الحركة واستراتيجياتها، وبالتالي زيادة الوعي بأهداف الحركة وإمكانية جذب أنصار جدد.¹

لم تستطع جميع الإجراءات الإسرائيلية حتى الآن وقف تمدد مقاطعة إسرائيل من قبل بعض المؤسسات والشركات في أوروبا وأميركا ودول آسيا. ويمكن القول: إن توسع المقاطعة يعني أن الاحتلال أصبح أكثر كلفة لإسرائيل، وبالتالي يمكن أن يؤدي ذلك إلى تغيير قواعد اللعبة داخلياً.

ولكن، بالرغم من النجاح المتصاعد للحركة على الصعيد الدولي إلا أن تأثيرها في الداخل الفلسطيني لا يزال هشاً، وهو ما يشكل نقطة ضعف رئيسية في زيادة كلفة الاحتلال الإسرائيلي. فقد فشلت الحركة حتى الآن في التحول إلى حركة شعبية في الأراضي المحتلة عام 1967، والتي تعتبر سوقاً رائجاً ومهماً للبضائع الإسرائيلية.²

ان قوة الكفاح الفلسطيني أنه يستند إلى قضية عادلة متفوقة أخلاقياً، وإلى القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، على الرغم من أنها لا تتضمن سوى الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية، لذلك المقاطعة شكل من أشكال المقاومة التي تضغط بشدة على نقطة الضعف الإسرائيلية، ويمكن أن تحقق نجاحات نوعية تغير الموقف كله إذا تم التعامل معها كأداة من أدوات الإستراتيجية الفلسطينية الجديدة طويلة الأمد، وليست مجرد وسيلة تكتيكية ترمي إلى الضغط من أجل تحسين شروط حياة الفلسطينيين تحت الاحتلال، أو تحسين شروط المفاوضات التي عجزت وستعجز عن إنهاء الاحتلال إذا لم تستند إلى أوراق قوة يحملها المفاوضات الفلسطيني إلى طاولة المفاوضات.³

تستنتج مما سبق ان المقاومة غير العنيفة التي تقوم بها حركة المقاطعة BDS من اجل نشر افكارها في المجتمعات الغربية قائمة على اساس الافكار الغربية المؤيدة لحقوق الانسان، و ضد

¹ كرم، نهاد نعمان: حملة المقاطعة الدولية (BDS) وتداعياتها على المواقف الدولية اتجاه القضية الفلسطينية 2005 - 2016، مرجع سابق.

² ابو رمضان، محسن: حملة المقاطعة BDS بين التحديات والفرص، مرجع سابق.

³ كرم، نهاد نعمان: حملة المقاطعة الدولية (BDS) وتداعياتها على المواقف الدولية اتجاه القضية الفلسطينية 2005 -

2016، مرجع سابق، ص 77

الفصل العنصري التي تقوم بها اسرائيل كحركة احتلال للأراضي الفلسطينية، وهي كذلك تنتكر لكل الحقوق الانسانية التي تطلبها عملية السلام، لذلك فان الاتجاه الغربي يميل الى كفة الشعب الفلسطيني الذي رأى في حركة المقاطعة مثالا لفهم الحق الفلسطيني، فكانت حركة المقاطعة سفيرا فوق العادة للشعب الفلسطيني وتطلعاته في الحرية والاستقلال، كما ان هذه الحركة التي استطاعت احراج اسرائيل وبيان ممارساتها التعسفية القائمة على اساس التهجير للشعب الفلسطيني من ارضه، وسلبه كافة حقوقه الوطنية والشرعية والمشروعة، وتعريف هذه الشعوب وليس الحكومات ما تقوم به اسرائيل قد اثر على صورتها التي دأبت على رسمها في الشعوب الاوروبية وغيرها.

4.2 التحديات التي تواجه حركة المقاطعة الدولية "BDS"

ان هناك العديد من النجاحات التي حققتها حركة المقاطعة الدولية (BDS) في نضالها السلمي لمعاقبة اسرائيل على جرائمها بحق الشعب الفلسطيني، وعلى الرغم من هذه النجاحات، فإن هناك صعوبات وتحديات تواجه مسيرة هذه الحركة، وخصوصا تصاعد وتيرة التطبيع في العالم العربي حيث مثلت الامارات والبحرين خرقا للمقاطعة العربية بإعلان توفيق معاهدة سلام مع اسرائيل، وهذا يقود إلى مضاعفة التحديات التي تواجه حركة المقاطعة، ويزيد من أهمية وجودها في العالم العربي والعالم بأسره، ويشكل التطبيع العربي والفلسطيني مع إسرائيل أحد أخطر الأسلحة الإسرائيلية ضد حركة المقاطعة، من حيث أنه قد يكسر عزلة إسرائيل المتنامية عالمياً ويقوض نجاحات المقاطعة. ويلاحظ تزايد التطبيع الرسمي بالتزامن مع تنامي المقاطعة وتصاعد الحرب المضادة ضد حركة المقاطعة¹. وتكمن هذه التحديات في:

4.2.1 تحديات ذات بعد فلسطيني

تتعدد التحديات ذات البعد الفلسطيني والتي تشكل في مجموعها تحديات تمثل عقبات امام حركة المقاطعة الدولية "BDS"، فعلى الرغم من الإقرار الفلسطيني، بمختلف مستوياته، بأهمية المقاطعة للاحتلال وللمشاريع الاستيطانية؛ سواء الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية التي يستند

¹ ابو رمضان، محسن: حملة المقاطعة BDS بين التحديات والفرص. مرجع سابق.

إليها في ممارسة احتلاله وتكريس سياساته العنصرية، حتى إنه أحياناً تجاوز ذلك من خلال قرارات المجالس الوطنية المختلفة، أو من خلال السياسات الحكومية المختلفة الداعية إلى مقاطعة الاحتلال، فإن الممارسة على أرض الواقع تختلف، وباتت تشكل تحدياً لحركة المقاطعة، وهذا التحدي يتجاوز الجانب الرسمي، وذلك على أشكال عدة، من أبرز هذه التحديات ما يلي:

1. تحدي البعد الرسمي

إن البعد الرسمي المكبل باتفاقيات أوسلو الموقعة مع الطرف الإسرائيلي، وكذلك اتفاقية باريس الاقتصادية التي تفرض التبعية الاقتصادية لإسرائيل، والاعتماد الاقتصادي للسلطة الفلسطينية على الاقتصاد الإسرائيلي الذي عمل منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة على ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وجعل السوق الفلسطينية سوقاً استهلاكية للمنتجات الإسرائيلية، أمام هذا الواقع فإن البعد الرسمي لا يستطيع الالتزام بنداء المقاطعة لأنه يفسر على أساس الإخلال بالاتفاقيات الموقعة، لذلك فإن السلطة حريصة على البقاء ضمن هذه الاتفاقيات.¹

وكذلك رفض السلطة لوقف التنسيق الأمني مع الاحتلال والذي يرى فيه البرغوثي أنه حسب اتفاقية أوسلو وملحقاتها الأمنية والاقتصادية، صُممت السلطة الفلسطينية لتتحمل بعض أعباء الاحتلال لحين انتهائه. إذاً فهي غير مصممة لتقاوم، بل على العكس، فالسلطة تقمع أشكال المقاومة من خلال ما يسمى بـ "التنسيق الأمني"، وهو أخطر أشكال التطبيع على الإطلاق، وكذلك فلم ترقى مواقف السلطة إلى دعم حركة المقاطعة للمستوى المطلوب، ولا تتعدى سياستها من مقاطعة الاحتلال سقف استهداف بضائع المستوطنات فقط، وأكد نواجذة أن المطلوب من السلطة الفلسطينية أكثر من ذلك، مثل حل لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي والطلب بشكل رسمي من المجتمع الدولي فرض حظر عسكري على إسرائيل وطردها من المعاهدات الدولية، فيما يضيف البرغوثي أن أداء المؤسسة الرسمية الفلسطينية والمتمثلة في البعثات الدبلوماسية في الدول الأوروبية ينسجم غالباً بالتقاعس واللامبالاة والشلل لجهة دعم نشاطات المقاطعة، فهي تبتعد

¹ أبو دقة، محمد (2012). حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل. مجلة السياسات. العدد

عن جهة المشاركة والدعم للحركة في الخارج او حتى تنسيق المواقف، وكذلك الدعم القانوني لها. أو حتى الفساد في بعض الأحيان. كما إن بعضها لعب دوراً في محاولات إضعاف المقاطعة وتقويض النضال من أجل حقوق اللاجئين الفلسطينيين وحقوق شعبنا في أراضي العام 1948.

2. تحدي البعد الحزبي

ويرى البرغوثي¹ ان عدم التزام فصائل العمل الوطني والإسلامي، بمبادئ حركة المقاطعة وضعف انخراطها في أنشطة الحركة، وظهور حركات مشابهة، حيث أسست حركة حماس في شباط، 2015 "حملة المقاطعة من فلسطين" (BCP)، مما يخلق تشتت بوجود أكثر من برنامج ورؤية فلسطينية للعمل في مقاطعة الاحتلال. فيما يرى البرباري² ان هناك ضعف كبير في عمل المؤسسات الشعبية لمقاطعة المنتجات الاسرائيلية ويعود ذلك الى الانقسام السياسي والمحاولات من الاحزاب والفصائل الفلسطينية العمل بشكل فردي وليس ضمن إطار جماعي، وهذه المحاولة هي اضعاف لحركة المقاطعة الداخلية في الاراضي الفلسطينية.³

3. تحدي البعد المؤسساتي

اضافة الى جشع التجار ومحاولة اسرائيل جعل المنتج الاسرائيلي ارحص من المنتج الفلسطيني والمستورد، وايضا العمل على الموائى وتأخير الحمولات المشابهة، لان جميع المنتجات تدخل عبر المعابر الاسرائيلية، حسب اتفاق باريس الاقتصادي، وان السلطة لا تمتلك معابر لها ومسيطر عليها من قبلها، وايضا لا ننسى الاتفاقيات الموقعة بين الهستدروت ونقابة العمال الفلسطينية، حول العمالة الفلسطينية في اسرائيل وحقوقها، مما يجعل هذه المؤسسات غير قادرة على الدخول في اطار المواجهة للمنتجات الاسرائيلية نتيجة هذه الاتفاقيات.⁴

¹ سعد الدين، عمرو (2020). نشوء حركة المقاطعة من خلال مرآة اسرائيلية. مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 121، ص221

² ابو رمضان، محسن: حملة المقاطعة BDS بين التحديات والفرص، مرجع سابق.

³ البطمة، سامية، وعمر البرغوثي (2014). تأثير حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات عليها (BDS) البعد الاقتصادي. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ص22

⁴ المرجع السابق، ص23

وعليه فإن قيام اتحاد النقابات العمالية بالضفة بنسج علاقات مع الهستدروت بالوقت الذي يتناقض مع حملة المقاطعة فإنه يتم اعتباره من قبل القائمين على الاتحاد بأنه مسألة طبيعية تندرج في إطار سياسة السلطة الرسمية، خاصة بعد قيامه الاخير "السلطة" بتشكيل لجنة اتصال دائمة من المنظمة.

4. تجدي الذي يشكله رجال الاعمال

وذلك من خلال قيام بعض من رجال الاعمال الفلسطينيين بتنفيذ مشاريع استثمارية داخل المستوطنات بالضفة عبر العلاقة مع المستثمر الاسرائيلي "رامي ليفي" حيث وصل حجم الاستثمارات الفلسطينية حسب دراسة اجريت في جامعة بيت لحم عام 2010 حوالي 2.5 مليار دولار.¹

أن تأثير المقاطعة على المستوى المحلي؛ لا يزال هشاً، وهو ما يشكل نقطة ضعف رئيسية في زيادة كلفة الاحتلال الإسرائيلي، حيث تعتبر السوق الفلسطينية سوقاً رائجة للمنتجات الاسرائيلية حيث تأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث تسويق المنتجات الإسرائيلية المختلفة. وترجع هذه الهشاشة بشكل كبير إلى ضعف التنسيق ما بين الحركة والسلطة الفلسطينية؛ فالأخيرة لا تزال تعول على إحياء عملية السلام والمفاوضات الثنائية مع الجانب الإسرائيلي؛ حيث تتخوف من ردّة فعله في حال أقدمت على تبني المقاطعة الشاملة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن السلطة الفلسطينية محكومة باتفاقية باريس الاقتصادية التي تُضعف سيطرة السلطة على السوق الفلسطينية الداخلية أو تحكمها في المعابر الخارجية، وهو ما يُسهم أكثر في إضعاف المناعة الفلسطينية الداخلية أمام المقاطعة. كما أن المقاطعة في قطاع غزة تعتبر صعبة للغاية، لاسيما بعد هدم الأنفاق الواصلة ما بين مصر وقطاع غزة، وإحكام إسرائيل لحصارها الاقتصادي وتدمير العديد من المصانع في الحرب الأخيرة على القطاع، أضف الى ذلك جشع التجار والمحافظّة على ارباحهم، وكذلك ضعف الايمان بالمنتجات

¹ ابو رمضان، محسن: حملة المقاطعة BDS بين التحديات والفرص، مرجع سابق.

الفلسطينية وجودتها وتفضيل الاسرائيلي عليها لوجود قناعات بان المنتوجات الاسرائيلية أكثر جودة من الفلسطينية.¹

4.2.2 تحديات ذات بعد عربي

تعتبر مرحلة الربيع العربي منطلقا هاما استفادت منه الحركة الصهيونية واسرائيل في الترويج لمنطلقات امنية واقتصادية جديدة في العالم العربي، حيث شهدت المرحلة ما بعد الربيع العربي انفتاحا عربيا على اسرائيل، حيث تسارعت وتيرة التطبيع مع العالم العربي، هذا التطبيع كان نتيجة الارتدادات في لهذه الثورات، وكذلك اتساع نطاق العنف في الدول العربية، لذلك استغلت اسرائيل التعاون الامني مفتاحا لعملية التطبيع مع الدول العربية، وخصوصا ظهور إيران كقوة اقليمية يحسب حسابها، وانتشار ظاهرة الارهاب في الوطن العربي.²

تسارعت، في الآونة الأخيرة، وتيرة تطبيع العلاقات بين بعض الدول العربية ودولة الاحتلال الإسرائيلي، وراوحت خطواته بين لقاءات وزيارات ونشر مقالات في صحف إسرائيلية، وغيرها. ففي تشرين الأول/ أكتوبر 2019، قام رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بأول زيارة علنية إلى سلطنة عُمان، تلاها لقاء مع رئيس المجلس السيادي في السودان، عبد الفتاح البرهان، في أوغندا في شباط/ فبراير 2020. وفي 12 حزيران/ يونيو 2020، نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية مقالاً للسفير الإماراتي في الولايات المتحدة الأميركية، يوسف العتيبة، بعنوان "الضم أو التطبيع"، بعد ثلاثة أيام فقط من هبوط طائرة إماراتية في مطار "بن غوريون"، قالت الإمارات العربية المتحدة إنها تحمل شحنة مساعدات إلى الشعب الفلسطيني بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا. وكان واضحاً أن هذا لم يكن سوى تمويه؛ فقد رفضت السلطة الفلسطينية استلام هذه المساعدات، بسبب عدم تنسيق الإمارات معها في هذا الشأن. وفي السابع عشر من الشهر نفسه، شارك وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية، أنور قرقاش، في

¹ عمر البرغوثي: مقابلة الكترونية. ناشط كبير في حركة المقاطعة وهو عضو مؤسس للحملة الفلسطينية الخاصة بالمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (PACBI) وحركة سحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) ضد إسرائيل.

عبر الواتساب بتاريخ 20121/1/7

² ابو عون، ثائر والزعانين، غسان وتوبة، فاتن والغصين، فاطمة: انجازات حركة مقاطعة إسرائيل BDS، مرجع سابق،

المؤتمر الافتراضي السنوي للجنة اليهودية - الأميركية، وألقى كلمة قال فيها "إن التواصل مع إسرائيل مهم وسيؤدي لنتائج أفضل من مسارات أخرى اتبعت في الماضي".¹

لا يمكن فصل التطبيع عن سياق الصراع الشعبي والرسمي العربي، كخطوة تهدف لتعزيز بقاء النظام في مواجهة آمال الأمة بالانعتاق من أسر مرحلة الجزر والتيه التي تعيشها من جهة، كما يعزز مواقع إسرائيل في استهداف كل من إيران وتركيا من جهة أخرى، حيث إن الاحتلال الإسرائيلي لا يتعاطى مع التطبيع مع المحيط العربي بوصفه هدفاً نهائياً بين الطرفين، بل كخطوة تحسن وضعيته في مواجهتنا، وليواصل بعدها مساعيه الهادفة لفرض هيمنته المطلقة علينا، وفي ضوء ذلك فهو يجتهد لسلخ الفئة المطبوعة وجرها لتصطف معه في مواجهة الأمة وقضاياها، وفي حالة كهذه فإن مصطلح التطبيع لا يعبر البتة عن واقع الحال، بل يخفي خلفه جملة من الدلالات والحقائق الصارخة، كما يخفي مصطلح المشروبات الروحية سواة الخمر في وعي المتلقي النظيف.²

إن إبعاد التطبيع العربي مع إسرائيل والتي يهدف إلى مواجهة الآثار المترتبة على عمليات المقاطعة حيث كانت عملية التطبيع الخليجي من خلال قيام مؤسسات تجارية امارتية بشراء النبيذ الاسرائيلي من مستوطنات في الجولان والمحاولات المستمرة لشراء منازل في القدس الا من اجل تحفيظ وطأة ما تلاقيه اسرائيل في الدول الغربية من مقاطعة للمنتوجات الاسرائيلية، ولكي تحل المؤسسات الاقتصادية العربية بدلا من الاجنبية، هذا التحدي الجديد الذي فرضه ابناء جلدتنا وديننا وعروبتنا علينا، افرز لدينا مهمات جديدة في مواجهته رغم الهجمات الشرسة التي تقودها انظمة التطبيع ضد الشخصيات المناهضة له في العلم العربي وما اعتقال رامي شعث في مصر الا دليل على المواجهة الشرسة مع الانظمة العربية المطبوعة اسرائيل.³

¹ نملی، عبد الله (2020). التطبيع مع الكيان الصهيوني هرولة وراء سراب، على الرابط <https://banassa.com> بتاريخ 2021/2/30

² المصري، صلاح الدين (2019). ما هو التطبيع؟ ولماذا يجب تجريمه؟ وما هي مخاطرة؟، على الرابط -basaer-online.com بتاريخ 2021/4/5

³ عادل البربار: مقابلة الكترونية. مرجع سابق.

وعلى الرغم من وجود تاريخ طويل من العلاقات السرية بين دول عربية عديدة وإسرائيل، واستمرار الأخيرة في رفضها بنود مبادرة قمة بيروت العربية، فإن خطوات التطبيع أخذت منحىً متسارعاً وعلنياً في الآونة الأخيرة. ويجري هذا التطبيع على عدة مستويات، اقتصادية وتجارية وأمنية وعسكرية وثقافية ورياضية، فقد تنامي نسق التطبيع التجاري والاقتصادي بين إسرائيل والدول العربية بوضوح خلال السنوات الأخيرة، فوفقاً لبيانات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، قُدِّر إجمالي الصادرات الإسرائيلية من السلع والخدمات إلى أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنحو سبعة مليارات دولار أميركي سنوياً، من بينها أكثر من مليار دولار لدول الخليج العربية. وتمثل أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو 7% من إجمالي الصادرات، و6% من إجمالي الواردات الإسرائيلية من السلع والخدمات.¹

أما على مستوى الاستخباراتي والأمني، فتُعدّ بعض الدول العربية متلقياً رئيساً للخدمات الأمنية والتقنيات الاستخباراتية الإسرائيلية. ففي عام 2008، وقّعت هيئة المنشآت والمرافق الحيوية في أبو ظبي عقداً مع شركة "آي جي تي إنترناشيونال" (AGT International)، وهي شركة سويسرية مملوكة لرجل الأعمال الإسرائيلي، ماتي كوتشافي، لشراء معدّات مراقبة للبنية التحتية الحيوية، بما في ذلك منشآت النفط والغاز. وزوّدت الشركة نفسها أبو ظبي بثلاث طائرات مسيّرة، بهدف تعزيز قدراتها الاستخباراتية والأمنية. كما زوّدت شرطة أبو ظبي بنظام مركزي للمراقبة الأمنية، يعرف باسم "عين الصقر".²

"ولقد استعانت السعودية بشركات، منها إسرائيلية، لحماية أمن المعلومات لوقف الهجوم الذي تعرّضت له شركة "أرامكو السعودية" متطوّرة لقرصنة الهواتف النقالة بغرض التجسس على معارضيتها وخصومها. وفي كانون الثاني/يناير 2020، قالت منظمة العفو الدولية، قبيل نظر المحكمة الإسرائيلية الخاصة في الدعوى التي رفعتها المنظمة ضد مجموعة "إن إس أو"

¹ النملي، عبد الله: التطبيع مع الكيان الصهيوني هرولة وراء سراب، مرجع سابق

² مهداوي، رامي (2020). التطبيع العربي مع إسرائيل. مظاهره ودوافعه، صحيفة العربي الجديد، على الرابط

<https://www.alaraby.co.uk>

الإسرائيلية، إنه على إسرائيل أن تلغي منح ترخيص التصدير للمجموعة التي استخدمت منتجاتها في هجمات خبيثة على ناشطي حقوق الإنسان في المغرب والسعودية والمكسيك والإمارات.

عسكرياً، تُشارك دول عربية عديدة، من بينها السعودية والإمارات، في تمارين عسكرية إلى جانب إسرائيل، من أهمها تمرين "العلم الأحمر" (Red Flag)؛ وهو تمرين متقدم على القتال الجوي، تُشرف عليه القوات الجوية الأميركية. وفي آذار/ مارس 2017 ونيسان/ أبريل 2019، شارك سلاح الجو الإماراتي في تدريبات عسكرية تعرف باسم "إينو هوس" (Iniohos) في اليونان، شاركت فيها إسرائيل أيضاً، ان تطبيع العلاقات مع الإمارات والبحرين إنجاز حقيقي للإسرائيليين، فالإسرائيليون لا يحبون عزلتهم في الشرق الأوسط، ولم يكن السلام مع مصر والأردن دافئاً أبداً. وربما لديهم تفاؤل أكبر بشأن العلاقات المستقبلية مع دول الخليج.¹

وهنا لابد من التذكير ان التطبيع العربي وال فلسطيني مع إسرائيل يشكل أحد أخطر الأسلحة الإسرائيلية التي تستخدمها إسرائيل ضد حركة المقاطعة في دعايتها ضد الحركة وخصوصا التطبيع الخليجي الذي اخذ دورا لم يكن محسوبا له من حيث أنه قد يكسر عزلة إسرائيل المتنامية عالمياً ويقوض نجاحات المقاطعة. ويلاحظ ان تزايد التطبيع الرسمي العربي في ظل المواجهة الشرسة مع إسرائيل في المحافل العالمية، وبالتزامن مع تنامي المقاطعة وتصاعد الحرب المضادة، إلى درجة تحوله إلى مشاركة من قبل العرب وخصوصا الحكومات العربية في الحرب الإسرائيلية ضد حركة المقاطعة وصد تطلعات الشعب الفلسطيني.²

4.2.3 تحديات ذات بعد اوروبي وامريكي

حظيت حركة مقاطعة إسرائيل BDS بدعم من قبل اتحادات ونقابات وأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني الدولي وحركات شعبية وغيرها من الجهات التي تمثل الملايين من الأعضاء عبر كافة قارات العالم، كما تؤيدها شخصيات مؤثرة في الرأي العام، لكن هناك تحديات ظهرت على الساحة الدولية في مواجهة الامتداد المتنامي لحركة المقاطعة الدولية BDS كان من نتائج

¹ النملي، عبد الله: التطبيع مع الكيان الصهيوني هرولة وراء سراب، مرجع سابق.

² امجد ابو العز: مقابلة شخصية. محاضر في العلوم السياسية في عدد من الجامعات، نابلس، بتاريخ 2021/1/20

ثمار الحملة المضادة التي قامت بها إسرائيل ضد الحركة والتي تمخضت عن قرار كندي حيث صادق البرلمان الكندي على قانون "يرفض حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)، ويطالب الحكومة بإدانة أي وكل محاولات المنظمات والمجموعات والأفراد الكنديين لترويج المقاطعة في كندا وخارجها". ومن جهة أخرى، نجح معارضو تجريم المقاطعة في إفشال المصادقة على مسودة قانون ضد المقاطعة في ولاية أونتاريو في القراءة الثانية بأغلبية 39 "ضد"، مقابل 18 "نعم".¹

كما أصدرت الحكومة البريطانية في أيلول 2016 دليلاً إرشادياً فيما يخص سياسات الاستثمار والمناقصات للمجالس المحلية في المملكة. ويلزم الدليل المجالس في وضع سياساتها وقواعدها بـ"عدم دعم سياسات تخالف سياسة المملكة المتحدة الخارجية أو الدفاعية". وتوضح الحكومة أنه ليس من المناسب استخدام سياسات النفقات لتنفيذ مقاطعات وسحب استثمارات وفرض عقوبات ضد الدول الأجنبية والصناعات الدفاعية البريطانية.²

كما عمد اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة الى تجريم المقاطعة ضد إسرائيل في العديد من الولايات الأمريكية، وفي ظل حكومة ترامب السابقة استطاعت إسرائيل عبر الدعم والضغط الأمريكي على الولايات احراز تقدم كبير في الولايات المتحدة ضد حركة المقاطعة ضد إسرائيل.

ان السياسات الأمريكية الضاغطة على الحكومات الأوروبية والعربية ادت الى نتائج ضد رغبة الحركة، لكنها لم تعمل على كبح جماحها، فقد استطاعت الحركة الحصول على مكاسب في أوروبا، من خلال قرار المحكمة الفدرالية بحقها في العمل السلمي ضمن مبادئ حقوق الانسان، ورغم هذه المكاسب الا ان العلاقة الخاصة التي أوروبا بإسرائيل لم تتغير بتغير الحكومات أو بالتصريحات المدافعة عن حقوق الإنسان فنظرا الى موقف الاتحاد الأوروبي والحكومات

¹ ابو عون، ثائر والزعانين، غسان وتوبة، فاتن والغصين، فاطمة: إنجازات حركة مقاطعة إسرائيل BDS، مرجع سابق، ص28

² سعد الدين، عمرو: نشوء حركة المقاطعة من خلال مرآة اسرائيلية. مرجع سابق، ص17

الأوروبية من حركة مقاطعة إسرائيل نجد أغلبها تتجه نحو المباهاة العلنية بالدفاع عن الحق في حرية التعبير لكن ضمناً إن هذه الحكومات تخضع لإجبارية القرار الأمريكي والإسرائيلي على السواء والذي يفرض عليها منع أي اتجاه معادي لإسرائيل حتى ولو كان هذا الاتجاه لا عنفي، لكن مع كل هذه التناقضات لم يمنع ذلك من استمرار حملات المقاطعة ضد إسرائيل في أوروبا.¹

إن استمرارية نفوذ اللوبي الصهيوني وتأثيراته على حكومات بلدان العالم خاصة أوروبا والولايات المتحدة، بهدف الحفاظ على الصورة الإسرائيلية في تلك البلدان، ومع استمرار انحياز الحكومات الأوروبية باستثناءات قليلة مثل "السويد" للموقف الإسرائيلي، وعدم اكتراثهم بالحراك الشعبي الناتج عن المؤسسات ولجان التضامن والنقابات والمنظمات الأهلية في بلدانهم بسبب تفضيلهم للمصالح على حساب المبادئ، وبسبب عقده "اللاسامية" و"الهوكوست"، فقد فضلت كل من قبرص واليونان مصالحها مع إسرائيل بسبب الغاز على حساب دفاعها عن حقوق الشعب الفلسطيني بالوقت التي كانت لفترة قصيرة مؤيدة وداعمة لهذه الحقوق، كما قامت بريطانيا بسن قرار يمنع المؤسسات الممولة منها بمقاطعة إسرائيل، علماً بأن كل من بريطانيا وبلجيكا وإسبانيا قد قاموا بتغيير القوانين الداخلية لديهم لمنع ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين بهدف استمرارية الحفاظ على مصالحهم معها متتكرين للقانون الدولي²

يرى الباحث إن التحديات الداخلية والعربية تعتبر من أهم التحديات التي تواجه حركة المقاطعة لإسرائيل، حيث إن التهافت العربي الرسمي على السلام والتطبيع مع إسرائيل يؤدي إلى إضعاف الموقف الفلسطيني، وإيضاً إضعاف حركة المقاطعة العالمية لإسرائيل، حيث إن هذا التطبيع الرسمي لأبد من مواجهته من خلال الشعوب العربية ومن خلال الحركات العربية الحرة، من أجل عدم تمدده وانهاؤه، لأن إسرائيل ترى في ذلك نجاحاً واختصاراً كبيراً لها أمام حركة المقاطعة الدولية، وكذلك انتصاراً للسياسة الأمريكية التي عمدت إلى الطلب من الدول الأوروبية محاربة هذه الحركة، وعدم تناميها، ووقف انشطتها في أوروبا.

¹ حجازي، ماهر: فلسطين واللوبي الإسرائيلي في أوروبا. صراع الرواية والهوية. مرجع سابق

² أبو رمضان، محسن: حملة المقاطعة BDS بين التحديات والفرص، مرجع سابق.

4.2.4 تحديات إسرائيل

1. تتطور حركة المقاطعة الدولية في وقت لاحق إلى عقوبات حقيقية كما تشهد هذه الأيام، لدرجة أن الحكومة وبعض الجهات المعارضة تحاول العمل لوقف الموجة التي يشهدها البعض بكرة الثلج المتدحرجة، ولإنقاذ إسرائيل من مصير سيئ يشبه مصير نظام "الأبارتهايد" العنصري في جنوب أفريقيا.
2. أن الاتحاد الأوروبي كان بصدد اتخاذ خطوات عملية بشأن وضع ملصقات خاصة على بضائع المستوطنات لتمييزها عن غيرها، ما يعرضها لمقاطعة أوروبية جارفة، ويعرض إسرائيل ككل لنفس المصير.¹
3. إدراك دولة الاحتلال إلى مخاطر حملة المقاطعة BDS وانعكاساتها الجادة على مستقبلها خاصة بعد تناميها وتصاعدها وانضمام العديد من المؤسسات المالية والاقتصادية والحقوقية والأكاديمية والنقابية لها.
4. قيام حكومة إسرائيل بتحويل المقاطعة من وزارة الخارجية إلى وزارة الشؤون الاستراتيجية والتي تدرج بها العديد من الملفات التي تعتبرها أنها تشكل خطراً حيوياً على دولة الاحتلال مثل الملف النووي الإيراني "الارهاب" وغيره من الأمور التي تصنفها في إطار ممكن إذا لم يتم مواجهته أن يشكل خطراً وجودياً على دولة الاحتلال ومصيرها ومستقبلها.²
5. قيام الدبلوماسية الإسرائيلية بالتحرك على مستوى بلدان أوروبا والولايات المتحدة وكندا وأستراليا وبلدان أميركا اللاتينية للتشهير بالمقاطعة ولحشد الرأي العام المعاكس لها بوصفها وفق مفهومهم مرادفة للاسامية وذلك في مغالطة تاريخية ومفاهيمية واضحة، حيث أن

¹ عدنان عدوان (2015). *فاعلية وجدية المقاطعة الدولية لإسرائيل*، مجلة الوحدة الإسلامية. السنة الرابعة عشر، العدد 163، بيروت، لبنان.

² سعد الدين، عمرو: *نشوء حركة المقاطعة من خلال مرآة اسرائيلية*. مرجع سابق.

المقاطعة مبنية على مبادئ حقوق الانسان وهي تناهض العنصرية والاحتلال والاستيطان وآليات انتهاكات حقوق الانسان وتدعو إلى الحرية والمساواة والعدالة.¹

6. بعض الفاعليات والأنشطة التي قامت بها دولة الاحتلال واللوبي الصهيوني والتي تحاول المس بحركة المقاطعة والحد من انجازاتها.²

7. تولي إسرائيل أهمية قصوى لمكانتها أمام الراي العام العالمي بحيث تقف أمام كل من يحاول زعزعة هذه المكانة، وفي السنوات الأخيرة كثفت حكومة الاحتلال نشاطاتها في قلب مختلف الدول الأوروبية لإطلاق حملة مضادة تستهدف حركة المقاطعة الفلسطينية الذي وصفها بنيامين نتنياهو بأنها "باتت تشكل تهديدا استراتيجيات على إسرائيل"، ويجري تعاون وثيق وواسع للغاية بين حكومة إسرائيل وحكومات البلدان الأوروبية التي تنتشط بها اللوبيات الصهيونية ذات الصلة الوثيقة بالأحزاب اليمينية الأوروبية، ودأبت إسرائيل من خلال وزارة الشؤون الإستراتيجية الى استخدام أساليب وذرائع مختلفة في عملية نزع الشرعية عن حركة مقاطعة إسرائيل.³

8. في سياق سياستها إطباق الخناق على حركة المقاطعة في أوروبا وتماشيا مع استراتيجيتها الساعية الى إدانة الحركة نشرت وزارة الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلية تقرير من 34 صفحة تحت عنوان "مسار المال: تمويل الاتحاد الأوروبي للمنظمات التي تروج للمقاطعة ضد دولة إسرائيل"، ويشير التقرير إن الاتحاد الأوروبي قدم أكثر من 5 ملايين يورو إلى 10 منظمات غير حكومية اوروبية وفلسطينية تروج للمقاطعة ضد إسرائيل، ويحمل التقرير صيغة اتهام للمنظمات بأنها تقدم أموالها الى الحركات المسلحة في فلسطين.⁴

¹ قبعة، كمال: القرار الأوروبي بمقاطعة المستوطنات: المقدمات والأبعاد، مرجع سابق، ص 11

² ابو عون، ثائر والزعانين، غسان وتوبة، فاتن والغصين، فاطمة: انجازات حركة مقاطعة إسرائيل BDS، مرجع سابق، ص 28

³ سعد الدين، عمرو: نشوء حركة المقاطعة من خلال مرآة اسرائيلية. مرجع سابق، ص 12

⁴ Ministry of Strategic Affairs and Public Diplomacy. THE MONEY TRAIL: EUROPEAN UNION FINANCING OF ORGANIZATIONS PROMOTING BOYCOTTS AGAINST THE STATE OF ISRAEL. 2nd EDITION. JANUARY 2019

9. وتتجه وزارة الشؤون الإستراتيجية، نحو مضاعفة جهودها في مهمة مكافحة المقاطعة "استراتيجيا" بميزانية بلغت 130 مليون شيكل في الأعوام (2016-2019)، وقد جمعت الوزارة معلومات استخبارية عن أنشطة المقاطعة، والأفراد المشاركين بها، ومصادر الأموال التي تمول حملاتها، ونشرت على موقع il.org.il سلسلة من التقارير التي تصف بالتفصيل شبكات المنظمات الداعمة للمقاطعة وربطها في بعض الحالات بالحركات الفلسطينية مثل: حماس والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين¹.

10. خصصت الحكومة مبلغ لا يقل عن 25 مليون دولار لمحاربة حركة مقاطعة إسرائيل BDS، كما وظفت إسرائيل كادر مختص في محاربة الحركة في عدد من سفاراتها في الغرب.

11. في المؤتمر الصهيوني الضخم الذي عقد في مقر صحيفة يديعوت احرونوت الصهيونية اليمينية في آذار 2016 الذي دعى إلى تكثيف العلاقات والتطبيع مع الدول العربية في اتجاه معاكس للمواقف التاريخية لشعوب المنطقة المناهضة للتطبيع مع منظومة الاستعمار - الاستيطاني والاحتلال الإسرائيلي².

12. شنت حرباً قانونية واستخباراتية على الحركة وكثفت من أساليبها الملتوية في الضغط السياسي على الحكومات والبرلمانات الغربية الداعمة لها، نحو اتخاذ خطوات لتجريم أو إعاقة عمل حركة المقاطعة قانونياً، إلا أن هذه الإجراءات القمعية والخطوات المتخبطة واليائسة في محاربة حركة مقاطعة إسرائيل BDS ما زادت الحركة ونشاطها إلا قوة وإصرار، لكن للأسف ومن خلال الأحداث المتتالية حالياً والتي اوضحت بما لا يجد مجالاً للشك ان الدول العربية الخليجية لم تكن ملتزمة بقرارات حركة المقاطعة وان البضائع الاسرائيلية كل ذلك يعود للتأثير الامريكي على القرار السياسي في بلدان الخليج³.

¹ Ibid. BICOM brifieng. p15

² عدنان عياش: مقابلة شخصية. نابلس، بتاريخ 2021/1/22

³ امجد ابو العز: مقابلة شخصية. مرجع سابق.

واستدراكا لنجاح حملات حركة المقاطعة، حثت إسرائيل والولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي على اتخاذ إجراءات ضد المنظمات المؤيدة للحركة الدولية لمقاطعة إسرائيل، حيث جاء ذلك في موقف مشترك في البرلمان الأوروبي في بروكسل، أواخر سبتمبر العام 2019، بهدف تقديم تقرير وزاري إسرائيلي يدّعي أن أنشطة حركة المقاطعة تحمل طابعا عنصريا، وفي هذا الصدد ادعى وزير الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلية والوجه الأبرز في محاربة الحركة جلعاد إردان: "إن إسرائيل أثبتت دون أدنى شك أن BDS هي حملة معادية للسامية يقودها مؤيدو الإرهاب لغرض واحد: القضاء على الدولة اليهودية¹.

13. في خضم وقف نشاطات حركة المقاطعة وإسباغها بتهمة معاداة السامية، أوعز رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو دول الإتحاد الأوروبي على "زيادة جهودهم لمحاربة معاداة السامية ومظهرها الحديث "معاداة الصهيونية" وقد لاقت إسرائيل تأييدا من فرنسا وجمهورية التشيك والنمسا بوصف كل من ينتقد إسرائيل بأنه معاد للصهيونية التي تعد شكل من أشكال المعاداة للسامية²، وقد سبق أن اعتمدت ثمانى دول أوروبية تعريف التحالف الدولي لذكرى المحرقة لمعاداة السامية وهي رومانيا، النمسا، ألمانيا، بلغاريا، سلوفاكيا، إيطاليا، المملكة المتحدة³.

لا تنفك إسرائيل عن التطرق الى ذكرى المحرقة اليهودية ومعاداة السامية في أي قمة او إجتماع مع دول الإتحاد الأوروبي وتبدو هذه الحملات والتصريحات مناورة مسبقة الإعداد والهدف منها هو إسكات وملاحقة كل من ينتقد السياسة الإسرائيلية في الساحة الأوروبية وبالتحديد حركة المقاطعة واليسار الأوروبي والمنظمات والمؤسسات الأكاديمية الداعمة لها، وهذا يتضح من

¹ Mfa. Ministry of Strategic Affairs report exposes the antisemitic nature of BDS at the European Parliament in Brussels. 25 sep 2019 <https://mfa.gov.il/MFA/ForeignPolicy/AntiSemitism/Pages/Ministry-of-Strategic-Affairs-report-exposes-the-antisemitic-nature-of-BDS-at-the-European-Parliament-in-Brussels-25-Septem.aspx>

² Muriel Asseburg & Nimrod Goren. Divided and Divisive Europeans, Israel and Israeli-Palestinian Peacemaking. MITVIM & SWP. may 2019, p30

³ العربي، حميد. كيف تتلاعب إسرائيل بقضية معاداة السامية. أورينت. 6 ديسمبر 2018 على الرابط

<https://orientxxi.info/magazine/article2898>، تاريخ الدخول 2021/2/22

خلال التقارير الإسرائيلية الصادرة عن وزارة الشؤون الإستراتيجية التي تستهدف منع أي دعم حكومي للمنظمات الأوروبية التي تربطها علاقات مع حركة مقاطعة إسرائيل.

من جانب آخر وإستطرادا لما سبق الحديث عنه حول ربط حركة المقاطعة بمعاداة السامية إتجهت إسرائيل نحو حث الدول الأوروبية لتتبنى إتجاها حديث وهو معاداة الصهيونية كشكل من أشكال معاداة السامية، ويأتي هذا التحول من تبني معاداة السامية الى معاداة الصهيونية نتيجة إستغلال وتتبع تصريحات القائمين على الحركة التي تقر أنها معادية للصهيونية وليس للسامية مما قد يشكل العديد من المعوقات أمام نشاط الحركة في بعض الدول الأوروبية في حال تبني قوانين تجرم معاداة الصهيونية.

وتشمل بعض الإجراءات العالمية التي إتخذتها إسرائيل لقمع نشاط المقاطعة، إدخال قوانين تقييدية في إسرائيل وإقناع الحلفاء بفعل الشيء نفسه على مستوى العالم لمحاولة تجريم فعل المقاطعة، إلى جانب محاولات أوسع لنزع الشرعية عنها عن طريق تطيرها باعتبارها معادية للسامية أو من خلال التعرف الزائف على الروابط بين نشطاء المقاطعة والإرهاب، إضافة الى إشراك وكالة المخابرات الاسرائيلية الموساد من خلال تأسيس شركات هدفها الرئيسي تعزيز أنشطة تغيير وقولبة الرأي العام الأوروبي كجزء من المحاربة ضد حملة نزع الشرعية عن إسرائيل على المستوى الدولي¹، علاوة على دعم اللوبي الصهيوني في حملاته المضادة لتشويه صورة حركة المقاطعة وإتهامها بالمعاداة للسامية.

وحول الأدوات التي يستخدمها اللوبي الإسرائيلي في مواجهة العمل لأجل فلسطين في أوروبا منها تعزيز التشويه والإستهداف المعنوي للمتضامنين مع قضية فلسطين والناقدين لاسرائيل وتسويق الصورة الوهمية حول نفسه من أجل كسب التأييد والتعاطف معه وإطلاق الحملات الدعائية الترويجية لأي عدوان إسرائيلي جديد ضد الفلسطينيين أي بمعنى تبريرها، ويجري العمل ضمن منظومة متكاملة تعمل بصفة شبه مركزية مرتبطة بأذرع الاحتلال الخارجية

¹ alsaafin, Linah. From spying to lobbying, Israel's fight against BDS intensifies. Aljazeera. 20 June 2019 <https://www.aljazeera.com/amp/news/2019/06/spying-lobbying-israel-fight-bds-intensifies-190620170711122.html>

والحكومية وتنضم إليها السفارات الإسرائيلية ومنظمات اللوبي والمعلقين في وسائل إعلام مختلفة، وإطلاق الحملات الدعائية مثل حملة "نحن نؤمن بإسرائيل" و"قف معنا" في بريطانيا، التي أظهرت إسرائيل دولة ديمقراطية وحيدة في الشرق الأوسط لها الحق في الوجود¹.

وفي واقع الأمر يبدو أن جهود اللوبي الصهيوني ومؤسساته في ألمانيا قد حصدت ثمار ضغطها وتحالفاتها مع الأحزاب اليمينية حيث أقدم البرلمان الألماني "البوندستاغ" بتاريخ 2019/5/17، على إقرار مشروع قانون يعتبر حركة مقاطعة إسرائيل "مناهضة للسامية" وبالتالي تجريم نشاطاتها داعياً الحكومة الألمانية الى عدم تمويل او دعم أي مؤسسة تتعاون او تشارك في نشاطات تنظمها حركة المقاطعة²، وسارت على خطاها بريطانيا حيث عزم رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون الى تمرير مشروع قانون يمنع المؤسسات والشركات من مقاطعة منتجات الإحتلال وهو ما سيعيد ضربة لحركة المقاطعة.

في المقابل وعلى الرغم من إتجاهات الحكومات الأوروبية نحو تضيق الخناق على حركة مقاطعة إسرائيل من خلال الضغط عليها من قبل الحكومة الإسرائيلية والولايات المتحدة الأمريكية وجماعات الضغط الإسرائيلية إلا أن حركة المقاطعة في أوروبا ما زالت تحقق إنتصارات قانونية، ففي فرنسا قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بالإجماع ضد إدانات ناشطين حقوقيين فلسطينيين من قبل المحاكم الفرنسية بتهمة الإحتجاجات على المقاطعة التي نظموا قبل أكثر من عقد³. وقضت المحاكم الألمانية في الأشهر الأخيرة في ثلاث قضايا منفصلة بأنّ حرمان مجموعات التضامن مع فلسطين من حقها في استخدام المرافق العامة وتضييق الخناق عليها بسبب دعمها لحركة مقاطعة إسرائيل BDS يعدّ انتهاكاً للحقوق الدستورية في الحق في حرية التعبير والتجمّع⁴.

¹ حجازي، ماهر: فلسطين واللوبي الإسرائيلي في أوروبا.. صراع الرواية والهوية. مرجع سابق

² دنيا الوطن. اتحاد الجاليات في أوروبا: رفض وإسقاط قرار تجريم حركة المقاطعة مهمتنا. مرجع سابق.

³ عربي 21. القضاء الأوروبي ينتصر لحركة مقاطعة إسرائيل في فرنسا. 11 يونيو 2020، <https://m.arabi21.com/Story/1277501> تاريخ الدخول 2021/3/21

⁴ اللجنة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة. حرب الحكومة البريطانية على حركة المقاطعة (BDS) تتلقى صفة قانونية مدوية. الموقع الرسمي لحركة المقاطعة. May 5, 2020 <https://bdsmovement.net/ar/right2boycott-UK> تاريخ الدخول 2021/2/22

وما تجدر الإشارة إليه بأن جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل في أوروبا أقل قوة في صنع القرار من نظيراتها في واشنطن، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن اليهود الأوروبيين أقل قوة في الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية في أوروبا إضافة إلى أن أعدادهم قليلة، بالإضافة إلى ذلك، فإن هيكلية صنع القرار المعقدة والإنقسامات في الاتحاد الأوروبي تجعل الضغط أكثر صعوبة مما يحد من قدرة اللوبي على الإلتفاف على القضاء لإدانة النشطاء الذين يمارسون حرية التعبير، لكن مما لا شك فيه أن تصاعد الإتجاهات اليمينية في أوروبا والتي تربطها علاقات مصالح مع إسرائيل وجماعاتها قد ساعدت إلى حد ما في تمرير قوانين مناهضة لحركة المقاطعة.

إن إسرائيل قلقة جداً من تأثيرات حملة المقاطعة وهي تتحرك بتسارع وبنشاط باتجاه وقف اندفاع وتنامي الحملة وتحاول الحد من تأثيراتها باستخدام أدوات النفوذ المالي والاقتصادي وعقدة الهولوكوست ونزعة العداة "للاسامية" إلى جانب محاولة اقناع بلدان أوروبا، بأنها الحارس الأمين على مصالحها في ظل حالة التناقضات والاضطرابات والصراعات الأهلية والطائفية والجهوية والقبلية العربية على افتراض أنها "واحة الديمقراطية" في اقليم مضطرب.¹

لقد بات مطلوباً الثبات على الموقف تجاه حملة المقاطعة، وعدم النكوص أو التراجع عنها وكذلك تراجع لجنة الاتصال الفلسطينية مع إسرائيل والتي تستغلها الأخيرة لكسر حملة المقاطعة ولزيادة خطوات التطبيع الرسمية وغير الرسمية، كما بات من الضروري تصعيد الأنشطة خاصة في بلدان أوروبا والولايات المتحدة وكندا وأستراليا والتي أصبحت تتراجع تدريجياً عن رفضها لممارسات إسرائيل، بل تعدى الأمر ذلك إلى الضغط على منظمات المجتمع المدني في بلدانها للتراجع عن تأييد حملة المقاطعة.²

إن التمسك بسلاح المقاطعة أصبح ضرورياً أكثر من أي وقت مضى حيث إنه يجب الاستمرار في هذا السلاح باتجاه مواصلة مسيرة النضال الوطني السلمي على طريق تحقيق أهدافنا بالحرية والمساواة والعدالة.³

¹ أبو عون، ثائر والزعائين، غسان وتوبة، فاتن والغصين، فاطمة: إنجازات حركة مقاطعة إسرائيل BDS، مرجع سابق، ص 29

² محمود نواجعة: مقابلة الكترونية. مرجع سابق.

³ عدنان عياش: مقابلة شخصية. مرجع سابق.

يرى الباحث ان استخدام سلاح المقاطعة قد حقق اهدافه في حرب عام 1973 عندما استخدم العرب سلاح النفط لوقف الحرب بين اسرائيل ومصر وسوريا على اساس ما وصلت اليه الجيوش العربية، ومن هنا فان سلاح المقاومة غير العنيفة المتمثل بالمقاطعة لدولة الاحتلال يشكل راس الحربة في احقاق الحقوق الشرعية والثابتة للشعب الفلسطيني.

4.3 الإنجازات التي حققتها في مواجهة حركة المقاطعة

لقد ادت الهالة الاعلامية الاسرائيلية التي اطلقتها وزارة الشؤون الاستراتيجية والخارجية وايضا جهاز المخابرات (الموساد) في مواجهة "بي دي إس" الى بعض النجاحات، وخاصة في إلغاء بعض الشركات لقرارات المقاطعة، كما حصل -على سبيل المثال- مع مجموعة من المحال التجارية في شمال السويد والتي تضم 655 فرعاً في كافة أنحاء البلاد، والتي ألغت قراراً سابقاً لها بمقاطعة المنتجات الإسرائيلية. وفي هذا السياق يمكن تسليط الضوء على النزاع الأخير بين الحكومة الإسرائيلية ومجموعة أورانج الفرنسية للاتصالات، والذي يظهر سعي إسرائيل لتجنيد كافة طاقاتها لمواجهة الحركة. فقد أعلن ستيفان ريتشارد رئيس مجلس إدارة مجموعة أورانج الفرنسية مطلع يونيو/حزيران 2015 في القاهرة عن استعداد شركته للانسحاب من السوق الإسرائيلية "صباح الغد" إذا سمحت بذلك العقود المبرمة ما بين الشركتين، معللاً ذلك برغبته في مراعاة مشاعر زبائن الشركة في العالم العربي. ولكن ريتشارد تراجع سريعاً عن تصريحاته التي أبدى خلالها استعداد شركته للتخلي عن علاقتها مع شريكها الإسرائيلية أورانج بارتتر التي تسيطر على 28% من سوق الاتصالات اللاسلكية في إسرائيل، وذلك بعد ضغوطات شديدة سواء من الحكومة الإسرائيلية أو الفرنسية. وبالرغم من تأكيد الشركة الفرنسية فيما بعد على أنها باقية في السوق الإسرائيلية، وأنها ترفض حملات المقاطعة عليها إلا أنها سلّطت الضوء من جديد على فعالية المقاطعة كسلاح مؤلم للقيادة الإسرائيلية.¹

وعلى صعيد المقاطعة الأكاديمية، نجحت إسرائيل حتى الآن في الضغط على بعض الطلاب الناشطين وجامعاتهم من خلال حلفائها، وهو ما أدّى -على سبيل المثال- إلى حظر بعض

¹ ابو عون، ثائر والزعانين، غسان وتوبة، فانتن والغصين، فاطمة: انجازات حركة مقاطعة إسرائيل BDS، مرجع سابق.

المنظمات الطلابية الداعمة للحقوق الفلسطينية، كما حصل مع "طلاب من أجل العدالة في فلسطين (SJP)" في جامعة نورث إيسترن في بوسطن، أو إصدار أحكام قضائية ضد الطلاب الناشطين كما حصل في كاليفورنيا.¹

ربما لن تدفع هذه الأحداث المتراكمة إسرائيل على الركوع أمام المطالب الفلسطينية الآن، ولكنها ستشكل مرتكزاً حيويًا في مراكمة الإنجازات التي يمكن البناء عليها مستقبلاً، سواء في التأثير على القرارات الإسرائيلية الاستراتيجية أو في تقييد عمل الشركات الأجنبية (وخاصة الأوروبية) في مستوطنات الضفة الغربية.²

فتراكم إنجازات المقاطعة يمكن أن يحدث اضطراباً في السوق الإسرائيلية أو في تدفق الإستثمارات الموجهة إليها، وهو ما سيشكل خطوة أولى يمكن أن تؤدي مع الوقت إلى تصاعد المقاطعة ضد إسرائيل بكافة أشكالها، ويحدّ من قدرة الشركات الإسرائيلية والمستثمرين الأجانب على الاستخدام الفعال والأمثل لموارد السوق.³

في مثل هذا الوضع، ستجد إسرائيل صعوبة في التخفيف من مخاوف المستثمرين، والتي من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض قيمة الشركات المستهدفة أو تدفع مزيداً من الشركات إلى المقاطعة، خاصة تلك التي تتخوف من الملاحقة القانونية في بلدانها إذا أقامت علاقات تجارية مع إسرائيل، لاسيما في أوروبا. فإذا توقعت الشركات أنها سوف تكون عرضة للمقاطعة، فإنها يمكن أن تُحجم منذ البداية على الاستثمار أو الدخول في شراكات متوسطة أو طويلة الأمد في إسرائيل، وخاصة أن 17 دولة أوروبية نصحت شركاتها ومواطنيها بعدم التورط في مشاريع إسرائيلية بالأراضي المحتلة، كما أوضح عمر البرغوثي.⁴

إضافة إلى ذلك، فإن نجاحات الحركة المنتالية سواء على الصعيد الاقتصادي أو الأكاديمي، أدت إلى زيادة في زخم التغطية الإخبارية لنشاطات الحركة وإنجازاتها، وهو ما يمكن اعتباره مؤشراً

¹ سعد الدين، عمرو: نشوء حركة المقاطعة من خلال مرآة اسرائيلية. مرجع سابق.

² ابو عون، ثائر والزعانين، غسان وتوبة، فانتن والغصين، فاطمة: انجازات حركة مقاطعة إسرائيل BDS، مرجع سابق.

³ ابو رمضان، محسن: حملة المقاطعة BDS بين التحديات والفرص، مرجع سابق.

⁴ عمر البرغوثي: مقابلة الكترونية. مرجع سابق.

كبيراً على نجاح الحركة، وذلك أن التغطية الإعلامية المستمرة والمتزايدة يمكن أن تؤدي تدريجياً إلى:

- زيادة اضطراب بعض الشركات الإسرائيلية وإمكانية اختلالها.
 - إبراز قدرة الحركة على فرض أجندتها على الساحة الدولية.
 - زيادة الوعي والتوسع في تعبئة المؤيدين للمقاطعة، وحشد أنصار جدد.
 - إعطاء زخم إضافي للحركة، وبالتالي تشجيع مزيد من الشركات على المقاطعة.¹
- ولكن في الجهة المقابلة، فإن تراكم نضالات الحركة سيدفع إسرائيل وحلفاءها إلى زيادة وتيرة الهجوم عليها، خاصة إذا أصبحت المقاطعة مكلفة من الناحية الاقتصادية، وهو ما قد يؤدي إلى تبدد الحركة وتضاؤلها. يظهر ذلك وبوضوح الآن، حيث تحاول إسرائيل وحلفاؤها في الغرب تشويه الحركة ومهاجمتها واتهامها بمعاداة السامية؛ وذلك لفضّ الحلفاء من حولها.²

4.4 طرق وسائل تعامل الحركة مع ما واجهها من تحديات

1. التمسك بالقانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان محلياً وإقليمياً ودولياً.
2. محاول كسب الرأي العام العالمي وتحويل وتضافر الجهود المعنوية مع ما يملكه الشعب الفلسطيني من حقوق.
3. رصد مشاريع التطبيع الفلسطيني والعربي مع إسرائيل ومؤسسات ورموزها.
4. بلورة استراتيجيات وبرامج عمل وتطويرها لتطبيق نداء المقاطعة.
5. تعيين محامين للدفاع عن حركة المقاطعة الدولية.³

¹ نواجعة، محمود. حركة مقاطعة اسرائيل الانجازات والمعوقات والافاق. مرجع سابق.

² المرجع السابق

³ عمر البرغوثي: مقابلة الكترونية. مرجع سابق.

الفصل الخامس

أثر حركة المقاطعة الدولية "BDS" على
الاستثمارات الأجنبية في المستوطنات
الإسرائيلية في الضفة الغربية

الفصل الخامس

أثر حركة المقاطعة الدولية "BDS" على الاستثمارات الأجنبية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية

5.1 تمهيد

ان اتساع ساحة عمل المقاطعة الدولية ضد الاستثمارات الاجنبية في المستوطنات وزيادة تأثيرها على إسرائيل أدى إلى فرض العقوبات على إسرائيل منذ العام (2005)، مما دفع رئيس الحكومة الإسرائيلية السابقة برئاسة بنامين نتنياهو بتكليف وزير الشؤون الاستراتيجية بمحاربة حركة المقاطعة الدولية لكن استمرت حركة المقاطعة الدولية تحقق المزيد من الاهداف، مما جعل إسرائيل تطلق على هذه الحملة اسم الخطر الاستراتيجي، فلقد تنبتهت إسرائيل الى خطر هذه الحركة وهي تعلم ما الت اليه الاوضاع نتيجة هذه الحركة لجنوب افريقيا، وما الت اليه هذه الدولة العنصرية، فلقد اشارت مصادر البنك الدولي الى ان إسرائيل قد خسرت 46% من الاستثمارات الاجنبية الموجودة فيها نتيجة لحملة المقاطعة ضدها، وان هناك انخفاضا في صادرات إسرائيل الى الضفة الغربية بنسبة 24% من حجم الصادرات الكلي للضفة الغربية، مما يعكس تأثيرا متناميا لحملة المقاطعة على الاقتصاد الاسرائيلي.¹

رغم تنامي حملة المقاطعة ضد الاقتصاد الاسرائيلي الا ان العمل في مواجهة إسرائيل من قبل الحملة الدولية لمقاطعة إسرائيل لا يزال في بداياته، حيث ان الاقتصاد الاسرائيلي يعتبر من اقوى الاقتصاديات في المنطقة، لكن تخشى إسرائيل من تنامي هذه الحركة على المستوى العالمي، حيث انها بدأت تلمس اثار هذه الحركة في اقتصادها.²

ومما لا شك فيه أن حركة المقاطعة الدولية تنامت تناميا سريعا بحيث تحولت من أصوات قليلة إلى تيار دولي يطالب بمقاطعة إسرائيل سياسيا واقتصاديا وثقافيا للضغط عليها لوقف سياساتها

¹ كرم، نهاد نعمان: حملة المقاطعة الدولية (BDS) وتداعياتها على المواقف الدولية اتجاه القضية الفلسطينية 2005 - 2016، مرجع سابق، ص 88.

² نواجعة، محمود: حركة مقاطعة إسرائيل: الإنجازات، والمعوقات، والآفاق، مرجع سابق، ص 12

العنصرية، اتجاه الشعب الفلسطيني، حيث يعتبر تنامي لجان التضامن الدولي والتفاعل الكبير مع القضايا الفلسطينية، من قتل وتدمير للممتلكات والمؤسسات، اثار ردود فعل ضد هذه الممارسات في الساحات العالمية، مما جعل اسرائيل تستشعر بالخطر الداهم امام هذه الحركة.

لذلك نادى بعض المسؤولين ورجال الأعمال الإسرائيليين الى النظر بعين الخطر لحركة المقاطعة التي تمثل خطراً يهدد الاقتصاد الإسرائيلي برمته، وايضا العلاقات الاسرائيلية مع الدول الاجنبية، ويلقي بظلال جنوب أفريقيا عليه، حسب تعبير وزيرة العدل السابقة تسيبي ليفني. أما وزير المالية الإسرائيلي السابق، فقد صرح أيضاً في الآونة الأخيرة أن "الاقتصاد الإسرائيلي أكثر هشاشة من أمنها القومي". كما اصدرت وزارة المالية تقريراً ينص على "أن المقاطعة هي أكبر خطر على الاقتصاد الاسرائيلي".

يعكس هذا الهلع الإسرائيلي من حركة المقاطعة الدولية المدى الذي وصلت اليه الحركة، وكذلك تأثير هذه الحركة في المجال الاقتصادي والثقافي، ما ينعكس على كافة المجالات أخرى، كما أن تأثيرها لا يقاس مرحليا وحسب الفعاليات المعمول بها والمنفذة حالياً، بل تراكمها وتأثيرها على القطاعات المستهدفة داخليا وخارجيا، كما أن التطور الملحوظ في الإجراءات المتعلقة بالمقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات التي اتخذتها صناديق تقاعد ضخمة وشركات وبنوك، بالذات في أوروبا، ضد شركات ومؤسسات إسرائيلية متورطة في الاحتلال والاستيطان، جعل اسرائيل تدق ناقوس الخطر، وتستشعر الخطر من هذه الحركة السلمية والتي تتخذ من المقاومة اللاعنفية سبيلا لاحقاق الحقوق الفلسطينية.¹

لقد انجزت حركة المقاطعة مؤخراً جملة من النجاحات الملحوظة طوال الفترة السابقة، وحققت في الفترة القريبة إنجازات نوعية كانضمام العالم الشهير ستيفن هونغ، إلى مؤيدي مقاطعة إسرائيل حين انسحب من المؤتمر الرئاسي الذي يرعاه شمعون بيريس، وقيام اتحاد أساتذة إيرلندا بتبني نداء المقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل. وقيام جامعة جوهانسبرج الجنوب أفريقية بخطوة ريادية قبل عامين وذلك من خلال إنهاء علاقاتها الأكاديمية والبحثية مع جامعة

¹ البرغوثي، عمر: إسرائيل تحارب حركتنا من خلال وزارة الشؤون الإستراتيجية، مرجع سابق.

بن غوريون الإسرائيلية. يأتي كل ذلك بعد إصدار العديد من اتحادات الطلبة في جامعات بريطانية، وأمريكية، وكندية، وجنوب أفريقية، وإسكتلندية، وإيرلندية وغيرها، قرارات إما بالمقاطعة أو دعوة إدارات جامعاتها لعدم الاستثمار العلمي في إسرائيل ووقف التبادل الثقافي والعلمي مع الجامعات الاسرائيلية، وكذلك قيام لجان التضامن الدولي بالضغط على الشركات التي تستفيد من ممارسات إسرائيل القمعية ضد الشعب الفلسطيني ومن تعديها على القانون الدولي والقانون الإنساني. وبرزت أيضاً مؤشرات وخطوات هامة اتخذها العديد من اتحادات النقابات العمالية في كل من جنوب أفريقيا، وبريطانيا، وإيرلندا، واسكتلندا، وكندا والعديد من الدول الأوروبية. وقد استجاب عدد كبير من الفنانين والكتاب، للنداءات التي وُجّهت لهم بعدم الغناء أو زيارة دولة الاحتلال. وقامت جمعية الدراسات الآسيوية الأمريكية بتبني المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل. وتبنى اتحاد الطلبة الناطقين بالفرنسية في بلجيكا والذي يمثل 100,000 من الطلبة مقاطعة كل الجامعات الإسرائيلية.¹

5.2 حركة المقاطعة وتأثيراتها الاقتصادية

جدول (1) بعض خسائر إسرائيل من حركة المقاطعة الدولية

قيمة الخسارة	نوع المقاطعة
انخفاض بقيمة 46% من نسبة الاستثمار	1. انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الإسرائيلي
انخفاض بنسبة 24%	2. انخفاض الواردات الفلسطينية من الشركات الإسرائيلية
147 مليون دولار	3. خسائر المقاطعة الأوروبية الجزئية لإسرائيل
20 مليون دولار	4. ألغت شركة فيوليا استثماراتها في إسرائيل
571 مليون دولار	5. مقاطعة الدول الأوروبية للمنتجات المستوطنات
500 مليون دولار	6. صفقة عسكرية ألغتها الهند مع إسرائيل

المصدر: إعداد الباحث

يتضح من الجدول السابق أن حركة المقاطعة الدولية احدثت اضطرابا في السوق الإسرائيلية وخصوصا في الاستثمارات الواردة الى المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، ومن الامثلة

¹ قبعة، كمال: القرار الأوروبي بمقاطعة المستوطنات: المقدمات والأبعاد، مرجع سابق.

على ذلك قيام صندوق التقاعد النرويجي من الانسحاب من الاستثمارات في المستوطنات واسرائيل، وهذا يعكس مدى الهلع الإسرائيلي من حركة المقاطعة والتطور الملحوظ فيها والإجراءات المتعلقة بالمقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات التي اتخذتها صناديق تقاعد ضخمة وشركات وبنوك، بالذات في أوروبا التي اتخذت قرارا بوسم منتوجات المستوطنات في الضفة الغربية بوسم خاص، وهذا الامر يعكس النشاط المتزايد لحركة المقاطعة ضد شركات ومؤسسات إسرائيلية متورطة في الاحتلال والاستيطان.

ففي العام (2013) وحده، سحب صندوق بيل غيتس (Gates Foundation) استثماراته بالكامل، وقيمتها 182 مليون دولار، من شركة G4S الأمنية بسبب تورطها في انتهاكات حقوق الإنسان، ومن ضمنها الانتهاكات الإسرائيلية، كذلك فعلت الكنيسة الميثودية (United Methodist Church)، إحدى أكبر الكنائس البروتستانتية في الولايات المتحدة. إضافة إلى ذلك، خسرت شركة G4S، وهي أكبر شركة أمنية في العالم، عقوداً مجزية في بريطانيا والنرويج والاتحاد الأوروبي وجنوب أفريقيا لتورطها في تقديم منتجات وخدمات لمصلحة السجون الإسرائيلية، حيث يتعرض أسرانا للتعذيب، وهو جريمة ضد الإنسانية، ولحماية الحواجز العسكرية والمستعمرات. بعض أهم النشرات المالية والاستثمارية باتت تنظر لحركة المقاطعة BDS كعامل مخاطرة" (risk factor) لأي شركة تستهدفها الحركة.¹

أما صندوق جورج سوروا (Soros) فقد اضطر في الربع الأول من هذا العام 2013 لبيع جميع أسهمه في شركة صودا ستريم الإسرائيلية التي تصنع مشروبات غازية في مستعمرة معاليه أدوميم المحاذية للقدس المحتلة بعض أن ثارت فضيحة استثماره هذا في أوساط حركة المقاطعة وأنصارها حول العالم العربي والعالم. وقد خسر سهم الشركة ما يقارب 50% في أقل من عام، وكانت حملة المقاطعة ضد الشركة أهم عامل وراء هذه الخسارة، حسب التحليلات الاقتصادية. واليوم تعلن إدارة صودا ستريم أنها تفكر جدياً في إغلاق المصنع المذكور.²

¹ ابو رمضان، محسن: حملة المقاطعة BDS بين التحديات والفرص، مرجع سابق.

² كريستوف شولت، الاتحاد الأوروبي يقاوم منتجات الاستيطان الإسرائيلي، دير شبيغل/ القدس المقدسية، 2013/3/4

وحذر ريتشارد فولك، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 شركات عالمية بينها «كاتربلر» و«إتش بي» (HP) الأميركية من انتهاكهما القانون الإنساني الدولي من خلال استمرار أعمالها في المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية، مشيراً إلى أنهما وموظفيهما «يقعون تحت طائلة المحاسبة الجرمية». وقال فولك في تقرير إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة إن شركات مثل (آسا أبوي) و(ديكسيا) (مكسيكية) و(G4S) (بريطانية) وDexia (بلجيكية) استجابت إلى رسائله وأوقفت أعمالها في المستوطنات، وأن منها ما «نقلت مقر الشركة من الضفة الغربية وأخرى تبحث عن الطرق لتلتزم عملياتها المعايير الدولية». ويخلص المقرر الخاص أيضاً إلى أن «جميع الشركات التي تعمل في المستوطنات الإسرائيلية، أو لديها معاملات معها، لا بد من مقاطعتها، ريثما تعمل هذه الشركات على أن يصبح ما تباشره من عمليات، متسقاً بالكامل مع معايير وممارسات حقوق الإنسان الدولية».¹

ودعا فولك الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجتمع المدني إلى «مقاطعة الأعمال والشركات التي تستفيد من العمل في المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية». وأشار إلى شركات مثل «كاتربلر» و«HP» و«موتورولا» الأميركية، و«فوليا للبيئة» الفرنسية و«G4S» البريطانية و«فولفو» السويدية و«سيميكس» المكسيكية وسواها كأثلة عن هذه الشركات. وقال فولك إن «الأعمال والشركات بموجب أحكام القانون الدولي يجب ألا تنتهك القانون الإنساني الدولي، وإلا فإنها تصبح عرضة للمحاسبة الجرمية أو المدنية، التي يمكن أن تطاول الموظفين في هذه الأعمال». ودعا إلى مقاطعة الشركات المذكورة في تقريره إلى الجمعية العامة «حتى تلتزم في أعمالها القانون الدولي لحقوق الإنسان ومعايير القانون الدولي».²

لقد قامت العديد من الشركات الدولية باتخاذ خطوات ملموسة، اتجاه مقاطعة الشركات الإسرائيلية الموجودة في المستوطنات الصناعية الإسرائيلية. فقد اغلقت شركة برقان لإنتاج

¹ تقرير، ريتشارد فولك، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، المقدم طبقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ه/1. الأمم المتحدة، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الوثيقة رقم A/67/379، بتاريخ 19 أيلول (سبتمبر) 2012، ص 4 و5.

² قبعة، كمال: القرار الأوروبي بمقاطعة المستوطنات: المقدمات والأبعاد، مرجع سابق، ص 20

النبذ التابعة لشركة هاينكن العالمية، والتي تقوم بصناعة النبيذ من العنب المزروع في مرتفعات الجولان السورية المحتلة مصانعها في مستوطنة برقان الصناعية منذ العام 2007 لعدم اعتراف الشركة الأم 'هاينكن' الهولندية بشرعية الاحتلال الإسرائيلي لمرتفعات الجولان السورية. وقامت شركة "اسسا البوي" السويدية المالكة لماركة "مالتى لوك"، بإغلاق فرع الانتاج الخاص بها في مستوطنة برقان الصناعية، بعد الاعتراض الذي قدمته الكنيسة السويدية على إقامة فرع للشركة في مستوطنة إسرائيلية قائمة على أرض فلسطينية بطريقة غير قانونية.¹

في ضوء كل هذه النجاحات، والكثير غيرها، لحركة المقاطعة، حذر وزير المالية الإسرائيلي في خطاب ألقاه أمام مؤتمر معهد دراسات الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب بتاريخ 2014/1/29، من تعاضم BDS في العالم قائلاً: "عدم الشعور بتأثير المقاطعة حالياً سببه أنها عملية تدريجية. لكن الوضع الحالي خطير جداً. فنظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا لم ينتبه إلى بداية حملة المقاطعة التي تعرض لها".²

إن محورية التجارة العالمية في الاقتصاد الإسرائيلي هي مصدر قوة ومصدر ضعف في آن واحد. إضافة لذلك، فإسرائيل تأتي في الدرجة الثالثة بعد الولايات المتحدة والصين كأكثر دولة لديها شركات مدرجة ضمن مؤشر "ناسداك"، كما أن لدى إسرائيل عدد كبير من الشركات المحلية (start-ups) التي يتم شراؤها من قبل الشركات الأمريكية، مما يعني بالضرورة أنها معرضة أكثر من غيرها لمخاطر تراجع الاستثمارات الخارجية فيها.

كما وألغت السويد صفقة تجارية مع شركة إسرائيلية، وباتت شركات تصدير المنتجات الزراعية الإسرائيلية تشكو من تقلص حقيقي لمبيعاتها في السوق الأوروبية. وانضم لحركة المقاطعة اتحاد أصحاب الفنادق في مومباي، وهي من أكبر المدن الهندية، حيث أعلن وقف شراء كل المنتجات

¹ قبعة، كمال: القرار الأوروبي بمقاطعة المستوطنات: المقدمات والأبعاد، مرجع سابق، ص20

² المرجع السابق.

الإسرائيلية. وأعلنت أربع مدن في أسكتلندية وواحدة في إنجلترا انضمامها لمقاطعة إسرائيل، لتكون أول مدن في الغرب تفعل ذلك.¹

وكذلك انسحاب الشركات الأوروبية فيوليا (Veolia) وأورانج (Orange) و (CRH) من السوق الإسرائيلي بالكامل بعد حملات كبيرة ضدها. كما وتعرضت شركة (HP) لخسارة 120 مليون دولار، بعد تبني أكبر اتحاد طلابي في الهند لحركة المقاطعة.

كما ألغت الهند صفقة عسكرية بقيمة 500 مليون دولار مع إسرائيل، تحت ضغط الاحتجاجات الشعبية على التعاون الهندي-الإسرائيلي. هذا وقد أنهت شركة الطيران الكندية (Air Canada) تعاقدًا بملايين الدولارات مع شركة "الروسبين إندستريز" الإسرائيلية للأنظمة الجوية والعسكرية. أنهت 7 شركات أردنية عقودها مع شركة (G4S) الأمنية المتورطة في جرائم الاحتلال.

5.3 الموقف الاوربي من حركة المقاطعة

لقد أصدر الاتحاد الأوروبي في 30 حزيران (يونيو) 2013، تعليمات تلزم جميع دول الاتحاد الـ 27 بالامتناع عن أي تمويل، أو تعاون، أو منح تسهيلات، أو منح دراسية، أو منح بحثية أو جوائز، لأي طرف يتواجد داخل المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، وشرقي القدس. وحددت التعليمات الأوروبية كذلك، بأن يتضمن أي اتفاق مستقبلي سيتم توقيعه مع إسرائيل بنداً ينص على "أن المستوطنات ليست جزءاً من إسرائيل، وعليه فهي ليست جزءاً من أي اتفاق". وستسري التعليمات الجديدة التي أصدرتها المفوضية الأوروبية -الذراع التنفيذي للاتحاد الأوروبي- للتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي، وبين الأوساط الإسرائيلية للسنوات 2014-2020، وستدخل حيّز التنفيذ اعتباراً من يوم الجمعة 18-7-2013.²

¹ براك رفيد: الاتحاد الأوروبي يعترف بوضع علامات على منتجات المستوطنات في شبكات التسويق قبل نهاية 2013، هآرتس، 2013/7/23

² قبة، كمال: القرار الأوروبي بمقاطعة المستوطنات: المقدمات والأبعاد، مرجع سابق، ص16

وقد نشرت المفوضية الأوروبية هذه التعليمات بتاريخ 19 تموز (يوليو) 2013 في صحيفتها الرسمية، في وثيقة من أربع صفحات تشمل خمسة أقسام. وقد تناول القسم الأول منها المبادئ العامة التي تستند إليها الوثيقة. في حين تطرقت الأقسام الأربعة الأخرى بالتفصيل، إلى طريقة فرض عقوبات على المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المحتلة منذ عام 1967. وأوضحت الوثيقة أنّ هدف هذه التعليمات هو تأكيد عدم اعتراف الاتحاد الأوروبي بالسيادة الإسرائيلية على المناطق العربية التي احتلتها إسرائيل في عام 1967؛ وذلك انطلاقاً من القانون الدولي، وتمشيّاً مع مواقف الاتحاد الأوروبي المتكررة بهذا الشأن. وأكدت الوثيقة أنّ الاتحاد الأوروبي يعدّ الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة وهضبة الجولان، مناطق محتلة، وأنّ ليس لإسرائيل سيادة عليها ولا على أيّ جزء منها، وأنّ هذه المناطق المحتلة ليست جزءاً من إسرائيل. وبناءً على ذلك، أكدت الوثيقة أنّ الاتحاد الأوروبي يعدّ جميع نشاطات إسرائيل وأعمالها المدنية في مختلف أنحاء المناطق المحتلة في عام 1967، بما في ذلك القدس الشرقية وهضبة الجولان بعد أن ضمّتهما إسرائيل إليها، غير قانونية، وأنّه لا يعترف بأيّ تغييرات في حدود الرابع من حزيران (يونيو) 1967 الإسرائيلية، سوى تلك التغييرات التي قد تتفق عليها الأطراف في عملية السلام في الشرق الأوسط. وأشارت الوثيقة إلى أنّ تطبيق هذه التعليمات سيجري في الأول من كانون الثاني (يناير) 2014، وإلى أنّ أيّ اتفاق يجري توقيعه في المستقبل بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي أو أيّ دولة من دول الاتحاد الأوروبي، ينبغي له أن يتضمّن بنداً خاصاً يؤكد بصورة واضحة لا يشوبها لبس ولا غموض، أنّ جميع المستوطنات الإسرائيلية في المناطق التي احتلتها إسرائيل في عام 1967، ليست جزءاً من دولة إسرائيل. وبناءً عليه، فإنّ الاتفاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل لا تشملها.¹

وأوضحت بقية أقسام الوثيقة الأربعة بالتفصيل كيف يجري منع وصول مساعدات مالية أو جوائز واستثمارات من مؤسسات الاتحاد الأوروبي أو صناديقه إلى المستوطنات، وآليته؛ فأشارت إلى أنّه على كلّ مؤسسة أو هيئة إسرائيلية ترغب في الحصول على دعم من الاتحاد

¹ الدول الغربية تعمل على إدامة الاحتلال، معاريف 2013/04/19، عن موقع عرب 48 على الرابط

الأوروبي، أن تقدّم بياناً يؤكد أن جميع نشاطاتها تتحصر في داخل حدود الرابع من حزيران (يونيو) 1967، وأن ليس لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية والضفة الغربية وهضبة الجولان. ويشمل ذلك جميع المؤسسات والشركات الإسرائيلية الخاصة والعامة، والجمعيات والمنظمات غير الحكومية، والمجالس البلدية، والمجالس الإقليمية، والبنوك. واستنتت التعليمات من هذا الحظر وزارات الحكومة الإسرائيلية التي توجد مقرّاتها في داخل الخط الأخضر، ولها نشاطات في المناطق المحتلة. أمّا الوزارات الإسرائيلية التي توجد مقرّاتها في المناطق المحتلة في عام 1967، ولا سيّما في القدس الشرقية (مثل وزارة القضاء)، فإنّ العقوبات تشملها. واستنتت التعليمات أيضاً منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية التي تنشط في المناطق المحتلة، والمنظمات والجمعيات الإسرائيلية غير الحكومية التي تنشط في المناطق المحتلة وتعمل من أجل تحقيق السلام.¹

وشهدت الأشهر الأخيرة من عام 2010 ارتفاعاً في عدد الشركات الأوروبية التي تسحب استثماراتها في الشركات الإسرائيلية لأسباب سياسية، مما ألحق بها ضرراً هائلاً، وفقاً لما ذكره رجل الأعمال الإسرائيلي دانييل بيتيني صاحب مصنع للزجاج في أرييل. وشكل قرار صندوق البترول النرويجي بسحب استثماراته من شركتي إفريقيا - إسرائيل ودانيسا سبباً انخراطهما في البناء الاستيطاني، بداية خطوات أخرى اتخذت لتوسيع لائحة الشركات الأوروبية الحكومية والخاصة التي تقاطع الشركات الإسرائيلية لأسباب سياسية. وتدور معظم حالات المقاطعة حول منتجات تصنع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي بعض الحالات الأخرى، ينصب الحديث على احتجاج سياسي ضد السياسة الإسرائيلية المنتهجة ضد الفلسطينيين، لكن الأشهر الأخيرة شهدت تصاعداً في مدى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية لأسباب سياسية. وتمّ في أوائل شباط (فبراير) عام 2010 تنظيم حملة لمقاطعة الوارد الإسرائيلية التي تُصدّر إلى هولندا، ووضعت لافتات تقول: "انتبه لا تهدد محبوبتك وردة العار، لا تتبع وروداً مختومة باسم (هولندا) لأن معظمها يأتي من أرض محتلة".²

¹ جدهون ليفي، شكراً لك أوروبا، هارّيس/ الحياة الجديدة 19 تموز (يوليو) 2013.

² المرجع السابق.

هذا وقد أقرت الكنيسة المشيخية (Presbyterian Church USA) سحب استثماراتها من الشركات HP و Caterpillar و Motorola Solutions، لتورطها جميعاً في انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي.

كما قرر في مطلع هذا العام ثاني أكبر صندوق تقاعد هولندي، PGGM، وتبلغ استثماراته العالمية أكثر من 200 مليار دولار، سحب استثماراته من أكبر 5 بنوك إسرائيلية بسبب تورطها في الاحتلال. وأعلن أكبر بنك في الدنمارك، "دانسك"، مقاطعة بنك "هابوعاليم"، وهو من أكبر البنوك الإسرائيلية، على خلفية نشاطه في الأراضي المحتلة.

وأعلنت الحكومة النرويجية أن صندوق التقاعد الحكومي سيسحب استثماراته من الشركات الإسرائيلية المرتبطة بالبناء في المستعمرات، وخص بالذكر شركتي "أفريكا- إسرائيل" و"دانيا سيوس". ويعتبر هذا الصندوق الاستثماري الممول من عائدات النفط الأضخم عالمياً، حيث تبلغ استثماراته 810 مليار دولار.¹

أيضاً خسرت شركة "ميكوروت" الإسرائيلية للمياه قبل أشهر قليلة عقداً كبيراً في الأرجنتين يصل إلى 170 مليون دولار، بعد نضال طويل لناشطي المقاطعة هناك، بينما أنهت شركة "فيتنز" الهولندية للمياه عقدها مع "ميكوروت" لتورطها في الاحتلال كما خسرت الشركة عقداً كبيراً في البرتغال.²

وفي سابقة خطيرة بالنسبة لإسرائيل، قررت الحكومة الألمانية، حليف إسرائيل الأقوى في أوروبا، استثناء الشركات والمؤسسات الإسرائيلية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (بما فيها القدس الشرقية) من أي اتفاق تقني وعلمي مستقل في سابقة ربما أكثر خطورة، انسحبت بعض شركات الإنشاءات الأوروبية العملاقة من التنافس لإنشاء مينائين يديرهما القطاع الخاص

¹ قبعة، كمال: القرار الأوروبي بمقاطعة المستوطنات: المقدمات والأبعاد، مرجع سابق، ص 19

² ابو عون، ثائر والزعانين، غسان وتوبة، فاتن والغصين، فاطمة: إنجازات حركة مقاطعة إسرائيل BDS، مرجع سابق.

في أسدود وحيفا (أي ليس في الأراضي المحتلة عام 1967) خوفا من تنامي المقاطعة العالمية لإسرائيل.

أما الشركات العالمية المتورطة في انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي، فقد بدأت في دفع ثمن باهظ لهذا التواطؤ. إن حملتنا BDS لمقاطعة شركة "فيوليا"، على سبيل المثال، والتي تم إطلاقها في نوفمبر 2008 في مدينة "بلباو" في إقليم الباسك، تثبت جدوى المقاطعة الاقتصادية أكثر من غيرها. "فيوليا"، وهي شركة فرنسية متورطة في مشاريع إسرائيلية في الأرض المحتلة، خسرت عقودها، أو اضطرت تحت ضغط حملة المقاطعة أن تتسحب من مناقصات، بقيمة تفوق 23 مليار دولار حول العالم، في بريطانيا والسويد وإيرلندا ومدينتي سانت لويس وبوسطن الأمريكيتين، وغيرها.¹

وبحسب آفي بن زفي الذي يملك مصنع بلاستكو للزجاج في أرييل، فإنه "منذ أعلن الفلسطينيون مقاطعة البضائع الإسرائيلية، طرأ انخفاض بقيمة 40% على الإنتاج"، وأضاف "أن الصادرات إلى أوروبا قد توقفت في المجمل، كما أن التجار من المناطق قد توقفوا عن التعامل معنا". وبدوره، علق رئيس بلدية أرييل رون ناخمان بالقول إن المصانع في المنطقة تعرضت لضربة كبرى. وأضاف "نحن بحاجة إلى حملة حكومية واسعة النطاق لتهديد البلدان المقاطعة بعدم المشاركة في العملية السياسية." وشهد شهر آذار (مارس) 2010 قيام صندوق سويسري كبير للمعاشات التقاعدية، بمقاطعة شركة إيلبيت سيستمز الإسرائيلية بسبب دورها في بناء جدار العزل. وكان الصندوق أعلن بيعه سنداته المالية في شركة إيلبيت، بعد أن أوصلت لجنته الأخلاقية بسحب استثماراته من الشركات المتورطة في انتهاكات المعاهدات الدولية.²

وفي شهر أيلول (سبتمبر) 2010 اتخذ صندوق التقاعد النرويجي خطوة مماثلة بسحب استثماراته من شركة إيلبيت الإسرائيلية. أما شهر أيار (مايو) من نفس العام، فقد حفل بإعلان بنك دويتش الألماني ببيع جميع أسهمه في شركة إيلبيت، وذلك بعد تعرضه لضغوط من

¹ أبو رمضان، محسن: حملة المقاطعة BDS بين التحديات والفرص، مرجع سابق.

² باراك رايبند، المستوطنات خطر يهدد الاقتصاد الإسرائيلي، هآرتس/ الأيام 17 تموز (يوليو) 2013..

المنظمات المناهضة لإسرائيل والمتضامنة مع الشعب الفلسطيني. وقبل عامين، أصدرت الشركة السويدية العملاقة أسا أبلوي المالكة للشركة الإسرائيلية مالتى لوك المحدودة، اعتذارا لحقيقة أن شركتها القائمة في المنطقة الصناعية باركان متواجدة خارج الخط الأخضر. ووعدت الشركة بنقل فرعها إلى داخل الأراضي الإسرائيلية، بسبب الضغوط من إحدى المجموعات المسيحية السويدية المعنية بحقوق الإنسان. ويشار إلى أن شركة المياه الإسرائيلية سودا كلب قد تأثرت بالمقاطعة، حيث أن المتضامنين مع الشعب الفلسطيني أجبروا مدينة باريس على حرمان الشركة الإسرائيلية من المشاركة في معرض كبير للترويج لمياه الصنبور. وفي تموز (يوليو) من العام 2010، قررت شركة المواصلات الفرنسية فيولا التي تعمل على تشغيل القطار الخفيف في القدس، بيع أسهمها في المشروع بدون ذكر الأسباب لذلك، غير أنها مرتبطة بموافقة إحدى المحاكم الفرنسية قبل عدة أشهر من إصدار القرار، على بحث قضية مرفوعة ضد شركة فيولا وتورطها في بناء سكة القطار في القدس الشرقية.¹

وهكذا يتبين بأن مقاطعة المستوطنات والمستوطنين ومنتجاتهم من قبل دول الاتحاد الأوروبي وشركات الاستثمار على اختلاف أنواعها، ليس فقط تتسجم مع مبادئ القانون الدولي عموماً والقانون الدولي الإنساني خاصة، بل هي واجبات على كافة دول العالم وشعوبه يتوجب تنفيذها والتقيدها بها وتخضع للمساءلة القانونية الدولية.²

يتضح مما ورد ان فعاليات حركة المقاطعة الدولية (BDS) قد استطاعت ان تجعل من الساحة الأوروبية مكانا نشطا ضد منتجات المستوطنات، وايضا التأثير على صانعي القرار في الشركات الأوروبية سحب استثماراتهم من المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية والجولان، مما أدى الى انخفاض في نسبة الاستثمارات الاجنبية في اسرائيل وكذلك انخفاض الصادرات والمبيعات الاسرائيلية من المستوطنات في السوق الأوروبية التي تعتبر سوقا مشتركة للإسرائيليين وثاني اكبر سوق لها خارجيا، وهذا يمثل تحديا للسياسة الاقتصادية الاسرائيلية.

¹ قبعة، كمال: القرار الأوروبي بمقاطعة المستوطنات: المقدمات والأبعاد، مرجع سابق.

² ابو عون، ثائر والزعانين، غسان وتوبة، فاتن والغصين، فاطمة: انجازات حركة مقاطعة إسرائيل BDS، مرجع سابق.

5.4 اثر الدور الإسرائيلي في مواجهة نجاحات حركة المقاطعة العالمية

أسفرت الجهود الإسرائيلية في مواجهة حركة المقاطعة (BDS) عن بعض النجاحات، وخاصة في إلغاء بعض الشركات لقرارات المقاطعة، كما حصل -على سبيل المثال- مع مجموعة من المحال التجارية في شمال السويد والتي تضم 655 فرعاً في كافة أنحاء البلاد، والتي ألغت قراراً سابقاً لها بمقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وفي هذا السياق يمكن تسليط الضوء على النزاع الأخير بين الحكومة الإسرائيلية ومجموعة أورانج الفرنسية للاتصالات، والذي يظهر سعي إسرائيل لتجنيد كافة طاقاتها لمواجهة الحركة. فقد أعلن ستيفان ريتشارد رئيس مجلس إدارة مجموعة أورانج الفرنسية مطلع يونيو/حزيران 2015 في القاهرة عن استعداد شركته للانسحاب من السوق الإسرائيلية "صباح الغد" إذا سمحت بذلك العقود المبرمة ما بين الشركتين، معللاً ذلك برغبته في مراعاة مشاعر زبائن الشركة في العالم العربي. ولكن ريتشارد تراجع سريعاً عن تصريحاته التي أبدى خلالها استعداد شركته للتخلي عن علاقتها مع شريكها الإسرائيلية أورانج بارتنر التي تسيطر على 28% من سوق الاتصالات اللاسلكية في إسرائيل، وذلك بعد ضغوطات شديدة سواء من الحكومة الإسرائيلية أو الفرنسية. وبالرغم من تأكيد الشركة الفرنسية فيما بعد على أنها باقية في السوق الإسرائيلية، وأنها ترفض حملات المقاطعة عليها إلا أنها سلّطت الضوء من جديد على فعالية المقاطعة كسلاح مؤلم للقيادة الإسرائيلية.¹

تشير الأبحاث الاقتصادية الى غياب واضح لأرقام حقيقية حول حجم خسائر الاقتصاد الإسرائيلي جراء المقاطعة منذ بدايتها حتى الان. البعض يتحدث عن خسائر تصل الى المليارات، فخسائر قطاع الزراعة وحده قدرت بنحو 30 مليون شيكل، يعود معظمها لمقاطعة المستوطنات.²

¹ النعامي، صالح (2018).. المقاطعة أزجعت إسرائيل والأنظمة العربية، صحيفة العربي الجديد السعودية على الرابط

<https://www.alaraby.co.uk> تاريخ الدخول 2021/3/17

² ابو رمضان، محسن: حملة المقاطعة BDS بين التحديات والفرص، مرجع سابق.

5.5 الامارات والسوق البديلة للاستيطان

لقد كان التطبيع مع الخليج العربي وخصوصا الامارات والبحرين مدخلا تحارب به حركة المقاطعة (BDS)، حيث تلعب الامارات دورا اقتصاديا مهما في الشرق الاوسط وخصوصا ان الاسواق الاماراتية تعتمد على التجارة الدولية ووجدت اسرائيل في ذلك متنفسا مهما في تسويق منتجات المستوطنات عن طريق هذه الاسواق.

لقد كان للتطبيع الذي قاده الامارات والبحرين مع اسرائيل دورا مهما في رفع المقاطعة عن البضائع الاسرائيلية وخصوصا بضائع المستوطنات في الضفة الغربية والجولان السوري المحتل، مما كان له اثرا كبيرا على انتعاش السوق الاقتصادية في المستوطنات، ولتكون سوقا بديلة لأوروبا التي ميزت منتجات المستوطنات بعلامة مميزة مما ادى الى خسائر اقتصادية فيها، حيث عمدت كل من الامارات والبحرين على الاستيراد من المستوطنات في الضفة الغربية، مما جعل حركة المقاطعة تعمل على اعادة استراتيجياتها في الوطن العربي، حيث رفضت الامارات التمييز بين المستوطنات في الضفة الغربية والاقتصاد الاسرائيلي، واعتبرت ذلك كلا غير مجزأ، وما زيارة رئيس مجلس المستوطنات يوسي دغان في الضفة الغربية الى الامارات وعقد اتفاقيات تجارية معها الا دليلا على الاختراق الغير متوقع من قبل دولة عربية.

فقد صف مسؤولون محليون في الكيان بأن هذا اليوم يعتبر يوما تاريخيا لإسرائيل، حيث أن ما أقدمت عليه الإمارات من خلال شراء منتجات المستوطنات يعتبر خرقا واضحا لحظر منتجات المستوطنات في الأسواق العربية والإسلامية خلال السنوات الماضية حيث أن المبدأ المتبع كان يقوم على مقاطعة الاحتلال، كأحدى الوسائل لمقاومته، وخصوصا ان هناك قرارا من مجلس الأمن يؤكد على أن الاستيطان الإسرائيلي يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، ويعتبر المستوطنات كيانات غير قانونية.¹

¹ عيسى، حنا (2020). أثر تطبيع الإمارات على الاستيطان، على الرابط <https://www.aa.com> تاريخ الدخول

وتتص الاتفاقيات التجارية على استيراد الإمارات منتجات من شركات ومصانع مستوطنات أقيمت على أراض بملكية خاصة للفلسطينيين، منها زيت الزيتون، والنبيد والخمور، والعسل والطحينة، وغيرها من المنتجات الاستيطانية التي أدرجت ببداية العام 2020 ضمن القائمة الأممية السوداء الصدارة عن الأمم المتحدة وتضم 112 مصنعا وشركة بالمستوطنات التي يعتبرها القانون الدولي غير قانونية. فلقد قامت الإمارات بعقد العديد من الصفقات التجارية مع المستوطنات وهي على النحو التالي:

5.5.1 شركة طورا

وهي الشركة التي أشار إليها المسؤول الإماراتي، وتقع في مستوطنة "رحاليم"، وتنتج تلك الشركة الاستيطانية نبيذ وزيت الزيتون. أنشئت المستوطنة المذكورة عام 2002، على أراضي مُغتصبة من قرى "إسكاكا"، و"ياسوف" و"يتما" الفلسطينية، جنوب مدينة نابلس في الضفة الغربية.¹

ومستوطنة "رحاليم" التي أقيمت في العام 1999 كقاعدة عسكرية على أراض محتلة من قرى إسكاكا وياسوف ویتما جنوبي محافظة نابلس وأعلن عنها رسميا مستعمرة في العام 2002، تستورد الإمارات من الشركة الاستيطانية "طورا" النبيذ وزيت الزيتون، علما أن الشركة طردت وبقوة الأوامر العسكرية مئات العائلات الفلسطينية ومنعتها من فلاحه أراضيها التي تحولت للزراعة الاستيطانية.²

5.5.2 شركة "براديس"

أما شركة "براديس"، فتتخذ من مستوطنة "حرميش" مقرا لها، بحسب الموقع الإلكتروني للشركة الذي اطلعت عليه وكالة الأناضول. وأقيمت حرميش في العام 1984 على المئات من الدونمات من أراضي بلدة "قّين" الفلسطينية، في محافظة طولكرم شمالي الضفة الغربية.³

¹ عيسى، حنا: أثر تطبيع الإمارات على الاستيطان، مرجع سابق.

² معالي، خالد (2021). أثر تطبيع الإمارات على الاستيطان، شبكة فلسطين الاخبارية على الرابط

<http://pnn.ps/news> تاريخ الدخول 2021/3/19

³ المرجع السابق.

ومن مستوطنة "حرميش" التي أقيمت في العام 1984 واستولت على مئات الدونمات من قرية قفين الواقعة شمالي محافظة طولكرم، ستستورد الإمارات العسل من شركة "برادابيس" التي تتخذ من المستوطنة مقرا لها، حيث تتطلع الحكومة الإسرائيلية في هذه المرحلة لوضع اليد على 5 آلاف دونم جديدة لتوسيع المستوطنة وتعزيز المشروع الاستيطاني في شمال الضفة.¹

5.5.3 شركة "نبيذ أرنون"

وتتخذ شركة "نبيذ أرنون" من مستوطنة إيتمار مقرا لها. وأقيمت "إيتمار" عام 1984، على أراضٍ مُغتصبة من قرى "عوارتا"، و"بيت فوريك" و"عقربة"، الفلسطينية شمالي الضفة الغربية.²

وستستورد شركة "قام" الإماراتية النبيذ والخمور من شركة ومصانع "نبيذ أرنون" في مستوطنة إيتمار، التي أقيمت على أراضٍ خاصة للفلسطينيين من سكان قرى عوارتا وبيت فوريك وعقربة في محافظة نابلس، كما تم وضع اليد بالقوة على آلاف الدونمات الزراعية للسكان الفلسطينيين التي حولت للزراعة الاستيطانية.

5.5.4 شركة "نبيذ هار براخا"

والشركة الرابعة التي وقعت الإمارات اتفاقا معها، هي شركة "نبيذ هار براخا" المقامة على أراضي الفلسطينيين في مستوطنة "براخا". وأقيمت مستوطنة براخا عام 1983 على أراضي قرى "كفر قليل"، و"بورين"، و"عراق بورين"، الفلسطينية، إلى الجنوب من مدينة نابلس.³

في حين أن زيت الزيتون ستستورده أبو ظبي من مستوطنة "براخا" المقامة على أراضي قرى بورين وكفر قليل جنوبي نابلس منذ العام 1983، حيث استولت المستوطنة التي أقيمت في العام 1982 كنقطة عسكرية لجيش الاحتلال، على مساحات واسعة من أراضي اللاجئين وسكان

¹ الحاج، عرفات (2012). ما هي الشركات "الاستيطانية" التي تعاقبت الإمارات معها، شبكة الاناضول الإخبارية، على الرابط <https://www.aa.com> تاريخ الدخول 2021/3/19

² المرجع السابق.

³ عيسى، حنا: أثر تطبيع الإمارات على الاستيطان، مرجع سابق.

القرى الفلسطينية، وزرعت آلاف الدونمات بأشجار الزيتون، وأقامت أيضا مصنعا للزيت ومنتجات الزيتون.¹

ومن جبل جرزيم في نابلس الذي يسكنه اليهود السامريون، ستكتفي الإمارات باستيراد الطحينة من مصنع "طحينة جبل البركة" المملوك لعائلة كوهين.

وبموجب هذه الاتفاقيات التي وقعت بين مجلس المستوطنات وشركة "فام" الإماراتية، ستستورد أبو ظبي منتجات شركات ومصانع استيطانية بقيمة مليار دولار في العام، وهو الأمر الذي يعتبر تعزيزا لاقتصاد المشروع الاستيطاني المناهض للقانون والمواثيق الدولية، ويواجه تداعيات وخسائر مالية جراء الحملة العالمية لمقاطعة إسرائيل بسبب مشروعها الاستيطاني في الأراضي العربية المحتلة عام 1967.²

واعتبر محمود النواجعة، المنسق العام، لحركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)، أن استيراد دولة الإمارات العربية، بضائع المستوطنات الإسرائيلية، يعد تورطا في "دعم الاحتلال والعنصرية، مؤكدا إن استيراد أبو ظبي، بضائع من المستوطنات غير الشرعية المقامة على أراضي الضفة الغربية المحتلة، يُعد "تورطا واسعا وكبيرا جدا منها، في دعم الاستعمار والفصل العنصري والاحتلال".

واضاف النواجعة إن التحدي أمام حركة المقاطعة هو "كيفية مواجهة مثل هذا التطور الخطير المتمثل بشراء بضائع المستوطنات"، دون أن يستبعد اللجوء إلى الضغط الدولي على الإمارات "للتوقف عن تورطها الكبير في دعم نظام إسرائيل للاستعمار والفصل العنصري والأبرتهاید".³

فيما اعتبر هذه الخطوة من قبل الامارات وغيرها من الدول المطبعة انها هذه العملية تعد تحدي جدي لحركة المقاطعة نظرا لكون الأنظمة المُطبَّعة قمعية في مواجهة مشروع التطبيع العربي، كما يعد شراء بضائع المستوطنات تورط في منظومة الاستعمار والاستيطان الإسرائيلي،

¹ عيسى، حنا: أثر تطبيع الإمارات على الاستيطان، مرجع سابق.

² معالي، خالد: أثر تطبيع الإمارات على الاستيطان، مرجع سابق.

³ محمود نواجعة: مقابلة الكترونية. مرجع سابق.

وضربة في الظهر للتححرر الفلسطيني من براثن الاحتلال، لكننا نعول ولا زلنا نعول على منظمات المجتمع المدني والمدني والشعوب العربية لن تتخرط في هذا التطبيع وهناك مجموعة مؤشرات التي تدعم هذا التوجه، حيث قال: أن اتفاقيات التطبيع، وخاصة شراء بضائع المستوطنات طعنة في خاصرة الشعب الفلسطيني، وتواطؤ وتورط أكبر لهذه الحكومات والأنظمة القمعية البوليسية في منظومة الاستعمار والاستيطان الإسرائيلي.¹

لا يمكن اعتبار هذه الإجراءات الإماراتية إلا انسلاخا من الواقع عربي والإسلامي لهذه الدولة ومحاولة تشويه للوقائع وبيع للمبادئ إما لجهل مؤسف من الحكام الإماراتيين أو انصياع وتنفيذ للأجنة الصهيونية والأميركية على حساب حقوق الشعوب العربية والإسلامية، حيث أن الفلسطينيين أدانوا هذا الموضوع بشكل واسع وقد اعتبر أن بدء شركات من الإمارات باستيراد منتجات المستوطنات في الضفة الغربية، إصرار على خطيئة التوقيع على اتفاق التطبيع، مؤكدة أن هذا يشجع سياسة التهجير التي يمارسها اليمين الصهيوني ضد أبناء الشعب الفلسطيني، ومن هنا فإن الإمارات لم تعد تقيم لحقوق الفلسطينيين أدنى أهمية تذكر ضاربة بعرض الحائط أيضا مشاعر ومبادئ وقيم كل الجمهور العربي والإسلامي والذي رفعها وناضل من أجلها لسنوات كثر.²

¹ محمود نواجعة: مقابلة الكترونية. مرجع سابق.

² المرجع السابق.

الخاتمة

لقد تناولت الدراسة بالتحليل أثر حركة المقاطعة الدولية "BDS" على الاستثمارات الأجنبية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وتُعرف حركة المقاطعة نفسها بأنها "حركة فلسطينية المنشأ عالمية الامتداد تسعى لمقاومة الاحتلال والاستعمار الاستيطاني والأبارتهايد الإسرائيلي، من أجل تحقيق الحرية والعدالة والمساواة في فلسطين وصولاً إلى حق تقرير المصير لكل الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، والتي قطعت اشواطاً متعددة في عملية الحاق الضرر بالمنتجات الاسرائيلية التي يتم انتاجها في المستوطنات في الضفة الغربية والجولان السوري المحتل، فهي تزال مستمرة في حملتها، وفي تنامي تحقيق انتصاراتها القانونية والمحلية، وتعاضم الناشطين الذين يلتفون حولها في اوروبا وخارجها، الامر الذي شكل ازعاجاً كبيراً للسياسية الاسرائيلية التي بدأت تتخوف من فقدان مكانتها الخاصة في الاتحاد الاوروبي، والتخوف من حجم الخسائر والاستثمارات الهاربة من المستوطنات ومن اسرائيل نفسها، مما كلفها العديد من المليارات، كما ان الحركة استطاعت من خلال السلمية التي تؤمن بها كعمل مضاد للانتهاكات الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وضع اسرائيل في موقف صعب، فهي الدولة القائمة على القوة العسكرية، والتي لاقت نفسها في مسار تعجز عن المواجهة فيه وهو النضال السلمي، هذه المواجهة جعلت العديد من الشركات العالمية والاوربية ان تعزف عن تواجدها في المستوطنات، وهروب استثمارات خارج الاستيطان او خارج اسرائيل نفسها، حيث نجحت حركة مقاطعة إسرائيل في عزل النظام الإسرائيلي أكاديمياً وثقافياً وسياسياً، وإلى درجة ما اقتصادياً كذلك، حتى بات هذا النظام يعتبر الحركة اليوم من أكبر "الأخطار الاستراتيجية" على دولة إسرائيل منذ نشأتها، لذلك فامت اسرائيل بإنشاء وزارة الشؤون الاستراتيجية من اجل مواجهة تنامي وتصلد حركة المقاطعة.

لكن وعلى مسار اخر ظهر التطبيع العربي الإماراتي كبديل للسوق الاوروبية لمنتجات المستوطنات في الضفة الغربية، واتلذّي يعد ضربة في خاصرة حركة المقاطعة التي رات في ذلك تواطؤ وتورط أكبر لهذه الحكومات والأنظمة القمعية البوليسية في منظومة الاستعمار

والاستيطان الإسرائيلي، كما ان هذه العملية تعد تحدي جدي لحركة المقاطعة نظرا لكون الأنظمة المُطَبَّعة قمعية في مواجهة مشروع التطبيع العربي، كما يعد شراء بضائع المستوطنات تورط في منظومة الاستعمار والاستيطان الإسرائيلي، وضربة في الظهر للتحرك الفلسطيني من براثن الاحتلال.

النتائج والتوصيات

النتائج

1. تعتبر المقاطعة شكلا من اشكال المقاومة السلمية التي لا تستطيع دولة الاحتلال مجاراته لفشلها في هذا الجانب من المقومة، كما انها تعتبر اسلوب من اساليب الضغط والاحتجاج، وقد زخر التاريخ الإنساني بالكثير من صورها.
2. انسجام مبادئ حركة المقاطعة الدولية (BDS) مع مبادئ القانون الدولي، والقرار الدولية بهذا الخصوص والمتعلقة بالفضية الفلسطينية.
3. فشلت اسرائيل في محاربة حركة المقاطعة الدولية (BDS) لانتهاجها المقاومة السلمية كأسلوب واستراتيجية في مواجهة الممارسات الاسرائيلية.
4. حققت حركة المقاطعة الدولية (BDS) الكثير من الانجازات في ضرب اقتصاد المستوطنات من خلال وسم هذه المنتجات بوسوم تميزها عن غيرها من المنتجات.
5. حققت حركة المقاطعة الدولية (BDS) مقاطعة الكثير من المؤسسات والاستثمارات لعملها في المستوطنات، وهروب رأسمالها خارج اسرائيل.
6. عملت حركة المقاطعة الدولية (BDS) على استراتيجيات الضغط والمناصرة، والمقاومة غير العنيفة، والتدرج التدريجي ومبدا حساسية السياق كأساليب عمل في مواجهة الصلف الامريكي.
7. يشكل التطبيع العربي والفلسطيني مع إسرائيل أحد أخطر الأسلحة الإسرائيلية ضد حركة المقاطعة، من حيث أنه قد يكسر عزلة إسرائيل المتنامية عالمياً ويقوض نجاحات المقاطعة.
8. كان للتطبيع الإماراتي مع اسرائيل ضررا كبيرا على حملة المقاطعة حيث عندت الامارات الى الاستيراد والاستثمار في المستوطنات في الضفة الغربية.

9. إن لجوء إسرائيل إلى استخدام القوة والتهديد بالاعتقالات ضد نشطاء المقاطعة يرتد عليها عكسيًا، ويفيد حركة المقاطعة في كشف صورة إسرائيل الحقيقية وكسب الرأي العام لصالحها.

التوصيات

1. ضرورة مقاومة كافة أشكال التطبيع مع إسرائيل، عبر تشكيل جماعات ضغط على المستوى الدولي من منظمات مجتمع مدني ومنظمات تؤمن بعدالة الحقوق الفلسطينية، ومنظمات تعادي العنصرية؛ الأمر الذي من شأنه الضغط على حكومات دول لتتبنى حملة مقاطعة اسرائيل
2. تشكيل منصة اعلامية من خلال الاعلام الاجتماعي بكافة اللغات، لتقوم بتوضيح أهداف حملة المقاطعة الدولية، لمخاطبة المجتمع الدولي، ويمكن أن يتم ذلك من خلال مؤسسات الدولة الرسمية أو مؤسسات المجتمع المدني.
3. إحياء لجان المقاطعة في جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، وتنشيط دورهما لمنع وصول المنتجات الإسرائيلية إلى الأسواق العربية والإسلامية.
4. تفعيل دور المقاطعة المحلية بشكل رسمي من اجل مواجهة غول الاستيطان في الاراضي الفلسطينية.
5. تفعيل عمل الجاليات الفلسطينية من خلال ابراز محورية وعدالة القضية الفلسطينية، من خلال إقامة الفعاليات واللقاءات مع منظمات المجتمع المدني واستثمار وسائل الإعلام المتاحة في حشد وتوجيه المؤمنين بعدالة القضية، للضغط على حكوماتهم بمقاطعة البضائع الاسرائيلية.
6. تفعيل لجان المقاطعة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني في البلاد العربية المطبوعة من اجل مواجهة المنتجات الاسرائيلية في تلك الدول.
7. ضرورة الضغط على الموقف الرسمي، عبر وقف اعمال لجنة التواصل مع اسرائيل، ومنع التطبيع وتبنى افكار ومبادئ حملة المقاطعة.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

أبي خليل، روديكا إيليا، (2009). العقوبات الاقتصادية الدولية فهي القانون الدولي بين الفعالية وحقوق الإنسان، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، دمشق، سوريا.

أحمد، فاتنة عبد العال (2000). العقوبات الدولية الاقتصادية. دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

البريكان، سعود (2005). التكامل الاقتصادي العربي -التحديات والآفاق. صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، ابوظبي، الامارات.

البطمة، سامية، وعمر البرغوثي (2014). تأثير حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات عليها (BDS) البعد الاقتصادي. رام الله: معيد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية.

حرب، علي جميل، (2010). نظام الجزاء الدولي، العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد، ط 1 منشورات الحلبي الحقوقية، دمشق، سوريا.

رينوفان، بيير (1967). مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، مكتبة الفكر الجامعي، بيروت.

شموط، مروان وكنجو، عبود كنجو (2008). أسس الاستثمار، القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر.

عبد العال، نشأة على (2015). الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، مصر.

قبة، كمال (2014). القرار الأوروبي بمقاطعة المستوطنات: المقدمات والأبعاد، مركز الابحاث، البيرة، فلسطين.

المطايعة، كامل فالح (2014). الاستثمار في المصارف، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.

موسى، شقيري نوري وآخرون (2011). إدارة الاستثمار، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.

النجار، فريد (2000). الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

الرسائل الجامعية

ابراهيم، بلال (2010). الاستيطان في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.

الدودة، رائدة (2010). الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة: مجاله ومحدداته خلال الفترة (1995-2007). رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الخليل. فلسطين.

العزام، نضال (1994). محددات الطلب على الاستثمار، أطروحة ماجستير، جامعة اليرموك في الأردن.

غلمي، محمد (2000). تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس 1967-1998، رسالة ماجستير في التاريخ غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح.

كرم، نهاد نعمان (2018). حملة المقاطعة الدولية (BDS) وتداعياتها على المواقف الدولية اتجاه القضية الفلسطينية 2005 - 2016، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

مسلم، نجاح (2015). الحركة الفلسطينية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات كأداة للمقاومة اللاعنافية بالمقارنة مع حركة المقاطعة الجنوب افريقية، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين.

نزال، حسابان (2010). *النضال السلمي في الصراعات الدولية: فلسطين نموذجاً*، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.

المجلات والتقارير والصحف

ابو دقة، محمد (2012). *حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل*. مجلة السياسات. العدد 20.

ابو عون، نائر والزعانين، غسان وتوبة، فانتن والغصين، فاطمة (2018). *انجازات حركة مقاطعة إسرائيل BDS*، دورة التفكير الاستراتيجي وإعداد السياسات، مركز مسارات.

باراك رابيد، *المستوطنات خطر يهدد الاقتصاد الإسرائيلي*، هآرتس/ الأيام 17 تموز (يوليو) 2013.

براك رفيد: *الاتحاد الأوروبي يعترم وضع علامات على منتوجات المستوطنات في شبكات التسويق قبل نهاية 2013*، هآرتس، 2013/7/23

البرغوثي، عمر (2014). *إسرائيل تحارب حركتنا من خلال وزارة الشؤون الإستراتيجية*، مجلة أفاق التنمية والبيئة، العدد 67.

تقرير، ريتشارد فولك، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، المقدم طبقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ه/1. الأمم المتحدة، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الوثيقة رقم A/67/379، بتاريخ 19 أيلول (سبتمبر) 2012.

جدعون ليفي، *شكراً لك أوروبا*، هآرتس/ الحياة الجديدة 19 تموز (يوليو) 2013.

خماسي، راسم (1999). *استراتيجية الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة وأثره في التخطيط القطري والتنمية في فلسطين*، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع36(1).

سعد الدين، عمرو (2020). *نشوء حركة المقاطعة من خلال مرآة اسرائيلية*. مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 121.

عدنان عدوان (2015). *فاعلية وجدية المقاطعة الدولية لإسرائيل*، مجلة الوحدة الإسلامية. السنة الرابعة عشر، العدد 163، بيروت، لبنان.

عرفة، نور والبطمة، سامية وفرسخ، ليلي (2020). *المستوطنات الإسرائيلية تخنق الاقتصاد الفلسطيني*، مجلة شيكه السياسات الفلسطينية.

فودة، عز الدين (1961). *المقاطعة العربية لإسرائيل*، مجلة الأهرام الاقتصادية، العدد 146

قطيفي، عبد الحسين (1967). *المقاطعة الاقتصادية في العلاقات الدولية مجلس السياسة الدولية*، مجلة السياسة الدولية، العدد 71، القاهرة، كانون الثاني يناير.

كريستوف شولت، الاتحاد الأوروبي يقاوم منتجات الاستيطان الإسرائيلي، دير شبيغل/ القدس المقدسية، 2013/3/4

مظلوم، محمد جمال (2002). *الحروب الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين*، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام، كراسات استراتيجية (13)، القاهرة 2002.

معتوق، ازهار (2014). *الاستيطان الصهيوني وآثاره التدميرية على الشعب الفلسطيني*، مجلة الوحدة الإسلامية، عدد 149.

نواجعة، محمود (2015). *حركة مقاطعة إسرائيل: الإنجازات، والمعوقات، والآفاق*، مجلة العربي الجديد، مكة المكرمة، السعودية.

المقابلات

امجد ابو العز: *مقابلة شخصية*. محاضر في العلوم السياسية في عدد من الجامعات، نابلس، بتاريخ 2021/1/20

عادل البربار: **مقابلة الكترونية**. ناشط في حركة (BDS) ، غزة، عبر تطبيق زوم بتاريخ
2021/1/15.

عدنان عياش: **مقابلة شخصية**. نابلس، بتاريخ 2021/1/22

عمر البرغوثي: **مقابلة الكترونية**. ناشط كبير في حركة المقاطعة وهو عضو مؤسس للحملة
ال فلسطينية الخاصة بالمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (PACBI) وحركة سحب
الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) ضد إسرائيل. عبر الواتساب بتاريخ 2021/1/7
محمود نواجعة **مقابلة الكترونية**، ناشط في حركة (BDS)، عبر تطبيق واتساب، بتاريخ
2021/1/3.

المراجع الالكترونية

ابو رمضان، محسن (2017) حملة المقاطعة BDS بين التحديات والفرص، مقال علة، صحيفة
حزب الشعب الالكتروني، على الرابط
http://www.ppp.ps/ar_page.php?id=1468ed8y21401304Y1468ed8
تاريخ الدخول 2021/3/22

الأمم المتحدة تنشر قائمة شركات تعمل في مستوطنات بالضفة الغربية بتاريخ 2020/12/22
على الرابط <https://www.dw.com>.

الجلدة، الياس (2019) المعوقات والتحديات التي تواجه حركة المقاطعة، بوابة الهدف على
الرابط <https://hadfnews.ps> تاريخ الدخول 2020/2/22.

الحاج، عرفات (2012). ما هي الشركات "الاستيطانية" التي تعاقدت الإمارات معها، شبكة
الاناضول الإجبارية، على الرابط <https://www.aa.com> تاريخ الدخول 2021/3/19

حجازي، ماهر. فلسطين واللوبي الإسرائيلي في أوروبا.. صراع الرواية والهوية. TRT عربي. 14 يناير 2020، <https://www.trtarabi.com/issues-الرواية-والهوية-فلسطين-واللوبي-الإسرائيلي->

في-أوروبا-صراع-الرواية-والهوية-23505

دنيا الوطن. اتحاد الجاليات في أوروبا: رفض وإسقاط قرار تجريم حركة المقاطعة مهمتنا. 13-7-2019، <http://bit.ly/2Y0fzOi>

الدول الغربية تعمل على إدامة الاحتلال"، معاريف 2013/04/19، عن موقع عرب 48 على الرابط <https://www.arab48.com> /تاريخ الدخول 2021/3/2

صحيفة القدس العربي ركزت دولية تتنافس على عطاء لمشروع ضخم في مستوطنة إسرائيلية. وانتقادات لقبول البحرين منتجات المستوطنات على الرابط <https://www.alquds.co.uk> /تاريخ الدخول 2021/1/22.

عربي 21. القضاء الأوروبي ينتصر لحركة مقاطعة إسرائيل في فرنسا. 11 يونيو 2020، <https://m.arabi21.com/Story/1277501> تاريخ الدخول 2021/3/21

العربي، حميد. كيف تتلاعب إسرائيل بقضية معاداة السامية. أورينت. 6 ديسمبر 2018 على الرابط <https://orientxxi.info/magazine/article2898>، تاريخ الدخول 2021/2/22

عيسى، حنا (2020). أثر تطبيع الإمارات على الاستيطان، على الرابط <https://www.aa.com> تاريخ الدخول 2021/3/18

اللجنة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة. حرب الحكومة البريطانية على حركة المقاطعة (BDS) تتلقى صفة قانونية مدوية. الموقع الرسمي لحركة المقاطعة. May 5, 2020، <https://bdsmovement.net/ar/right2boycott-UK> تاريخ الدخول 2021/2/22

اللجنة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة. حرب الحكومة البريطانية على حركة المقاطعة (BDS) تتلقى صفة قانونية مدوية. الموقع الرسمي لحركة المقاطعة. May 5, 2020 على

الرابط <https://bdsmovement.net/ar/right2boycott-UK>

مجلة القدس العربي (2016) تاريخ الدخول 2020/1/17 على الرابط

<https://www.alquds.co.uk4>

مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان تاريخ الدخول 2021/1/2. على الرابط

<https://cihrs.org/demand-basque-company-caf-be-included-in-un-settlement-database>

المصري، صلاح الدين (2019). ما هو التطبيع؟ ولماذا يجب تجريمه؟ وما هي مخاطرة؟، على

الرابط basaer-online.com بتاريخ 2021/4/5

معالي، خالد (2021). أثر تطبيع الإمارات على الاستيطان، شبكة فلسطين الاخبارية على

الرابط <http://pnn.ps/news> تاريخ الدخول 2021/3/19

مهداوي، رامي (2020). التطبيع العربي مع إسرائيل. مظاهره ودوافعه، صحيفة العربي

الجديد، على الرابط <https://www.alaraby.co.uk>.

موقع حركة المقاطعة <https://bdsmovement.net/ar/bnc>، تاريخ الدخول 2020/12/8.

النعامي، صالح (2018).. المقاطعة أزعجت إسرائيل والأنظمة العربية، صحيفة العربي الجديد

السعودية على الرابط <https://www.alaraby.co.uk> تاريخ الدخول 2021/3/17

نملي، عبد الله (2020). التطبيع مع الكيان الصهيوني هرولة وراء سراب، على الرابط

<https://banassa.com> بتاريخ 2021/2/30

نواجعة، محمود (2015) حركة مقاطعة إسرائيل: الإنجازات، والمعوقات، والآفاق، مركز الجزيرة للدراسات. على الرابط <https://studies.aljazeera.net> تاريخ الدحول

2021/2/22

المراجع الأجنبية

Alsaafin, Linah. From spying to lobbying, Israel's fight against BDS intensifies. Aljazeera. 20 June 2019
<https://www.aljazeera.com/amp/news/2019/06/spying-lobbying-israel-fight-bds-intensifies-190620170711122.html>

Eman Akbik, Bayan Fares, and Yamen Atassi (2018). **Engaging the Palestinian-Israeli Conflict from Home: BDS and Conscious Consumerism**, Valparaiso University, Valparaiso, Indiana

Mfa. Ministry of Strategic Affairs report exposes the antisemitic nature of BDS at the European Parliament in Brussels. 25 sep 2019
<https://mfa.gov.il/MFA/ForeignPolicy/AntiSemitism/Pages/Ministry-of-Strategic-Affairs-report-exposes-the-antisemitic-nature-of-BDS-at-the-European-Parliament-in-Brussels-25-Septem.aspx>

Ministry of Strategic Affairs and Public Diplomacy. **THE MONEY TRAIL: EUROPEAN UNION FINANCING OF ORGANIZATIONS PROMOTING BOYCOTTS AGAINST THE STATE OF ISRAEL**. 2nd EDITION. JANUARY 2019

Muriel Asseburg & Nimrod Goren. Divided and Divisive Europeans, Israel and Israeli-Palestinian Peacemaking. MITVIM & SWP. may 2019, p30

Philippa Barnes (2108). **Nonviolence and (de)legitimacy: BDS and the formal Palestinian political process.** Umea University

Suzanne Morrison (2015). **The Emergence of the Boycott, Divestment, and Sanctions Movement,** Contentious Politics in the Middle East pp. 229-255.

**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

Impact of BDS on Foreign Investment in Israeli Settlements in the West Bank

**By
Abdullah Adel Ali Odeh**

**Supervised by
Dr. Ibrahim Abu Jaber**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements
for the Degree of Master of Planning & Political Development,
Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus,
Palestine.**

2021

**The Impact of the BDS Movement on Foreign Investment
in Israeli Settlements in the West Bank**

By
Abdullah Adel Ali Odeh
Supervised by
Dr. Ibrahim Abu Jaber

Abstract

The international boycott movement “BDS” was established in (2005) by more than 170 institutions of popular federations, unions, parties, popular committees and Palestinian civil institutions in launching the historic call for a boycott of Israel, where they appealed to the free people and peoples of the world to boycott Israel, withdraw investments from it and impose sanctions on it. One of the goals that the movement seeks to achieve is to strike investments in Israeli settlements, which not only violate international law, but also violate European laws and policies that prohibit investment in Israeli settlements on occupied Palestinian land.

The boycott movement is a Palestinian movement with global reach, that is, it operates in all countries where the Palestinian people are located, and it seeks to achieve freedom, justice and equality, and works to protect the inalienable rights of the Palestinian people, as stipulated in international covenants and laws.

This study assumes that the BDS movement contributed to imposing a relatively effective economic boycott on Israel through the policy of pursuing many foreign companies and institutions investing in West Bank settlements, and bringing them to these companies by canceling their investment contracts and transferring their headquarters from the settlements to inside Israel or abroad and to verify the For this hypothesis,

the researcher used the historical method and the descriptive analytical method

The first chapter included the study's problem, questions, objectives and main hypotheses, as well as the methodology used in the study, and in the end, previous studies that dealt with the subject of the thesis.

As for the second chapter, it presented the concept of the international boycott "BDS", its origins and the concepts that depend on it, the aspects of its activities, its achievements at the level of the economic, social and cultural boycott, and the most prominent organizers of it. It also includes boycott in international law.

As for the third chapter, it included the concept of foreign investments, the reality of these investments, the temptations that Israel offered to encourage foreign investments, and the Israeli position on the movement and its measures against it.

As for the fourth chapter, it examined the plans and mechanisms followed by the international boycott movement in the face of investment companies, at the media, popular and official levels, and then the means of pressure employed by the boycott movement to force these companies to cancel investment contracts or evacuate the headquarters of their companies in the settlements, and examples of the boycott movement's successes

As for the fifth chapter, it dealt with the impact of the international boycott movement "BDS" on foreign investments in the Israeli settlements in the

West Bank, as it included identifying the economic effects of the international boycott movement as well as the European position as well as the Israeli role in facing the successes of the global boycott movement, as well as Emirati normalization and the alternative market for settlement.